وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ذي قار / كلية التربية
قسم التاريخ

الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ والموقف الدولي منها

رسالة تقدم بها الطالب

محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي

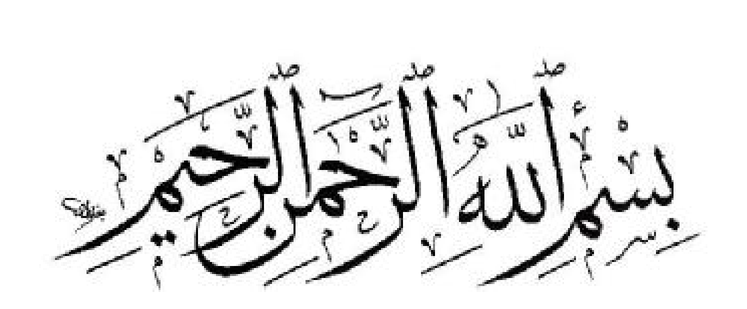
إلى مجلس كلية التربية في جامعة ذي قار وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر .

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

صالح جعيول جويعد السراي

١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م



(وآعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)



سورة ال عمران الاية (١٠٣)

الإهداء

اعترافا بالجميل ...

إلى والديّ ... وخالي ... نسيم، وهم في رحاب الكريم الأعلى عسى أن تقر عيونهم بإنجازي هذا البحث ولهم الغفران والرحمة .

ولأم أولادي التي وقفت بجانبي في هذا العمل خطوة .. خطوة .. ولسانها يلهج لي بالدعاء فلها خالص المودة والأمتنان .

ولفلذة كبدي ... ونور عيوني ... وسلوة حياتي ... أبنائي الأعزاء ، حافزاً لهم في مسيرتهم الدراسية مضمخاً بالحب والحنان الأبوي ...

أهديهم ثمرة جهدي

شكر وتقدير

لا يسعني في نهاية كتابة هذه الرسالة إلا أن أتوجه بخالص الشكر وفائق التقدير إلى الأستاذ المساعد الدكتور صالح جعيول السراي لقبوله الإشراف على الرسالة ، فقد اخذ بيدي وساندني في كتابتها كتابة علمية مجردة من خلال ملاحظاته العلمية القيمة والتي كان لها الأثر البارز في انجازها ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتي في السنة التحضيرية الذين كانوا خير عون وسند لنا ، فلم يبخلوا بالنصح والإرشاد وهم كل من الأستاذ الدكتور محسن علي السعداوي ، والأستاذ الدكتور نعيم كريم عجيمي ، والأستاذ المساعد الدكتور فاضل كاظم ، والأستاذ الدكتور عباس حسين الجابري ، ورئيس قسم اللغة الانكليزية في كلية التربية جامعة البصرة الأستاذ المساعد الدكتور عادل البياتي .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أخي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور ستار جبار حسين الجابري الذي كان معي في كل صغيرة وكبيرة منذ قبولي في الدراسات العليا ، إذ إن الكلمات تبقى قاصرة عن التعبير مهما قلت في حقه .

كما يدعوني واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأخوين العزيزين الدكتور محمد سكير الشمري ، والأستاذ ماهر جبار علي الخليلي ، إذ كانا خير سند وعون في إتمام الرسالة ، ولاسيما إنهما سافرا إلى لبنان للبحث عن المصادر وما أن وصلتهما حتى وضعوها تحت تصرفي ، فجزاهما الله عني خير جزاء المحسنين.

كما اخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور عبد الأمير محسن الاسدي ، والأستاذ المساعد الدكتور حسين حمد صولاغ ، والأستاذ المساعد الدكتور فتحي عباس الجبوري والاستاذ كاظم باجي وناس لإبدائهم المساعدة والمشورة لي .

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى موظفي دار الكتب والوثائق ، وخاصة موظفات قسم الوثائق ، وكذلك إلى الأستاذ (الياس) موظف مكتبة الوفاق الوطني .

كما أسجل شكري وتقديري إلى زميلي في الدراسة ، الأخ العزيز حسين عبد الحسين عباس الزهيري والذي كان رفيق دربي خلال فترة الدراسة والذي ما انفك عن مساعدتي والوقوف إلى جانبي .

وأخيرا أسجل شكري وتقديري إلى كل من وقف معي ومد لي يد العون والمساعدة.

والله ولي التوفيق .

الباحث

المحتويـــات

قائمة المختصرات

د. ك و	دار الكتب والوثائق
م . م . ن	محاضر مجلس النواب
م	ملفة
و	وثيقة
د . م	دون مكان
د . ت	دون تاريخ
FRUS	Forgin Relations Of United States

تعد دراسة الأزمة السياسية اللبنانية لعام ١٩٤٣ واحدة من ابرز الدراسات التاريخية المهمة ، لكونها قد شكلت ورسمت الخارطة السياسية للدولة اللبنانية الحديثة ، فقد كانت تلك الأزمة من أبرز المحن وأبعدها أثرا في تاريخ لبنان الحديث ، إذ ساهمت بتوفير ظروف خاصة خدمت قضية الشعب اللبناني سواء كانت تلك الظروف داخلية أم خارجية ، كأن تكون مذهبية وطائفية ، أو إقليمية تمثلت بالتنافس بين الدول العربية حول الزعامة ، أو دولية كالصراع بين الفرنسيين والبريطانيين في السيطرة على لبنان.

ومن كل ذلك فان دراسة تلك الأزمة كان نابعا من قلة الدراسات الأكاديمية المركزة التي تناولت الموضوع بصفته التاريخية ، كما إن تلك الدراسات لم تتطرق إلى إبراز تطورات الأزمة وتداعياتها ، والأسباب الحقيقية الرئيسة التي ساهمت في اندلاعها ، فضلا عن عدم وجود دراسة أكاديمية عن الموقف الدولي والعربي من تلك الأزمة ، ومن ذلك ارتأينا أن نقدم رسالة أكاديمية في هذا الموضوع .

تضمنت هذه الرسالة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، كان الأول منها فصلاً تمهيدياً تناول التطورات السياسية في لبنان ١٩١٤-١٩٤٢ ، وقد اختص المبحث الأول منه بدراسة أوضاع لبنان أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها١٩١٤-١٩٢٦ ، أما المبحث الثاني فقد احتوى على دراسة التطورات الداخلية في لبنان من نشأة الدستور اللبناني وحتى المعاهدة الفرنسية –اللبنانية ١٩٢٦- ١٩٣٦ ، وجاء المبحث الثالث موسوما بـ(الوضع السياسي في لبنان ١٩٣٩-١٩٤٢).

في حين تناول الفصل الثاني عوامل قيام الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ ، وقد قسم إلى خمسة مباحث ، فكان الأول التنافس البريطاني – الفرنسي في لبنان عام ١٩٤٣ ، والثاني أزمة المرسومين (٤٩ و ٥٠) ، وكان المبحث الثالث الانتخابات النيابية والبيان الوزاري ، في حين تحدث المبحث الرابع عن الميثاق الوطني اللبناني

لعام ١٩٤٣ ، وتكفل الخامس بالحديث عن تعديل الدستور اللبناني عام ١٩٤٣.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان (الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣) ، وقد ضم أربعة مباحث ، الأول منها تصدى لمسألة اعتقال الحكومة اللبنانية وموقف الشعب اللبناني من ذلك ، والثاني فقد اختص بالموقف الرسمي والدستوري من اعتقال الحكومة اللبنانية عام ١٩٤٣ ، وأما المبحث الثالث فقد عالج جهود اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر من الأزمة وجهود الجنرال كاترو في حلها سلميا ، في حين انصبت مهمة المبحث الرابع على قضية إطلاق سراح المعتقلين وانتهاء الأزمة .

وجاء الفصل الرابع معنوناً بـ (المواقف العربية والدولية من الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣) ، وتالف من مبحثين ، عالج المبحث الأول الموقف العربي ، في حين تكفل المبحث الثاني بمعالجة الموقف الدولي .

وفي الخاتمة سجلت في الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها اخذ بعين الاعتبار الأهم فألاهم متدرج حسب ترتيب أهم أحداث فصولها .

اعتمدت الرسالة على مجموعة من الوثائق المهمة وفي مقدمتها ، الوثائق العراقية غير المنشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية ببغداد ، والمتمثلة بتقارير السفارات والمفوضيات والقنصليات في بيروت ودمشق والقاهرة والقدس التابعة لوزارة الخارجية العراقية ، إذ شكلت مادة أساسية للرسالة ، وذلك لتغطيتها اغلب مرحلة الدراسة وساعدت إلى حد كبير على كشف العديد من الجوانب التي تتعلق بالموضوع وسد النقص الحاصل في الحصول على الوثائق البريطانية والفرنسية ، كما إن أهميتها تكمن بوصفها صادرة عن مصادر معاصرة للحدث ومساهمة فيه إلى حد ما ، وكذلك اعتمدت الرسالة على محاضر جلسات مجلس النواب اللبناني ١٩٢٢- ٢٠٠٠ ، التي تعد من الوثائق التاريخية المهمة المنشورة لدراسة التطورات السياسية الداخلية في لبنان لكونها قد واكبت نشوء الدولة اللبنانية الحديثة ابتداءً من الانتداب الفرنسي مرورا

بالاستقلال والى محاولة بناء الدولة اللبنانية خلال القرن العشرين ، كذلك اعتمدت الرسالة على الوثائق الأمريكية المنشورة والخاصة بشؤون الشرق الأوسط (Forgien Relations Fo United States) ، إذ استفادت منها الرسالة في الحصول على معلومات على قدر كبير من الأهمية ولاسيما في المواقف العربية والدولية من الأزمة ، لكونها أصيلة وصادرة من جهة مسؤولة ومطلعة على الأحداث .

وكان للمذكرات الشخصية نصيب وافر في اغناء الرسالة إذ رفدتها بمعلومات وفيرة بوصف مؤلفيها قد عاصروا الأحداث بل إنهم كانوا مشتركين فيها ، إلا إننا قد توخينا الحذر والحياد والدقة في تناولها وذلك بسبب تغلب الجانب الذاتي على الموضوع فيها ، كمذكرات الرئيس اللبناني بشارة الخوري (حقائق لبنانية) في الجزئين الأول والثاني ، ومذكرات الجنرال كاترو باللغة الفرنسية (G. Catroux, Dans Bafall ede Mediferrance 1940-1944 , Julliarjse – qnana , Paris , 1949).

وكان للكتب العربية والمعربة نصيب كبير في الرسالة إذ أمدتها بالكثير من المعلومات ولاسيما كتاب (لبنان في مراحل تاريخه الموجزة) لمؤلفه وهيب أبي فاضل وكتاب لبنان ٤٠٠ سنة من الطائفية) لمؤلفه هيلينا كوبان ، وكتاب (النضال التحرري الوطني في لبنان١٩٣٩-١٩٥٨) لنيقولاي هوفها نسيان.

ويعد كتاب حسان حلاق التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ – ١٩٥٢ ، من أهم المصادر التي اعتمدت عليها الرسالة ، لأنه في الأصل أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الإسكندرية ، وتأتي أهميته لتناوله الإحداث السياسية في لبنان وتحليلها معتمـدا

في ذلك على وثائق متنوعة اطلع عليها المؤلف من مصادرها بنفسه ، وكذلك كتاب مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال الميثاق الصيغة ، والذي ابرز بالوثائق والتحليل والاستنتاج جوانب هامة لظروف الحرب العالمية الثانية والجذور التاريخية للاستقلال اللبناني .

واعتمدت الرسالة على بعض الكتب الأجنبية ولاسيما كتاب (Syria and Lebanon) لمؤلفه Nicola A.Aziadth ، وكتاب (Syria and Lebanon under French mandat) لمؤلفه S. H. Longrigg ، وكتاب (The Anglo- French Clash Syria and Lebanon1940-1945) لمؤلفه A.B. Gaunson ، وقد استفدنا كثيرا من هذا الكتاب ولاسيما في الفصل الرابع ، لكونه يعكس طبيعة التنافس البريطاني – الفرنسي وانعكاس ذلك على الواقع السياسي اللبناني

وقد أستفادت الرسالة من العديد من الأطاريح والرسائل الجامعية ومن أبرزها ، أطروحة (فرنسا ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية١٩٣٦-١٩٤٦) لمؤلفها صالح جعيول السراي ، وأطروحة (الحياة النيابية في لبنان ١٩٤٤-١٩٦٨) لمؤلفها محمد سكير الشمري .

كما اعتمدت في انجاز هذه الرسالة على العديد من المقالات والدراسات وفي مقدمتها (الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ في ضوء الوثائق البريطانية) لمؤلفها محمد رجائي ريان ، إذ أن هذه الدراسة أعطت صورة واضحة للتنافس البريطاني الفرنسي وكذلك موقف بريطانيا من الأزمة بمختلف مراحلها ودورها في حلها .

كما اعتمدت الرسالة على الصحف اللبنانية مثل النهار والعمل والسفير وبعض الصحف العراقية ولاسيما العراق والأخبار والصحف المصرية مثل الأهرام ،

بوصفها سجلات معاصرة حافلة بالتفصيلات الأساسية لدراسة التطورات السياسية في لبنان وكذلك متابعاتها اليومية لتطورات الأزمة السياسية اللبنانية بعد قيام الحكومة اللبنانية بتعديل دستور بلادها وموافقة المجلس النيابي اللبناني على ذلك .

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن هذه الرسالة هي محاولة للوصول إلى الحقيقة التاريخية مع التماس العذر أن أخطأت أو قصرت ، فالخطأ والتقصير من صفات الإنسان والكمال لله عز وجل ولاندعي بان هذه الرسالة قد بلغت حد الكمال فذلك طموح ليس من السهل تحقيقه ولكنها محاولة متواضعة على طريق البحث الأكاديمي وأرجو أن أكون قد وفقت ولو بقدر محدود في توضيح مرحلة مهمة من تاريخ لبنان المعاصر ، ومن الله التوفيق.

الباحث

المبحث الأول: لبنان أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤-١٩٢٦:

أولا : أوضاع لبنان خلال الحرب ١٩١٤-١٩١٨ :

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩١٤[١] ، وعينت جمال باشا قائد الجيش العثماني الرابع حاكماً عسكرياً عاماً على سوريا ولبنان بحجة ظروف الحرب ، فظلت لبنان طيلة ثلاث سنوات من ١٩١٥-١٩١٨ خاضعة لسيطرتها المباشرة[٢] ، كما أصدرت قراراً منعت بموجبه أيّ محاولة يقوم بها اللبنانيون للاتصال بالفرنسيين أو البريطانيين أو حتى بالشريف حسين أمير مكة وقد عدت ذلك بمثابة العصيان والتمرد[٣] ، فشرعت السلطات العثمانية بإعادة احتلال جبل لبنان وإلغاء الامتيازات التي كان يتمتع بها بموجب بروتوكول عام ١٨٦١[٤] فضلاً عن قيامها بحل مجلس إدارته وحكمته حكماً عسكرياً صارماً [٥].

وفي الثاني من شباط عام ١٩١٥ قام جمال باشا بحملته الأولى لاحتلال السويس وقد باءت الحملة بالفشل ، إلا أنه أشاد بشجاعة الجنود العرب والذين أكدوا على حقيقة ولائهم وإخلاصهم للعثمانيين[٦] ، ولكن في شهر نيسان من العام المذكور اتهم الوطنيون العرب[٧] ، ومنهم اللبنانيون بأنهم كانوا السبب في فشله ، فبدأ بتنفيذ حملة اعتقالات واسعة للزعماء

---

[١] فيليب خليل حتي ، لبنان في التاريخ ، تعريب أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص٥٨٩ .

[٢] احمد خليل محمودي ، لبنان في جامعة الدول العربية ، دراسة تاريخية سياسية ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ،١٩٩٤ ، ص١٩ .

[٣] هيلينا كوبان ، لبنان ٤٠٠سنة من الطائفية ، تعريب سمير عطا الله ، لندن ، ١٩٨٥ ، ص٤٧ .

[٤] بروتوكول عام ١٨٦١ : وهو الاتفاق الذي عقد على اثر حوادث عام ١٨٦٠ بين الدول الكبرى (بريطانيا ، فرنسا، روسيا ، بروسيا ، النمسا) في التاسع من حزيران عام ١٨٦٠م وبموجبه أصبح جبل لبنان متصرفية تتمتع بالاستقلال الذاتي وتحت حماية وإشراف الدولة العثمانية . محمد جميل بيهم ،لبنان بين مشرق ومغرب١٩٢٠-١٩٦٩ ،بيروت ١٩٦٩ ، ص١٥ .

[5] Nicola A. Ziadeh, Syria and Lebanon , Lebanon, 1965 , p. 46 .

[١] سليمان موسى ،الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤،دار النهار،بيروت،١٩٧٣،ص١٠٦ .

[٧] بعد اشتراك الدولة العثمانية في الحرب قامت بتفتيش قنصليتي فرنسا في دمشق وبيروت ،فعثرت فيهما على وثائق تدين عدد من رجال الحركة الوطنية العربية ،فعدت ذلك خيانة لها والتجسس لصالح عدوتها فرنسا .اسعد داغر ،مذكراتي على هامش القضية العربية ،القاهرة،١٩٥٩،ص٨٢ .

اللبنانيين وإحالتهم إلى محكمة عسكرية أنشأها خصيصاً لذلك الغرض في عالية بلبنان[1] ، وذلك بسبب مخالفتهم لأوامر السلطات العثمانية واتصالهم بجهات معادية لها ، ولاسيما بريطانيا وفرنسا فحكمت على احد عشر منهم بالإعدام [2] ، واستمرت موجة الاعتقالات والنفي والإعدام،ففي السادس من أيار عام ١٩١٦ نفذ حكم الإعدام شنقاً بأربعة عشر لبنانياً من المسلمين والمسيحيين في بيروت [3].

ومن جانب آخر فإنّ اللبنانيين المغتربين في مصر قد ردوا على تلك الأفعال بتشكيل فرقة عسكرية قاتلت إلى جانب البريطانيين ، فضلاً عن قيام عدد منهم بالتوجه إلى الحجاز والالتحاق بالجيش العربي ضد العثمانيين [4].

وفي الوقت نفسه من عام ١٩١٦ عاشت لبنان في ضائقة اقتصادية شديدة نجمت عن قلة المواد الغذائية وحصار الحلفاء لبيروت حصاراً شديداً ، فانقطعت المساعدات الخارجية عنها وارتفعت الأسعار بشكل كبير فانهارت العملة الورقية وزيادة على ذلك تدهور الوضع الصحي إذ انتشرت الإمراض والأوبئة مما أدى إلى فناء أكثر من ثلث سكانها [5].

وفي ظل تلك الظروف ساهم اللبنانيون في الإعداد للثورة على العثمانيين مع بقية الأحرار في البلاد العربية والتي انطلقت في الحجاز عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين أمير مكة[6] ، للإطاحة بالعثمانيين من جهة ، والتعاون مع كتلة الوفاق ، ولاسيما بريطانيا وفرنسا من جهة ثانية من أجل إقامة الدولة العربية المستقلة التي شكلت بلاد الشام جزءاً

---

[1] عادل إسماعيل ، السياسة الدولية في المشرق العربي ، ج٤ ، بيروت ، ١٩٧٠، ص٢٠٩ .

[2] نفذ جمال باشا حكم الإعدام بهم في ساحة البرج في بيروت في صباح ٢١/أب/١٩١٥م. لحد خاطر،عهد المتصرفين في لبنان،بيروت،١٩٦٧،ص١٩٧٠م.

[3] المصدر نفسه.

[4] وهيب أبي فاضل ،لبنان في مراحل تاريخه الموجزة ،ط٢،مكتبة أنطوان ،بيروت،٢٠٠٤،ص٢٢٢ .

[5] البطريرك أنطوان عريضة ،لبنان وفرنسا،وثائق تاريخية أساسية تبرز دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي والاحتكارات الفرنسية ، نقلها إلى العربية فارس غصوب، الفارابي، بيروت، ١٩٨٧، ص٤٨.

[6] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ،تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ط٤ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ،١٩٨٦،ص٣٠٣ .

منها بحسب المراسلات المعقودة بين العرب والبريطانيين والمعروفة تاريخياً بمراسلات حسين – مكماهون (H. Mecmahon)[1].

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تتفاوض مع العرب ، كانت من جانب آخر تتباحث بصورة سرية مع فرنسا للاتفاق فيما بينهما لاقتسام مناطق النفوذ في أراضي الدولة العثمانية ومن ضمنها الأراضي العربية وتحقق لهم ذلك في اتفاقية سايكس- بيكو[2] والتي تمت مصادقتها من قبل الحكومتين في أيار عام ١٩١٦ [3].

وفي العاشر من حزيران عام ١٩١٦[4] بدأت العمليات العسكرية للثورة ، إذ بعد سلسلة من المعارك تمكن الجيش العربي بقيادة الأمير فيصل بن الحسين وبمساهمة لبنانية فعالة من تحرير دمشق من السيطرة العثمانية في الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩١٨[5] ، ثم أعلن عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة سعيد الجزائري، فأرسل برقية إلى رئيس بلدية بيروت عمر الداعوق وطلب منه إعلان الحكومة العربية فيها ، وبالفعل تم ذلك في الأول من تشرين الأول عام ١٩١٨ [6] ، وفي البيان الذي أذاعه الأمير فيصل في الخامس من الشهر نفسه إلى الشعب السوري أكد تشكيل أول حكومة عربية مستقلة تمارس سلطاتها على جميع الأراضي السورية ومن ضمنها لبنان باسم الشريف حسين[7].

---

[1] مراسلات (حسين- مكماهون) ،وهي الرسائل المتبادلة بين المعتمد البريطاني في مصر السير هنري مكماهون (H.Mecmahon) والشريف حسين ابن علي أمير مكة ممثلاً عن العرب ،واستمرت من ١٤تموز عام ١٩١٥ حتى ١٠ آذار عام ١٩١٦م وكان مجموعها عشرة رسائل، خمسة منها كتبها مكماهون فرد عليه الشريف بخمس أيضا وفيها تعهدت الحكومة البريطانية بمساعدة العرب في حالة إعلانهم الثورة ضد العثمانيين في إنشاء دولتهم الموحدة المستقلة. زين نور الدين زين،الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ،دار النهار ، بيروت ،١٩٧١ ،ص٦٦ .

[2] اتفاقية سايكس بيكو : اتفاقية سرية عقدت بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦ لتقسيم مناطق النفوذ في أراضي الدولة العثمانية ومن الأجزاء الشرقية للوطن العربي والتي قسمت إلى منطقة نفوذ الأولى بريطانية والثانية فرنسية وبقيت هذه الاتفاقية سرية لحين نشرها من قبل روسيا بعد قيام ثورة تشرين الأول فيه عام ١٩١٧ . ايرسكين تشايلدرز ،الحقيقة عن العالم العربي، تعريب خيري حماد ،المكتب التجاري ،بيروت ،١٩٧٠ ،ص٦٦ .

[3] لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية ،تعريب:عفيفة البستاني ،دار التقدم،موسكو،١٩٣١،ص٤٦١ .

[4] محمد فريد أبو حديد، امتنا العربية دار المعارف، القاهرة ،١٩٦١،ص٢٦٦.

[5] نجيب الارمنازي ،سوريا من الاحتلال إلى الجلاء ،ط٢،دار الكتاب الجديد ،بيروت،١٩٧٣،ص٥ .

[6] ذوقان قرقوط ، تطور الحركة الوطنية في سوريا١٩٢٠-١٩٣٩، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥،ص٢٠ .

[7] حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي ألفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦،دار صاد ،بيروت ،١٩٧٤،ص٣٥ .

وبعد دخول الأمير فيصل إلى دمشق انهارت الإدارة العثمانية[١] في بيروت وعليه قامت حكومة دمشق بإرسال اللواء شكري باشا الأيوبي على رأس قوة رمزية إلى لبنان باعتباره حاكماً عاماً على البلاد ، فاستقبله وجهاء بيروت بالترحاب وأشاد الأب يوسف اسطفيان بحكم العرب وعدلهم ، ولقبه بأعدل الفاتحين ، وتكريماً لذلك الموقف الماروني الوطني أطلق الأيوبي لقب خطيب العرب على الأب اسطفيان[٢] ومن ثم قام اللواء شكري باشا بتعيين عمر الداعوق حاكماً على بيروت ، فرفعت الإعلام العربية فوق المباني الحكومية وعلى دار بلديتها[٣] وبعدها سار إلى بعبدا فطلب من الزعيم السياسي الماروني حبيب باشا السعد[٤] تشكيل الحكومة العربية فيها فاقسم يمين الولاء والإخلاص للشريف حسين ورفع العلم العربي فوق سرايا الحكومة هناك[٥] .

وعلى الرغم من قصر عمر الحكومة العربية في بيروت إذ أنها لم تدم أكثر من عشرة أيام[٦] إلا أنها كانت أول حكومة غير طائفية إذ كانت تشكيلة تلك الحكومة عبارة عن تجمع المسلمين بين والمسيحيين وقد عد ذلك مؤشراً ايجابياً على مدى التعاون الوطني الإسلامي المسيحي دون تحيز أو استغلال أو استقواء ، وقد عاش جبل لبنان خلال تلك المدة مع ساحله في ظل حكم عربي متحرر بموافقة أغلبية السكان[٧] .

لقد عارضت بريطانيا وفرنسا إجراءات الأمير فيصل في لبنان ، وذلك لتعارضها مع اتفاقهما السري بشأن اقتسام المنطقة بينهما لذلك قررت الدولتان العمل المشترك فتقدمت

---

[١] قام والي بيروت إسماعيل حقي بتسليم أمور الحكومة فيها إلى رئيس بلديتها عمر الداعوق ،كما سلم متصرف جبل لبنان ممتاز بك أمور الحكومة إلى رئيس بلديتها حبيب فياض قبل مفارقة البلاد.حكمت ألبير حداد ،لبنان الكبير ١٩١٨-١٩٢٩ ،دار نظير عبود ،بيروت ،١٩٩٦،ص٤٥-٤٦ .

[٢] حسان حلاق ، تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣-١٩٤٣، دار النهضة ،العربية ، بيروت ،١٩٨٥ ،ص٥٩ .

[٣] راغب العلي وآخرون ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق ،١٩٩٦، ص٢٥٣ .

[٤] حبيب باشا السعد : ولد في ناحية الشوف عام ١٨٦٦ ، أصبح مديراً ناحية الجرد عام ١٨٨٤،عين رئيساً لمجلس إدارة جبل لبنان ، وفي عام ١٩٢٢ ،أصبح رئيسا لأول مجلس نيابي ،ثم عين رئيساً للوزارة عام ١٩٢٨ ،وأصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٤،واستقال عام ١٩٣٦.حسين حمد صولاغ ،التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١-١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ابن رشد ،بغداد، ١٩٩٠،ص١٦ .

[٥] هيلينا كوبان ،المصدر السابق ،ص٤٨ .

[٦] دامت الحكومة العربية في بيروت من الأول من تشرين الأول عام ١٩١٨ لغاية الحادي عشر منه.حسان حلاق ، المصدر السابق ، ص٦٠.

[٧] محمد سكير الشمري،الحياة النيابية في لبنان١٩٤٤-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ،٢٠٠٨،ص١٠ .

جيوشهما واحتلت بيروت وفي تلك الأثناء طُلب من ممثل الحكومة العربية مغادرة البلاد بحجة إن مهمته قد انتهت ، كما قامت الجيوش المحتلة بإنزال الإعلام العربية من فوق المباني وإلغاء جميع التدابير الإدارية التي قامت بها الحكومة العربية زيادة على ذلك عين الجنرال أللنبي (Alinby) [١] ، بحكم منصبه قائداً لجيوش الحلفاء في الشرق الجنرال الفرنسي دي بيباب (De piepape) حاكماً عسكرياً على بيروت[٢] .

وفي الثالث والعشرين من تشرين الأول عام ١٩١٨ أقام الجنرال أللنبي نظاماً مؤقتاً لإدارة المنطقة باسم (إدارة أراضي العدو المحتلة)[٣] فقسمها إلى ثلاث مناطق عسكرية ، الأولى جنوبية (فلسطين) وتكون خاضعة للسيطرة البريطانية ، والثانية شمالية شرقية (سوريا الداخلية) وتكون خاضعة لسيطرة العرب برئاسة فيصل ، والثالثة شمالية غربية (لبنان وسواحل سوريا وكيليكا) وتكون خاضعة للسيطرة الفرنسية[٤] وقد احتج مجلس إدارة جبل لبنان على إدخالهم ضمن أراضي العدو المحتلة[٥] .

ومن جانب آخر أعادت السلطات الفرنسية تشكيل إدارة لبنانية جديدة برئاسة حبيب السعد ومجلس إدارة جبل لبنان وقد أراد الجنرال دي بيباب من ذلك التعيين التأكيد للشعب اللبناني على أنهم أصحاب الشأن في البلاد وليس الحكومة العربية في دمشق[٦].

أدت السلطات الفرنسية دوراً كبيراً في تقسيم الشعب اللبناني بخلقها وتغذيتها لتيار مسيحي انعزالي من خلال دعاياتها بأن المسلمين في لبنان سيبتلعون المسيحيين وحصل تبدل سريع في مواقف المسيحيين تجاه المسلمين وتم الاستقواء عليهم بالاعتماد على الجنود

---

[١] الجنرال أللنبي(Alinby) :ولد عام ١٨٦١ ، شارك في حرب جنوب جنوب افريقيا ،عين قائداً عاماً للقوات البريطانية في الشرق عام ١٩١٧ ، ومن ثم أصبح مندوباً سامياً على مصر والسودان ،توفى عام ١٩٣٦ . احمد عطية الله ، القاموس السياسي ،ط٣،دار النهضة العربية ،القاهرة ، ١٩٦٨،ص١٣٤م .

[٢] مسعود ضاهر ،العلاقات ، اللبنانية – التركية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣ ،المستقبل العربي مجلة ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد٩١، أيلول ،١٩٨٦ ،ص٢٧ .

[٣] وهيب أبي فاضل ،المصدر السابق ، ص٢٢٩، لوتسكي،المصدر السابق،ص٤٧٣ .

[٤] خيرية قاسمية ،الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠ ،دار المعارف مصر ،القاهرة ، ١٩٧١ ،ص٤٦ .

[٥] اللواء ،جريدة ،بيروت ،الاستقلال في آفاق الثمانينات وواقع المسلمين في لبنان ، العدد ٣٨٦٦ ،١٩٨١/١٢/٢٥ .

[٦] زين نور الدين ،المصدر السابق ،ص٨٦ ؛ حسان حلاق ،المصدر السابق ،ص٦٢ .

الفرنسيين فاندهش المسلمون لذلك الموقف لأنهما سبق وإن احتفلا سوية بإقامة الحكومة العربية في بلادهم[١] .

وهكذا تباينت المواقف والاتجاهات في لبنان ، فظهر اتجاهان كبيران الأول كانت توجهاته عربية وحدوية من خلال استقلال لبنان استقلالاً إدارياً ضمن الوحدة السورية وبدون مساعدة أو وصاية أجنبية ومثل ذلك الاتجاه بصورة عامة معظم المسلمين[٢] في حين مثل الموارنة [٣] الاتجاه الآخر وكانت طروحاتهم تنصب حول جعل لبنان كبيراً بضم البقاع وبيروت إلى جبل لبنان وأن يكون ذلك بمساعدة السلطات الفرنسية وقد لخص البطريرك الياس الحويك [٤] مطالب ذلك الاتجاه بقوله " استقلال لبنان تحت مناظرة ومساعدة فرنسا "[٥] .

وفي التاسع من كانون الأول عام١٩١٨عقد مجلس إدارة جبل لبنان اجتماعاً بطلب من السلطات الفرنسية واتخذ القرارات الآتية :

١) توسيع حدود لبنان على ما كانت عليه من التخوم تاريخياً وجغرافياً .
٢) تأييد استقلال لبنان بإدارة شؤونه الإدارية والقضائية بوساطة رجال من أهله .
٣) يكون للبنان مجلس نيابي يؤلف حسب التمثيل النسبي في البلاد .
٤) مساعدة فرنسا لضمان استقلال لبنان وتحقيق أمانيها [٦].

---

[١] حسان حلاق ،المصدر السابق ، ص٦٠ .

[٢] نجلاء عطية ، التصور التاريخي للازمة اللبنانية ، (آفاق عربية) (مجلة) ، عدد٧ ، ١٩٨٤ ،ص٦٦ .

[٣] الموارنة : وهي الطائفة التي تحتل المرتبة الأولى بين الطوائف المسيحية في لبنان تعد نفسها (قاعدة الأمة اللبنانية ، وينتشرون في مختلف أنحاء البلاد ،وكذلك تحتل تلك الطائفة المرتبة الأولى في صفوف المغتربين اللبنانيين ، وعرفوا بذلك الاسم نسبة إلى القديس مارون الذي ينتسب إليه أبناء تلك الطائفة ومعنى كلمة الموارنة (السيد الصغير) .بيير روندو ،الطوائف في الدولة اللبنانية ،دار الكتاب الجديد ،بيروت ،١٩٨٤،ص٣٢-٣٣ .

[٤] الياس الحويك : وُلِدَ في حلتا (البترون) في أواخر كانون الأول عام١٨٤٣ ، دخلَ مدرسة مار يوحنا مارون في كفرحَيّ عام١٨٥١ ، ودرس قواعد العربيّة والسريانيّة عام١٨٥٩ ودخلَ إكليريكيّة غزيرعام١٨٦٥ ، أرسله البطريرك بولس مسعد إلى إكمال دروسه في روما ، انتُخِبَ بطريركاً على الكرسي الأنطاكي في ٧ كانون الثاني عام١٨٩٩ ،في عام١٩١٥ قابل جمال باشا في صوفر ولقيَ كلّ ترحيب ،وفي ٢١ تموز عام ١٩١٩ ، مثّل لبنان لدى عصبة الأمم طالباً الاستقلال بعد أن حظيَ بثقة اللبنانيّين عموماً ، توفي عام ١٩٣١ . http://www.ayletmarcharbel.org/PatElHowayek.htm .

[٥] البطريرك أنطوان عريضة ،المصدر السابق ،ص١٣ .

[٦] يوسف السودا ، تاريخ لبنان الحضاري ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص٢٤٧ .

كما تم انتخاب سبعة [١] مندوبين من أعضائه للذهاب إلى باريس وعرض تلك المطالب على مؤتمر الصلح الذي سيعقد في عام ١٩١٩ [٢] في حين رفض سكان الساحل من المسلمين والمسيحيين الوحدويين مطالب مجلس الإدارة وذلك بسبب عدم مراعاته لمطالبهم ، ولم يرسلوا وفداً إلى مؤتمر الصلح لأنهم عدّوا أنفسهم جزءاً من سوريا الطبيعية وإنّ الأمير فيصل هو ممثلهم في مؤتمر الصلح[٣] .

ثانيا : أوضاع لبنان السياسية بين عامي ١٩١٩-١٩٢٠ :

أ- القضية اللبنانية في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ :

في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩١٩ [٤] عقد الحلفاء مؤتمراً لهم في باريس لتقرير مصير العالم بعد الحرب ومنها الولايات العربية التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية ، وانتقلت القضية العربية ومنها اللبنانية إلى داخل أروقة المؤتمر[٥] ، وقد واجه الحلفاء في المؤتمر نوعين من المشكلات التي تعلقت بمنطقة الشرق ككل ، يتعلق الأول بالاحتلال العسكري الفعلي للمنطقة ، وانحصر الثاني في مستقبل الاتفاقيات السرية التي انعقدت في زمن الحرب وبالخصوص اتفاقية سايكس بيكو [٦].

وكانت بريطانيا غير راغبة في تنفيذ بنود تلك الاتفاقية ، وذلك بسبب اعتقادها بعدم ملائمتها مع ظروف ما بعد الحرب ، فسعت من خلال التعاون مع حليفتها فرنسا بالضغط على المؤتمرين للحصول على قرار تعيد بموجبه ترتيب خارطة الشرق بما يتلائم مع مصالحها [٧].

---

[١] تالف الوفد من(داوود عمون رئيساً،ومحمود جنبلاط،عبد الله خوري،أميل اده،إبراهيم أبو خاطر،عبد الحليم الحجار،ثامر حمادة).مسعود ضاهر،تاريخ لبنان الاجتماعي١٩١٤-١٩٢٦،دار الفارابي بيروت،١٩٧٤،ص٢٦٣ .

[٢] سليمان تقي الدين،التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠-١٩٧٠ ،دار ابن خلدون،بيروت ،١٩٧٧،ص٢٨.

[٣] حسان حلاق ،المصدر السابق ،ص٦٤ .

[٤] رائد عباس الشمري ،السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان ١٩٢٠-١٩٤٦ ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ،بغداد،٢٠٠٦،ص٢٨ .

(5)Nicola, Op.Cit, p77 .

[٦] اللواء ،الاستقلال في آفاق الثمانينات وواقع المسلمين في لبنان ،العدد ٣٨٦٥، ١٩٨١/١٢/٢٤ .

[٧] المصدر نفسه .

وبالفعل أصدر المؤتمر قراراً في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩١٩ ، وعلى ضوئه تم فصل سوريا ولبنان وفلسطين والعراق عن السيطرة العثمانية تمهيداً لوضعهم تحت وصاية الدول الكبرى من أجل مساعدتهم وتقديم المشورة الإدارية والفنية اللازمة حتى يصبحوا قادرين على إدارة شؤونهم بأنفسهم [١].

ومن جانب آخر فقد تأخر المؤتمر في بحث القضية العربية حتى السادس من شباط عام ١٩١٩ ، إذْ ألقى الأمير فيصل خطاباً في المؤتمر أكد فيه بأحقية البلاد العربية في آسيا بالاستقلال والوحدة [٢] ، مستنداً في ذلك على مبادئ الرئيس الأمريكي ودرو ويلسن (W.Wlison) الأربعة عشر[٣] ، والتي كان من بينها حق تقرير المصير للشعوب[٤] ، كما اقترح إرسال لجنة إلى البلاد العربية لغرض التعرف على رغبات السكان فيها [٥].

وأما بالنسبة لوفد مجلس إدارة جبل لبنان الأول فقد وصل إلى باريس وحظي بحفاوة كبيرة من قبل حكومتها ؛ لأن مطالبه كانت تتلائم مع رغبات الحكومة الفرنسية [٦] .

وفي الخامس عشر من شباط عام ١٩١٩ ألقى داود عمون رئيس الوفد اللبناني كلمته أمام المؤتمرين جاء فيها[٧] "وأما الآن وقد سقطت حكومة الباب العالي ، فلبنان أصبح مستقلا بحكومته الوطنية ومجلس نوابه المنتخب ومن ثم فهو يطلب مع استقلاله التام استرجاع حدوده الطبيعية والتاريخية التي سلبها الأتراك ظلما"[٨].

وكانت المسألة اللبنانية في مؤتمر الصلح تتجاذبها السياسة الدولية ، ولاسيما الفرنسية والبريطانية بعيداً عن السياسة المحلية ، فبريطانيا مثلاً كان يهمها جداً تقليص النفوذ الفرنسي في بلاد الشام لكي تنفرد بها لوحدها ، ولذلك تباينت الآراء وظهرت

---

[١] يونس احمد البطريق ،دراسات في المجتمع العربي،دار النهضة العربية ، بيروت،١٩٦٩ ، ص٢٨٢ .
[٢] عادل إسماعيل ، المصدر السابق ، ج٥ ،ص٢٠ ؛ زين نور الدين زين ، المصدر السابق ، ص٣٠٢-٣٠٦ .
[٣] مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون :تتكون تلك المبادئ من أربعة عشر مادة أصبحت خطوط رئيسة للسياسة الدولية في تلك المدة ، وكان من أهم بنودها مبادئ حق تقرير المصير للشعوب . وللمزيد حول تلك البنود ينظر: صفاء كريم شكر ،تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ،بغداد ،٢٠٠٧ .
[٤] مصطفى الشهابي محاضرات في الاستعمار ،ج٢، معهد الدراسات العربية والعالمية ،القاهرة ، ١٩٥٧،ص٩٨ .
[٥] إبراهيم علوان ،مشكلات الشرق الأوسط في الوطن العربي،المكتبة العصرية ، د.م ،١٩٨٦ ،ص٣٠ .
[٦] محمد جميل بيهم ،سوريا ولبنان ١٩١٨-١٩٢٢ ، دار الطليعة ،بيروت ،١٩٦٨ ،ص٨٨ .
[٧] العمل ،جريدة ،بيروت ،تاريخ الاستقلال اللبناني من أين يبدأ ،العدد ٨٤٧٩ ، ٢٢ /١٩٧٣/١١ .
[٨] بيار الجميل ،لبنان واقع مرتجى ،الكتاب الأول منشورات الكتائب اللبنانية،بيروت،١٩٧٠، ص١٤.

الخلافات بين قادة المؤتمر حول العديد من المشكلات المطروحة ، ومنها المسألة اللبنانية ، ولذلك صرح رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو (Clemenceau)[١] إنه لابد من إيجاد تفاهم بين الدول الكبرى ووضع حلول مشتركة لكل المشكلات المطروحة على المؤتمر ، غير أن الرئيس الأمريكي ويلسون انتقده ؛ لأن فرنسا حافظت على سياستها الهادفة إلى استمرار التوسع والاستعمار[٢].

ومن الجدير بالذكر إن المصالح الفرنسية والبريطانية في الشرق ، ولاسيما في الأراضي الشامية كانت من جملة الأسباب التي أدت إلى تعقد القضية العربية ومنها المسألة اللبنانية ، وقد أبدى رئيس الوزراء الفرنسي استياءه من ازدواجية مواقف الحكومة البريطانية التي كانت تظهر تأييدها للمطالب الفرنسية حيناً ولمطالب الأمير فيصل حيناً آخر وكان ذلك من جملة الأسباب التي دعته إلى رفض مقابلة الأمير فيصل في أول الأمر[٣] .

وفي السادس عشر من نيسان عام ١٩١٩ وفق الأمير فيصل في لقاء كليمنصو وعبر له عن رفضه بإحلال القوات الفرنسية محل القوات البريطانية بعد انسحابها من دمشق وحلب[٤] ، وقد توصل الاثنان إلى اتفاقاً شفوياً ، اعترفت فيه فرنسا بوحدة الأراضي السورية واتحاد جميع السوريين ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفتهم أمة مستقلة ، مقابل اعتراف فيصل بحاجة سوريا إلى مساعدة فرنسا ومشورتها في تنظيم جميع الإدارات الملكية وأنْ تمثل فرنسا البلاد السورية في الخارج ، فضلاً عن اعترافه باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي [٥].

---

[١] جورج كليمنصو : من مواليد ١٨٤١ ، كان صحفياً بارزاً ،عين عام ١٨٧٠ عمدة لباريس ، تولى رئاسة الوزراء للمدة ١٩٠٦-١٩٠٩، قام بإصدار قرار فصل بموجبه الكنيسة عن الدولة ،تقلد منصب رئيس الوزارة مرة أخرى عام ١٩١٧ فترأس مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ ،توفى عام ١٩٢٩ .احمد عطية الله ، المصدر السابق ، ص١٢٢٨.

[٢] حسان حلاق ،المصدر السابق ،ص٦٦-٦٧ ؛ محمد سكير الشمري ،المصدر السابق ،ص١٢ .

(3) H.Longrigg , Syria and Lebanon under French mandate ,London,1958 ,p.94 .

[٤] ساطع الحصري ،يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث ،دار الاتحاد ،بيروت، ١٩٦٤ ،ص١١٤ .

[٥] خالد العظم ، مذكرات خالد العظم ،ج١، بيروت ،١٩٧٣، ص١٠٢-١٠٣ .

ونتيجة لتلك السياسة التي شغلت اللبنانيين ، عقد مجلس إدارة جبل لبنان اجتماعاً له في العشرين من أيار عام ١٩١٩ ، وتم فيه وضع القرار اللبناني الثاني[١] بخصوص مستقبل لبنان ، وقد تضمن النقاط الآتية [٢]:

١. المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية .
٢. جعل حكومة لبنان ديمقراطية مبنية على الحرية والإخاء والمساواة مع حفظ حقوق الأقلية وحرية الأديان.
٣. اتفاق الحكومتين اللبنانية والفرنسية الصديقتين على تقرير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والدول المجاورة.
٤. المباشرة بدراسة وتنظيم قانون أساسي أو دستور للبلاد .
٥. تقديم ذلك القرار إلى مؤتمر الصلح.

وتنفيذاً لاقتراح الرئيس الأمريكي[٣] ، وصلت في العاشر من حزيران عام ١٩١٩[٤] إلى البلاد السورية لجنة الاستفتاء الأمريكية والتي عرفت بـ (لجنة كنج – كراين King-Crane)[٥] بعد رفض بريطانيا وفرنسا وايطاليا الاشتراك فيها[٦].

ويبدو أن رفض الحكومتين البريطانية والفرنسية من الانضمام إلى تلك اللجنة راجعاً إلى سعيهما للمحافظة على مصالحهما الاستعمارية في المنطقة العربية فالحكومتين

---

(١) أما القرار الأول فكان في٩/كانون الأول عام ١٩١٨. راجع ص٦ من الرسالة .

(2) E. Rabbath , Lafrmation Historigne du Liban , poligueet,constitutionnel, Beyrouth, 1975,p283 .

(٣) في ٢٥ آذار عام ١٩١٩ اقر المؤتمر رسمياً إرسال لجنة تحقيق إلى الشرق بناءً على اقتراح الرئيس الأمريكي ويلسون لتستطلع الحقائق والتعرف على حالة الرأي العام وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنطقة وتكتب تقريرها إلى مؤتمر الصلح . خيرية قاسمية ،المصدر السابق ،ص١٠٠ .

(٤) رأفت الشيخ غنيمي ،تاريخ العرب الحديث ،دار الثقافة ،القاهرة ،١٩٧٥،ص٣٨٣ .

(٥) كنج –كراين(King-Crane) :شكلت تلك اللجنة بأمر من الرئيس ويلسون لدراسة أوضاع المنطقة ومعرفة رغبات سكانها ،وتألفت برئاسة القاضي تشارلز كراين مستشار الرئيس الأمريكي ،وعضوية هنري كنج مندوباً ،وألبرت ساو وجورج مونتغمري مستشارين فنيين ،والنقيب وليام بيل ملحق عسكري ،ولورانس مور مديراً للأعمال . شيماء فاضل مخمير، سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥،رسالة ماجستير ،كلية التربية ابن رشد ، بغداد ،٢٠٠٢، ص١٥ .

(٦) جورج انطونيوس ،يقظة العرب ، ط٤، تعريب: ناصر الدين الأسد-إحسان عباس، دار العلم للملايين ،بيروت ،١٩٧٤، ،ص٤٠٧ .

المذكورتين بدأت في تنفيذ سياستهما الرامية إلى تطبيق بنود اتفاقية سايكس بيكو واقتسام مناطق النفوذ بينهما .

وعندما زارت اللجنة لبنان قابلت زعماء البلاد من مسلمين ومسيحيين كما التقت بمختلف الوفود وسمحت للجميع بإبداء آراءهم وبصورة عامة انقسم اللبنانيون إلى ثلاث فئات ، الأولى نادت باستقلال لبنان في ظل الحماية والمساعدة الفرنسية ، في حين رأت الفئة الثانية استقلال لبنان التام مع الارتباط بحكومة دمشق العربية ، وأما الفئة الثالثة فأرادت استقلال لبنان التام في ظل الحماية والمساعدة الأمريكية [١].

ومن جانب آخر فإن اللجنة كتبت تقريرها إلى وفد الولايات المتحدة في باريس[٢] غير أن تقرير اللجنة أُهمل بسبب عودة الولايات المتحدة لسياسة العزلة[٣] من جهة وبسبب انفراد بريطانيا وفرنسا بشؤون الشرق من جهة أخرى[٤] .

وفي تلك الأثناء كانت أخبار لجنة الاستفتاء وإرسالها إلى سوريا تحتل مركز الصدارة في الاهتمامات السياسية إلى جانب الأخبار عن وصول وفد لبنانيٍّ ثانٍ[٥] إلى مؤتمر الصلح برئاسة البطريرك الماروني الياس حويك ، وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩١٩ قدم البطريرك مذكرته إلى المؤتمر طالب فيها باستقلال لبنان وتوسيع حدوده في ظل الانتداب [٦] ، الفرنسي وهو الاستقلال الذي نادى به مجلس الإدارة

---

[١] حسان حلاق ،المصدر السابق ،ص٧٦؛حكمت ألبير حداد،المصدر السابق،ص٦٥ .

[٢] عن تقرير تلك اللجنة ينظر : جورج انطونيوس ،المصدر السابق،ص٦٠٠-٦١٨ ؛حسن الحكيم،المصدر السابق،ص٨٩-١٣٣ ؛ E.rabbth , Op Cit p. 287 – 289

[٣] سياسة العزلة : وهي السياسة التي اتبعها الرئيس الأمريكي مونرو عام ١٨٢٣ ، وكانت تقضي بامتناع الولايات المتحدة عن التدخل في المشاكل الأوربية ومنع دول أوربا من نقل أطماعها التوسعية إلى نصف الكرة الغربي . للمزيد ينظر : السيد رجب حراز، مبدأ مونرو وأزمة التضامن الأمريكي ،السياسة الدولية ، مجلة،العدد السادس ،السنة الثانية ،مؤسسة الأهرام ،القاهرة ،١٩٦٦ .

[٤] خيرية قاسمية ،المصدر السابق ، ص١٢٢؛ حسان حلاق ،المصدر السابق ، ص٧٨ .

[٥] ضم الوفد (اغناطيوس مبارك ، المطران فغالي ،المطران شكر الله ،ألخوري اسطفان الدويهي ،المطران مغبغب ،ملحم إبراهيم شماسة، لاون الحويك) . حكمت ألبير حداد ،المصدر السابق ،ص١١٤؛ حسان حلاق ،المصدر السابق ،٨٣ .

[٦] الانتداب فكرة أظهرها الجنرال البريطاني سمطس حاكم جنوب افريقيا،عمد من خلالها إلى تقسيم ممتلكات الدول التي خسرت الحرب العالمية الأولى بين الدول المنتصرة ،وكانت وسيلة اتخذها الاخيرون لتقاسم تلك البلدان وان يعطوا لأنفسهم الحق والشرعية القانونية بذلك بحجة مساعدة الشعوب المتخلفة لإيصالها إلى درجة من الرقي والتقدم إذا تصبح قادرة على إدارة نفسها بنفسها . فيليب خليل حتي ، مختصر تاريخ لبنان ، تعريب : جرجس نصار ، دار الثقافة ، بيروت ،١٩٧٠، ص٢٤٣-٢٤٤ .

في العشرين من أيار عام ١٩١٩ وبمعاقبة الذين ارتكبوا الجرائم والفظائع ضد اللبنانيين خلال الحرب وبتعويض اللبنانيين تعويضاً عادلاً ، وبقبول الانتداب الفرنسي شرط أن لا يؤثر ذلك على حق لبنان بالاستقلال [١].

وأثناء وجود البطريرك في باريس تم اتفاق الخامس عشر من أيلول عام ١٩١٩ بين لويد جورج (Loyd Goorge) وكليمنصو حول حلول الجيوش الفرنسية بدلاً من الجيوش البريطانية في سوريا وكيليكيا وعرف ذلك باتفاق (لويد جورج –كليمنصو)[٢].

ومن أجل تنفيذ ذلك الاتفاق عينت الحكومة الفرنسية في التاسع من تشرين الأول عام ١٩١٩ الجنرال هنري غورو(H.Gouraud) [٣] حاكماً أعلى في سوريا ولبنان وقائداً عاماً للجيوش الفرنسية في الشرق[٤] ، وقد ودعه كليمنصو بقوله " ستكون الجندي البطل الذي سيبني لفرنسا موطنا في الشرق" [٥] .

وفي العاشر من تشرين الثاني عام ١٩١٩ بعث كليمنصو رسالة إلى البطريرك الماروني شرح له فيها موقف فرنسا من المسالة اللبنانية مؤكداً على تمسك حكومته بالعلاقات التقليدية المتبادلة بينهما [٦] ، وإنّ رغبة اللبنانيين بالحفاظ على حكومة مستقلة ونظام وطني مستقل تتوافق مع التقاليد الحرة لفرنسا ، أما الحدود التي سيمارس فيها الاستقلال فلا يمكن تحديدها قبل إن يتقرر ويتحدد الانتداب الفرنسي على سوريا [٧].

وما بين تشرين الثاني عام ١٩١٩ وكانون الثاني عام ١٩٢٠ كانت هناك مفاوضات بين الأمير فيصل والفرنسيين حول مستقبل سوريا ، أسفرت عن اتفاق فيصل مع كليمنصو

---

[١] عبد العزيز سليمان نوار ،وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠،بيروت،١٩٧٤، ص٥٣٠-٥٣١ .

[٢] صالح جعيول السراي ،فرنسا ولبنان ،دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٣٦-١٩٤٦ ،اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،٢٠٠٦ ،ص١٥-١٦ .

[٣] الجنرال غورو (Gouraud) : ولد عام ١٨٦٧ في باريس وكان من ابرز رجال فرنسا العسكريين وهو بطل معركة الأرغون في الحرب العالمية الأولى عندما كان قائداً للجيش الرابع ،وأصبح في عام ١٩٢٠ ، مندوباً سامياً على سوريا ولبنان .للمزيد ينظر: صالح جعيول السراي ،المصدر نفسه ، ص١٨ .

[٤] أنطوان عارج ، لبنان السلطات العامة ، مؤسسة بدران ، بيروت ، د.ت ، ص٢٢ .

[٥] نزار الكيالي ،دراسة في تاريخ سوريا ١٩٢٠-١٩٥٠ ،دار طلاس ، دمشق،١٩٩٧،ص٣٦ .

[٦] للمزيد عن العلاقات الفرنسية اللبنانية ينظر: عبد العزيز سليمان نوار ،المصدر السابق .

[٧] نجلاء عطية ،المصدر السابق ،ص٦٦ ،وهيب أبي فاضل ،المصدر السابق،ص٢٣٣-٢٣٦ .

في السادس من كانون الثاني عام ١٩٢٠ [١] ، واشتمل ذلك الاتفاق على ثمانية بنود[٢] ، واعترف فيصل في البند الرابع منه على استقلال لبنان في ظل الحماية الفرنسية[٣] .

وبسبب تبدل الموقف الفرنسي إزاء المسألة اللبنانية أرسل البطريرك الماروني الوفد الثالث[٤] برئاسة المطران عبد الله ألخوري إلى باريس ليتابع تطوراتها في مؤتمر الصلح ، ووصل الوفد في الحادي عشر من شباط عام ١٩٢٠ ، وبدء اتصالاته مع كبار المسؤولين في الحكومة الفرنسية ومجلس النواب[٥] ، وفي العشرين من آذار قابل أعضاء الوفد رئيس الوزراء الفرنسي الكسندر ميلران (Millerand) الذي أكد لهم أن حكومته لا تزال ملتزمة بالوعد الذي قطعه كليمنصو للبطريرك الحويك وإنها تعدَّه بمثابة اتفاقية ملزمة تعمل على تنفيذها ، كما طمأنهم ثانية عندما أعلن في التاسع عشر من أيار من العام نفسه على انه عازم على جعل لبنان بلداً مستقلاً تحت ظل الانتداب الفرنسي [٦].

ومن جانب آخر رفض السوريون اتفاق فيصل – كليمنصو إذْ انعقد في الثامن من آذار عام ١٩٢٠ في دمشق المؤتمر السوري الثاني واتخذ عدة قرارات [٧] ، وكان من بينها حق اللبنانيين في التمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة السورية [٨] ، وانقسم اللبنانيون على اثر تلك القرارات ، فأما المسلمون فقد ابدوا رغبتهم في الانضمام إلى الحكومة العربية في دمشق ، في حين عارضها الموارنة وقام مجلس إدارة جبل لبنان في الثاني

---

[١] وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل للبنان والمشرق العربي١٨٦٠-١٩٢٠، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨، ص٣٢٨.

[٢] للمزيد حول تلك البنود ينظر: موسى الكاظم التونسي ،وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي ، ج١، دار البعث ، دمشق ،١٩٧٢، ص١٢٣ .

[٣] وجيه كوثراني، المصدر السابق ، ص٣٢٨ ؛ محمد جميل بيهم ، سوريا ولبنان ٠٠٠ ، ص٨٨ .

[٤] تالف الوفد من (المطران عبد الله الخوري رئيساً ، وعضوية كل من أميل ادة ،توفيق ارسلان ،يوسف جميل) ، زين نور الدين زين ، المصدر السابق ،ص٢٥١ ؛ وجيه كوثراني، المصدر السابق ،ص٣٣٥ ؛ حكمت ألبير حداد، المصدر السابق ،ص١٢٥.

[٥] نجلاء عطية ، المصدر السابق ،ص٦٧؛حكمت ألبير حداد، المصدر السابق ،ص١٢٧-١٣١ .

[٦] زين نور الدين زين ، المصدر السابق ،ص١٥٥ ؛ حسان حلاق ، المصدر السابق ،ص٨٩.

[٧] واشتملت تلك القرارات على استقلال سوريا الطبيعية ،وان تكون دولة حرة ملكية ذات سيادة ،وان يكون فيصل ملكاً عليها ورفض الانتداب الفرنسي وعدم الاعتراف بوعد بلفور وإقامة الدولة اليهودية في فلسطين وحق العراق في الاستقلال التام . عادل الصلح ، حزب الاستقلال الجمهوري –من المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي ،دار الطليعة ، بيروت ،١٩٧٧، ص٨ .

[٨] علي حاج بكري ، العقلية العربية بين الحربين ١٩١٨-١٩٣٩ ،مطبعة الترقي ،دمشق ،١٩٥٢ ،ص٥٣-٥٤ .

عشر من آذار عام ١٩٢٠ بإصدار قرار تم رفعه إلى مؤتمر الصلح عن طريق الجنرال غورو احتج فيه على تلك القرارات [١] ، فضلاً عن احتجاج البطريرك الماروني في الخامس عشر منه ، لدى الحكومة الفرنسية على تنصيب فيصل ملكاً على سوريا [٢] ، كما نظم الموارنة اجتماعاً حاشداً في بعبدا في الثاني والعشرين من آذار ، وحضره ممثلون عن جميع الطوائف المسيحية وأعلنوا فيه استقلال لبنان ، وتم رفع أول علم لبناني فوق مبنى الحكومة في بعبدا [٣].

وفي الخامس والعشرين من نيسان عام١٩٢٠أصدر المجلس الأعلى للحلفاء قراراً له في مؤتمر سان ريمو(San Ramo) أقر فيه الانتداب الفرنسي على لبنان[٤].

ويبدو أنّ فشل الأمير فيصل في إقناع مساعديه من الزعماء السوريين بقبول اتفاقه مع الفرنسيين ، ووصول حكومة مليران المحافظة إلى السلطة في عام ١٩٢٠ ورغبة الجنرال غورو الذي كان يعد نفسه مسؤولاً عن تنفيذ التزامات حكومته تجاه الطائفة المارونية الموالية لها ، كل تلك الأمور فتحت الطريق أمامه للقيام بعمل عسكري ضد حكومة فيصل التي استفاد منها الموارنة أكثر من أيِّ طرف آخر .

وجاءت الفرصة المناسبة التي استثمرتها السلطات الفرنسية لتنفيذ خطتها بإخضاع سوريا ولبنان لسيطرتها المباشرة ، وفي العاشر من تموز عام ١٩٢٠ اجتمع سبعة[٥] من أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان سراً في منزل نجيب الأصفر ووضعوا وثيقة التعاون مع حكومة فيصل[٦] التي سميت بـ(المضبطة) التي وتضمنت على استقلال لبنان التام الناجز ،

---

[١] زين نور الدين زين ، المصدر السابق ، ص١٥٤ ؛ حسان حلاق ، المصدر السابق ،ص٩٠.

[٢] محمد صبيح ،مواقف حاسمة في تاريخ القومية العربية ،دمشق ١٩٥٩،ص٤١٥ .

[٣] صلاح العقاد ،تكوين لبنان الحديث، الأزمة اللبنانية –أصولها-تطورها-ابعادهاالمختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،١٩٧٨،ص١٨٠ .

[٤] فيليب خليل حتي ،مختصر٠٠٠،ص٢٤٣؛ محمد جميل بيهم ،لبنان بين ... ،ص٢٢؛ هيلينا كوبان، المصدر السابق ،ص٤٩؛ ايريسكين تشايلدرز، المصدر السابق ،ص٦٧-٦٨ .

[٥] وهم كل من (سعد الله الحويك ،خليل عقل ،سليم كنعان ،محمود جنبلاط ،فؤاد عبد الملك ،محمد الحاج حسن،والياس شويري) .بشارة ألخوري ،حقائق لبنانية ،ج١،منشورات أوراق لبنانية ،بيروت ،١٩٦٠،ص٣٤٦ .

[٦] عبد الله صفير باشا ،الانتداب الفرنسي والتقاليد الفرنساوية في سوريا ولبنان ،مطبعة أمين هندي ،مصر،١٩٢٢،ص٥٦ .

ورفض الانتداب الفرنسي[1] ، وحياده السياسي والعسكري وإعادة الأراضي المسلوخة منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا ، والتعاون بين البلدين في المسائل الاقتصادية ، وتعاون الفريقين في السعي لدى الدول للحصول على الاستقلال[2] .

ومن جانبها رفضت السلطات الفرنسية في لبنان العمل الذي قام به الأعضاء وألقت القبض عليهم وهم في طريقهم إلى دمشق للانضمام إلى الوفد السوري الذي كان يستعد للتوجه إلى أوربا ، وإحالتهم إلى المحكمة بتهمة الخيانة وأصدرت بحقهم أحكاماً مختلفة[3] ، واتخذ الجنرال غورو قراراً في الثاني عشر من تموز عام ١٩٢٠ بحل المجلس ، وتأليف لجنة مؤقتة تحل محله لحين إجراء الانتخابات [4].

إنّ المفوضية الفرنسية العليا كانت على علم بما جرى في منزل نجيب الأصفر من اجتماعات سرية عن طريق أحد موظفيها وبالتعاون من الأول الذي قدمه إلى الأعضاء وطلب منهم أن يثقوا به بصفته من الساخطين على السلطات الفرنسية وبذلك أصبحت مهماتها سهلة جدا في القبض عليهم .

واستكمالاً لإجراءاته السابقة نفذ غورو خطته بالاستيلاء على سوريا ، إذ وجه في الرابع عشر منه إنذاره الأخير إلى حكومة الأمير فيصل بوجوب تنفيذ شروط الإنذار الخمسة[5] ، وذلك خلال أربعة أيام من تلقيه الإنذار ، وردت الحكومة العربية بقبول

---

[1] احمد طربين ،لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب الفرنسي ١٨٦١-١٩٢٠ ، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،١٩٦٨،ص٣٦٧ .

[2] احمد موسى البكري وسعيد شاهين ،تاريخ الوطن العربي في العصور الحديثة ،ط٢،السعودية،١٩٧٢،ص١٧٨.

[3] حكمت عليهم المحكمة بالنفي إلى جزيرة أرواد ومن ثم إلى جزيرة كورسيكا وبعدها رحلوا إلى فرنسا وتم فرض غرامات مالية كبيرة عليهم ،وعادوا إلى لبنان عام ١٩٢٣ ، عبد الله صفير ، المصدر السابق ، ص٥٦ ؛ احمد موسى البكري، المصدر السابق ،ص١٧٨ .

[4] احمد طربين ، المصدر السابق ،ص٣٦٧ ؛ أنطوان عارج ، المصدر السابق ،ص٢٢ ؛ حسن الحكيم، المصدر السابق ،ص١٤٤.

[5] وقد تضمن الإنذار خمسة شروط وهي (تسليم سكة الحديد حلب –رياق ،تسريح الجيش الوطني، إلغاء التجنيد الإلزامي ،قبول الانتداب الفرنسي قبولاً غير مشروط ،تداول العملة النقدية التي فرضها الفرنسيون،الضرب على أيدي العصاة ويقصد

الإنذار ، إلا أن غورو قد عد الجواب جاء متأخراً ، وقد أعطى ذلك حافزاً للقوات الفرنسية للتقدم واحتلال دمشق بعد معركة غير متكافئة في ميسلون في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠ ، ودخلت الجيوش الفرنسية سوريا ، وبدأ غورو بعدها بتطبيق سياسته بتجزئة سوريا إلى دويلات طائفية [١] ، ليسهل له حكمها والسيطرة عليها [٢].

وفي التاسع والعشرين منه ، أرسلت الحكومة الفرنسية تعليماتها إلى الجنرال غورو حول الأراضي التي سيشملها الانتداب الفرنسي ، والتي شملت كل البقاع حتى السلسلة الشرقية وحرمون[٣] ، وبموجبها اتخذ عدة قرارات أبرزت إلى الوجود دولة لبنان الكبير وكان من بينها القرار ٢٢٩ في الثالث من آب من العام نفسه ، والقاضي بفصل الأقضية الأربعة (حاصبيا ، راشيا ، بعلبك ، البقاع) وضمها إلى جبل لبنان[٤].

وفي الرابع والعشرين من آب من العام نفسه ، أرسل رئيس الحكومة الفرنسية ميلران رسالة إلى رئيس الوفد اللبناني الثالث المتواجد في باريس أخبره فيها أنّ الجنرال غورو سيعلن في مدينة زحلة أنه قد ضم إلى لبنان جميع البلاد الواصلة إلى قمم جبل الشيخ وحرمون ، ثم أضاف إلى أن لبنان الكبير يجب أنْ يضم سهول عكار في الشمال ، وأنْ يمتد جنوباً إلى حدود فلسطين وأنْ ترتبط به مدينتا طرابلس وبيروت[٥].

وعليه أصدر الجنرال غورو في الحادي والثلاثين منه ثلاثة قرارات مهمة ، الأول رقم (٣١٨) تم فيه فصل لبنان عن سوريا وتحديد حدود دولة لبنان الكبير[٦] ، في حين كان

بهم قادة الحركة المقاومة الوطنية) . زين نور الدين زين ، المصدر السابق ، ص١٦٤-١٦٥ ؛ إبراهيم علوان ، المصدر السابق ، ص٣٩ ؛ وجيه كوثراني ،المصدر السابق ، ص٣٤٠ .

[١] تمت تجزئة سوريا إلى خمسة أقسام مستقلة لكل منها حكومة منفصلة عن غيرها وهي (دولة جبل الدروز، دولة العلويين ،دولة حلب، دولة دمشق، لواء الاسكندرونة). يونس احمد البطريق ، المصدر السابق ،ص٢٩٠،عبد الله صفير باشا ، المصدر السابق ،ص٦٥.

[٢] رفعة العسلي ، كفاح سوريا ، مطبعة ابن زيدون ، دمشق ، ١٩٣٧ ، ص١٠٩ .

[٣] احمد عبدة العجمي ، البقاع بين سوريا ولبنان ١٩١٨-١٩٣٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الإدارة والعلوم الإنسانية ،جامعة دمشق،٢٠٠٠،ص١٤٦ .

[4] W.B . Flsher ,The middie East and north Africa, London,1960 ,p.42

[٥] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ،ج١،ص٢٨٤؛وجيه كوثراني، المصدر السابق ،ص٣٥١ .

[٦] إن لبنان الكبير يشتمل على اراضي المتصرفية السابقة بالإضافة إلى أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وقسم من الأراضي التابعة لولاية بيروت على النحو التالي : سنجق صيدا ،ماعدا القسم الذي يضم عكار في جزئه الواقع جنوب النهر الكبير من سنجق طرابلس مع مديريتي الضنية والمنية ،القسم الواقع جنوب الحدود الشمالية للبنان الكبير من قضاء

الثاني رقم(٣٢٠) وبموجبه حلت ولاية بيروت وتقسيماتها السابقة ، أما القرار الأخير رقم (٣٢١) فقد ألغى متصرفية الجبل وتوابعها [١].

ب ـ إعلان لبنان الكبير ١٩٢٠:

على اثر القرارات السابقة التي اتخذها الجنرال غورو ، أُعِلن في الأول من أيلول عام ١٩٢٠ ومن قصر الصنوبر في بيروت عن ولادة واستقلال[٢] لبنان الكبير، وبحضور مندوبي الدول الكبرى وممثلي سائر الطوائف اللبنانية[٣] ، وألقى خطاباً جاء فيه"أمام هؤلاء الشهود جميعاً شهود أمالكم ومجهوداتنا وانتصاراتنا ، وبقلب يشاطركم فرحكم وفخركم أعلن لبنان الكبير وأُحييه باسم حكومة الجمهورية الفرنسية متجلياً بالقوة والعظمة ، واستطيع أقول إني لم يكن يخطر لي غير أمر واحد وهو تحقيق أماني الشعب الذي كان يجاهر بها بملأ الحرية وخدمة مصالحه المشروعة"[٤] ، وجاء في خطابه أيضاً "منذ خمسة أسابيع أطلق جنود فرنسا العنان لأمالكم فبددوا في قتال صبيحة يوم واحد في ميسلون فلول السلطة التي حاولت أنْ تستعبدكم ... فلا تنسوا دم فرنسا الكريم الذي أهدر من أجلكم " [٥] ، كما أشار إلى أهمية لبنان الكبير بقوله " إنّ لبنان الكبير تألف لفائدة الجميع ولم يؤلف ليكون ضد أحد ، فما هو إلا اتحاد سياسي إداري " [٦].

ويبدو من خلال ذلك الخطاب والذي يحمل كثير من المغالطات مدى الكراهية التي حملها الجنرال غورو بشكل خاص والسلطات الفرنسية عامة تجاه العرب ووصفه للجيش الفرنسي بصورة المنقذ للبنانيين من الاستعمار العربي السوري وتشكيله للبنان الكبير ليس حباً بأهله وإنّما خدمة لمصالحهم وأغراضهم الاستعمارية.

حصن الأكراد . حسن الحكيم ، المصدر السابق ،ص٢٥١-٢٥٢؛موسى الكاظم التونسي ، المصدر السابق ،ص١٣٧-١٣٨.

[١] مسعود ضاهر ،تاريخ لبنان ...، ص٥١ .

[٢] كان ذلك الاستقلال الذي أعلنه الجنرال غورو في الأول من أيلول عام ١٩٢٠ هو الاستقلال الأول لبنان ،عدنان ضاهر ،رياض غنام ،مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال ،دار بلال ،بيروت ،٢٠٠٧،ص١٦٦ .

[٣] جواد بولس ، تاريخ لبنان ،دار النهار ،بيروت ،١٩٧٢، ص٣٧٠ ؛ W.B. Flsher , Op.Cit , p 42 .

[٤] حسان حلاق ، المصدر السابق ، ص١٠٢ .

[٥] حكمت ألبير حداد ، المصدر السابق ، ص١٧١ .

[٦] المصدر نفسه .

وبموجب ذلك الإعلان اتسعت مساحة لبنان إلى ١٠٤٠٠كم^2 ، وإزداد عدد سكانه إلى نحو ٦٣٠ ألف نسمة[١] ، وبذلك لم تعد الطائفة المارونية ذات أغلبية مطلقة في المجتمع اللبناني وأصبحت بيروت عاصمته[٢] ، فضلاً عن صدور القرار (٣٣٦)[٣] ، الذي حدد الإطار الإداري العام ، وأصبح بمثابة القانون الأساسي للدولة[٤] ، كما تعهد غورو بتقديم المساعدة الفرنسية للبنانيين [٥].

وقد تباينت وجهات نظر اللبنانيين إزاء كيانهم الجديد من خلال تأثرهم بعوامل متنوعة اقتصادية وسياسية وتاريخية ، فالمسيحيون الموارنة انقسموا فيما بينهم بين مؤيد ومعارض منطلقين من اعتبارات عديدة ، فتجارهم وقفوا إلى جانب إعلانه وعدوا ذلك ضماناً لاستمرار مصالحهم الشخصية إذ إنهم لم يكونوا مستعدين للعودة إلى حدود المتصرفية التي يتحدد فيها نشاطهم الاقتصادي والتجاري وحصولهم على الأرباح الطائلة [٦] ، في حين وقف البعض الآخر إلى جانبه اعتقاداً منهم بالأحقية في الحصول على المراكز القيادية العليا في البلاد في ظل سلطات الانتداب[٧] ، وكان القسم الآخر المؤيد لإقامته ، يعده حقاً طبيعياً وتاريخياً لهم باستعادة أراضيهم التي سلختها الدولة العثمانية [٨].

اما العارضون فقد وجدوا في توسيع حدود المتصرفية خطراً عليهم وذلك بسبب ضم مناطق جديدة ذات أغلبية مسلمة ، ومن ثم فان ذلك يهدد أكثريتهم المسيحية ، إذ جعل ذلك الإعلان عددهم متساوياً تقريباً مما يقضي على استقلالية وشخصية لبنان المسيحية[٩] .

---

[١] كان عدد سكان لبنان حسب إحصاء عام ١٩١٣، يقدر بـ(٨٠٠و١١٤) نسمة . فيليب حتي، لبنان ٠٠٠،ص٥٩٩ .

[٢] جواد بولس، المصدر السابق ،ص٣٧٠ ؛ جورج انطونيوس، المصدر السابق ،ص٤٩٧؛وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ،ص٢٤٠ .

[٣] بموجب هذا القرار قسمت البلاد إلى أربعة ألوية هي (البقاع ،لبنان الشمالي ،لبنان الجنوبي وجبل لبنان، ومدينتي بيروت وطرابلس ، وضمت ١٣ ناحية و٥٢٣ قرية).اللواء ،العدد ٣٨٦٦ ، ٢٥ / ١٢ / ١٩٨١ .

[٤] مسعود ضاهر، تاريخ لبنان٠٠، ص٥١

[٥] بشارة ألخوري، المصدر السابق ،ج١ ،ص١١٣.

[٦] سليمان تقي الدين ، تحولات المجتمع والسياسة ،دار الحداثة ،بيروت ،١٩٩٢،ص٩٢.

[٧] صلاح العقاد ، تكوين لبنان ٠٠٠ ، ص١٨١ .

[٨] وزارة الخارجية ،مركز البحوث والمعلومات ،لبنان الصغرى والكبرى محاولة المستحيل ، بغداد ،١٩٨٢،ص٦ .

[٩] المصدر نفسه ، ص٧ .

وأما بالنسبة للأرثوذكس ، فإنّ الأغلبية منهم رفضوا إعلان دولة لبنان الكبير وطالبوا بالانضمام إلى سوريا ، وذلك لتأثرهم بالأفكار القومية العربية [١] ، وفيما يبدو إنهم كانوا يعانون كثيراً من التبشير الكاثوليكي والبروتستانتي ، ولم تكن أحوالهم الاقتصادية تسمح لهم بإنشاء المدارس الخاصة بهم ، لذا أتجه الكثيرين منهم نحو دمشق ، وتأثروا بالحياة السياسية السائدة فيها ، لاسيما وإنّ أعداداً كبيرة منهم مستقرة هناك وتتبع البطريركية الإنطاكية التي تدخل ضمن حدود سوريا ، لذلك لم يتحمسوا لفكرة لبنان الكبير[٢].

في حين أيدت فكرة لبنان الكبير أقلية من الأرثوذكس والذين قاموا بتقديم عريضة إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية طالبوا فيها إعلانه[٣] ، وقد أيد الكاثوليك إعلان لبنان الكبير واستقلاله تحت سيطرة الانتداب الفرنسي [٤].

ولم يكن موقف المسلمين موحداً من إعلان دولة لبنان الكبير ، فالمسلمون السنة رفضوا الاعتراف به أصلاً وتطلعوا إلى الوحدة السورية ؛ لأن انضمامهم إلى دولة لبنانية يسيطر عليها المسيحيون يهدد وحدتهم ويفضي إلى انفصالهم فصلاً تاماً عن العالمين العربي والإسلامي اللذين ينتمون إليهما[٥] ، فضلاً عن إنّهم عدوا إعلانه مفاجأة مؤلمة لهم ؛ لأن وراء ذلك مخططاً يستهدف خلق كيان موالٍ لفرنسا ويعمل على مساعدتها في إقامة مركز استراتيجي لها في الشرق ، ولاسيما وإنْ الفرنسيين لم يأخذوا رأيهم عند إعلانه[٦] ، على الرغم من حضور مفتي أهل السنة وبعض القيادات السنية في حفل الإعلان إلى جانب البطريرك الماروني[٧] ، إلا إنهم رفضوا اعتبار أنفسهم لبنانيين ، بسبب ربط كلمة لبناني بالمسيحيين ، واضطرت السلطات الفرنسية منحهم بطاقات شخصية خاصة كتب

---

[١] احمد طربين ،الوحدة االعربية ١٩١٦-١٩٥٨ ،ط٣،دمشق ،١٩٦٦،ص١١١.

[٢] صلاح العقاد ،تكوين لبنان ... ، ص١٨١.

[٣] كمال صليبي ،تاريخ لبنان الحديث ،دار النهار ،بيروت،١٩٧٨ ،ص٢٢٨ .

[٤] حكمت ألبير حداد ، المصدر السابق ،ص١٨١ .

[٥] عبد الرحمن البيطار ،الوحدة السورية – اللبنانية تحت الانتداب الفرنسي ١٩١٨-١٩٣٩،مطبعة اليمامة ، حمص ، د.ت ، ص٣٣ .

[٦] محمد جميل بيهم ،لبنان بين٠٠٠،ص٢٣؛وجيه كوثراني، المصدر السابق ،ص٣٥٣ .

[٧] حكمت ألبير حداد ، المصدر السابق ،ص١٩١.

عليها كلمة (بيروتي) بعد قطع الطرف الأسفل من البطاقة لاحتوائها على كلمة لبنان الكبير [١].

أما موقف الشيعة فلم يكن واضحاً ، إذ وقف قسم منهم ضد إنشائه وأيدوا الالتحاق بالوحدة السورية ، في حين فكر القسم الآخر منهم بأسلوب مختلف ، إذ أيدوا ذلك الإعلان ، معتبرين إن تواجدهم ضمن دولة صغيرة متعددة الطوائف مثل لبنان الكبير ، هو أفضل حال لهم ، لما سيشكلونه من أقلية ذات شان كبير في ذلك الوسط . وإذا ما اندمجوا مع سوريا فإنّ ذلك سيؤدي حتما إلى ذوبانهم في وسط أغلبية سنية متفوقة من حيث العدد ، وترجع تلك النظرة الانعزالية إلى انتشار الفقر والجهل بين صفوفهم في الجنوب ، فلم تتمكن إلا فئة قليلة منهم بالاطلاع على الفكر السياسي العربي [٢].

ومن جانب آخر نجحت السلطات الفرنسية من إثارة مخاوف الشيعة والدروز[٣] عندما بثت بينهما أنّ الفكرة العربية هي من خلق السنة ، وأن نجاحها سيقضي على مصالحهما وامتيازاتهما ويمحو شخصياتهما وتقاليدهما التي لايصونها إلاّ كيان لبناني طائفي ، وقد استهوت تلك الفكرة زعماء الطائفتين ، لأنها تتماشى مع مصالحهما الشخصية[٤] .

وأما بالنسبة للدروز فتوقع البعض أنْ يكون موقفهم مرتبطاً بسوريا لوجود عدد كبير منهم يعيشون فيها يفوق عددهم في لبنان ، غير إنهم تعاونوا مع الموارنة في بناء البلاد لمدة طويلة حتى أصبحت الشخصية اللبنانية مندمجة بين هاتين الطائفتين لأنهما من منطقة الجبل ، إلاّ أن معارك طاحنة بينهما ورّثت الأحقاد وجعلت كل طرف يبحث عن قوة خارجية تحميه بعد إخفاق العثمانيين في المحافظة على الأمن فاتجه الدروز صوب بريطانيا ، على الرغم من مصلحتهم تقتضي إقامة كيان لبناني مستقل يتمتعون فيه بجذور

---

(١) عبد الرحمن البيطار، المصدر السابق ،ص٣٤ ؛ محمد صبيح ، المصدر السابق ،ص٤١٧ .
(٢) صلاح العقاد ،تكوين لبنان٠٠٠،ص١٨٢ .
(٣) الدروز : هم طائفة دينية ذات عقيدة خاصة سكنت في جبل لبنان . للمزيد ينظر : محمد حسين زبون ، الدروز والتطورات السياسية في لبنان ١٩٤٣ـ ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ،جامعة البصرة، ٢٠٠٦ .
(٤) احمد طربين ، الوحدة العربية ٠٠،ص١١١ .

تاريخية عميقة ، ولاسيما وأنّ أحد زعمائهم وهو محمود جنبلاط الذي كان ضمن الوفد اللبناني الأول ومن المطالبين بلبنان الكبير ولذلك كان تقبلهم للانتداب الفرنسي يسوده الإكراه الشديد [١] .

ومن أجل تثبيت دولة لبنان الكبير أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٠ أصبح بموجبه ممثلها في سوريا ولبنان يحمل لقب المفوض السامي ويكون تابعاً لوزارة الخارجية في حين تكون هي الوسيط بينه وبين عصبة الأمم [٢] ، ولذلك عمد مفوضها إلى تنظيم أوضاع لبنان الإدارية يعاونه في ذلك هيئة كبيرة من الموظفين والمستشارين الفرنسيين[٣] .

ثالثا: الإجراءات الإدارية الفرنسية في حكم لبنان ١٩٢١-١٩٢٦ :

في الثالث والعشرين من ايلول عام ١٩٢١ اتخذت الحكومة الفرنسية سلسلة من التغييرات الإدارية سعت من خلالها إخضاع لبنان لسلطتها المباشرة ، فأناطت السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى الجنرال غورو ، الذي أصبح مندوباً سامياً لها في سوريا ولبنان [٤] ، وباشر بدوره بتغيير النظم الإدارية في لبنان التي كانت سائدة منذ العهد العثماني ، وقد عهد بالسلطة التنفيذية إلى موظف فرنسي أطلق عليه لقب حاكم لبنان الكبير[٥] ، حيث أصبح مسؤولاً أمامه عن الاهتمام بشؤون الدولة ، وله الحق وحده في تقديم كل مشروع يتعلق بالتشريع وتعيين موظفي الدولة والجيش والشرطة وإصدار العفو الخاص ؛ لان العفو العام كان من صلاحيات المفوض السامي[٦] ،على أنْ يعاونه في ذلك

---

[١] صلاح العقاد ، تكوين لبنان...،ص١٨٢ .

[٢] ذوقان قرقوط ، المصدر السابق ،ص٤٠ .

[٣] مسعود ضاهر ،تاريخ لبنان...،ص٦٦-٧٢ .

[٤] نجلاء عز الدين ،العالم العربي ، ط٢، تعريب محمد عوض وآخرون ، دار إحياء الكتب، القاهرة ،١٩٦٢، ص٢١٥.

[٥] اصدر الجنرال غورو بعد إعلان لبنان الكبير قراراً عين فيه القومندان ترابو (Trabo) حاكماً عاماً على لبنان خلفاً للمقدم لابرو(Labrue) .لبيب عبد الساتر ،تاريخ لبنان المعاصر ،ط٤،دار المشرق ،بيروت،١٩٨٦،ص٢٠٣.

[٦] جوزيف نصر ، تطور القوانين الانتخابية من ١٨٦١-١٩٦٠، ملحق النهار ،رأس السنة ١٩٧٤،ص٧٨ .

مجلس استشاري مؤلف من خمسة عشر عضواً[١] معينين من قبل الجنرال غورو ، وعرف المجلس باسم(لجنة لبنان الإدارية)[٢] ، إذ تشكلت تلك اللجنة على أسس طائفية واضحة وصريحة بحيث أنّ كلّ عضو فيها كان يمثل طائفته [٣] ، وكانت مهمتها مقتصرة على إبداء الرأي والمشورة فقط في الأمور التي تتعلق بالتشريع والموازنة وفرض الضرائب والرسوم [٤] ، وظلت تمارس سلطاتها حتى الثامن من آذار عام ١٩٢٢ [٥].

وفي العاشر من آذار عام ١٩٢٢ أصدر وكيل المفوض السامي روبرت دوكيه القرارين (١٣٠٤ و١٣٠٤مكرر) ويقضي الأول بحل اللجنة الإدارية ، في حين تضمنت المادة الثالثة من القرار الثاني على إنشاء هيئة منتخبة تلقب بالمجلس التمثيلي للبنان الكبير تقوم بوظيفتها لمدة أربع سنوات ، ووعد القرار (١٣٠٤مكرر) بصدور قرار لاحق يحدد النظام الذي سيتم على أساسه انتخاب أعضاء المجلس التمثيلي [٦].

وفي اليوم نفسه صدر القرار(١٣٠٧) ، وهو القرار الذي حددت مادته الأولى عدد النواب في المجلس التمثيلي بثلاثين نائباً ، تكون على أساس انتخابي يتمثل في قسمة عدد الناخبين إجمالاً على عدد الأعضاء وتجري الانتخابات بالاقتراع السري وان تكون الانتخابات على درجتين[٧] .

وفي الثاني والعشرين من أيار عام ١٩٢٢ جرت انتخابات المجلس التمثيلي الأول ، وتم اختيار ثلاثين عضواً حسب التمثيل الطائفي بنسب متفاوتة[٨] ، وفي الخامس والعشرين منه بدأت جلسات المؤتمر وبحضور المفوض السامي ، وتم انتخاب حبيب باشا السعد

---

[١] وكانت موزعة على أساس عشرة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين في المرحلة الأولى ،واصدر المفوض السامي قراراً بتاريخ ٢٣ايلول ١٩٢١ جعل عدد أعضاءه ١٧ عضواً وبواقع ١٠ مقاعد المسيحيين و٧ للمسلمين . ضاهر غندور ، النظم الانتخابية ،المركز الوطني للمعلومات والدراسات ،بيروت ،١٩٢٢،ص٣٢٢ .

[٢] محسن خليل ،النظم السياسية والدستورية في لبنان ،دار النهضة العربية ،بيروت ،١٩٧٩،ص٥١٢ .

[٣] إذ نصت المادة (٢١)على توزيع المقاعد بين الطوائف اللبنانية فكان الموارنة ستة وللأرثوذكس ثلاثة وللكاثوليك واحد في حين كان للسنة أربعة وللشيعة اثنان وللدروز واحد . ضاهر غندور ، المصدر السابق ،ص٣٢٢ .

[٤] عبدة عويدات ، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص٤٥٣.

[٥] أنطوان عارج، المصدر السابق ،ص٢٣ .

[٦] عبدة عويدات ، المصدر السابق ،ص٤٥٥ .

[٧] ادمون رباط ،الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ،دار العلم للملايين ،بيروت ،١٩٧٠،ص٣٣٨ .

[٨] وزع أعضاء المجلس على النحو التالي:١٠للموارنة و٦للسنة و٥للشيعة و٤للارثوذكس و٢ للدروز ٢ للكاثوليك وواحد للأقليات أي سبعة عشر للمسيحيين مقابل ثلاثة عشر للمسلمين .ضاهر غندور، المصدر السابق ، ص٣٢٠ .

رئيساً له [١] ، وتركزت صلاحيات المجلس في بعض الأمور المالية والإدارية ومشاريع الأشغال العامة والصحة وكان ذلك يجري تحت إشراف حاكم لبنان الفرنسي ومصادقة الجنرال غورو[٢] ، الذي دام حكمه للبلاد ما يقارب السنتين[٣].

وفي نيسان عام ١٩٢٣ عين الجنرال مكسيم ويجاند (Maxim Weggand)[٤] خلفا للجنرال غورو ، وقد لقي ترحيباً وتفاؤلاً من قبل اللبنانيين ، وأصدر مرسوماً في حزيران عام ١٩٢٣ نص على إنشاء مجالس منتخبة وفق طريقة الانتخاب على مرحلتين أولية وثانوية ، وكان النواب المنتخبون جميعاً يمثلون الطوائف المختلفة وحسب نسب حجمها ،ومدة ولايتهم سنتان ، كما قام بتعيين الجنرال فاندنبرغ(Vendenbrag) حاكماً على لبنان [٥].

وفي كانون الأول عام ١٩٢٤ استبدلت الحكومة الفرنسية[٦] الجنرال ويجاند بالجنرال ساراي (Sarraii)[٧] ووصل إلى بيروت في الثاني من كانون الثاني عام ١٩٢٥ وحال وصوله طلب من حاكم لبنان الاستقالة ، وعقد المجلس التمثيلي اجتماعاً استثنائياً في الثاني عشر منه ، لاختيار حاكم للبلاد ، وحصل خلاف بينهما إذ أصر النواب على انتخاب أميل ادة [٨] ، مرشح الكنيسة المارونية في حين أراد المندوب السامي أنْ يقوم المجلس بترشيح

---

[١] جوزيف نصر ، المصدر السابق ،ص٧٨ ؛ صالح جعيول السراي ، المصدر السابق ،ص٢٥.

[٢] محسن خليل ، المصدر السابق ،ص٣٦٠ ؛جوزيف نصر ، المصدر السابق ،ص٧٨.

[٣] بشارة الخوري، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٢١ ؛ حسين حمد صولاغ، المصدر السابق ،ص١٢ .

[٤] مكسيم ويجاند (Maxim Weggand) :ولد عام ١٨٦٧ في بروكسل ، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية عام ١٨٨٨ ،شغل منصب رئيس أركان الجيش خلال الحرب العالمية الأولى ،منح رتبة جنرال عام ١٩١٦ ،شغل منصب المفوض السامي في سوريا ولبنان من ١٩ نيسان ١٩٢٣ إلى تشرين الأول ١٩٢٤ . رائد عباس الشمري ، المصدر السابق ، ص٥٦ .

[٥] بشارة ألخوري ،المصدر السابق ، ج١، ص١٢١-١٢٢ .

[٦] في شهر حزيران عام ١٩٢٤ وصل اليساريون إلى السلطة برئاسة هريو (Herriat) وكانوا معادين لرجال الدين المارونيين إلا إن سياسة الفرنسيين لم تبدل في لبنان . احمد خليل محمودي ، المصدر السابق ،ص٤٧؛ نزار الكيالي المصدر السابق ، ص٥٠ .

[٧] الجنرال ساراي (Sarraii): ولد عام ١٨٦٥ ،أصبح مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان في كانون الثاني عام ١٩٢٥ ،ولم يبق في منصبه إلا بضعة أشهر كان علمانياً وأطلق حرية الصحافة وفي عهده اندلعت الثورة السورية وحاول القضاء عليها بالقوة إلا انه فشل فاستدعته الحكومة في أوائل تشرين الثاني عام ١٩٢٥ . محمد جميل بيهم ، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ، ج٢ ، دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٥٠ ، ص٣٠ .

[٨] أميل أدة (١٨٨٤–١٩٤٩) : محامٍ وسياسي لبناني ، ماروني المذهب ، أقام في مدة الحرب العالمية الأولى بمصر، عُيّنَ رئيساً للوزراء (١٩٢٩–١٩٣٠) ثم رئيساً للجمهورية (١٩٣٦–١٩٣٩)، أدى دوراً بارزاً في حياة لبنان السياسية طوال عهد

ثلاثة مرشحين ويقوم هو باختيار أحدهم ، ومن ثم يقوم المجلس بالمصادقة عليه ، ورفض المجلس تلك الصيغة مما جعل المفوض السامي أنْ يقوم بحل المجلس في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٥ ، كما قام بتعيين الجنرال كايلا (Cayla) حاكماً على لبنان مع تمتعه بسلطة التشريع بمفرده [١].

وفي تلك الأثناء أستحدث المفوض السامي نظاماً جديداً للوحدات الإدارية في لبنان ، إذْ قسم البلاد إلى إحدى عشر محافظة تخضع كل منها إلى محافظ ، وتقسم إلى أربع وثلاثين ناحية ، وفي السابع والعشرين من آذار عام ١٩٢٥ اصدر قراراً بإلغاء عملية الانتخاب على مرحلتين وإبطال التوزيع الطائفي للمقاعد في المجلس التمثيلي ، وقد لقي ذلك الإجراء معارضة واسعة من قبل الموارنة ، حيث احتجوا لدى الحكومة الفرنسية التي تدخلت وأصدرت تعليماتها إلى الجنرال ساراي بإجراء الانتخابات وفقاً للنظام القديم [٢].

كما اتسمت سياسة الجنرال ساراي بالطابع اللاديني وكراهية رجال الدين ووصل به الأمر إلى أنْ رفض حضور القداس القنصلي التقليدي الذي جرت العادة بإقامته على شرف فرنسا ، ومع فوز الجناح اليساري في الانتخابات الفرنسية والدعوة إلى ترتيب البيت الفرنسي من الداخل من دون أنّ تعكره المتاعب الآتية من الخارج جاءت تعليمات الحكومة الفرنسية واضحة وصريحة للجنرال ساراي بأنْ يتعامل بأفضل ما يمكن مع رجال الدين مراعاة للتقاليد الفرنسية في الشرق [٣].

وفي الثالث عشر من تموز عام ١٩٢٥ جرت الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس التمثيلي الثاني وبإشراف مباشر من قبل المفوضية الفرنسية ، التي حاولت استخدام الترغيب والترهيب في الانتخابات من أجل وصول المرشحين الذين يدينون بالولاء

الانتداب، وعرف بتعاونه مع السلطة الفرنسية وممثليها في لبنان وسوريا ، أسس حزب الكتلة الوطنية اللبنانية، وفي عام١٩٤٣ مع حدوث الأزمة ومعركة الاستقلال عُيّنَ رئيساً للجمهورية مرة أخرى لمدة قصيرة أعتزل العمل السياسي بعدها ، وتوفى في عام ١٩٤٩ . ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ،

http;//ar.wikipedia . org .

[١] بشارة ألخوري، المصدر السابق، ج١،ص١٢٨ .

[٢] ضاهر غندور ،المصدر السابق ، ص٣٢٧ .

[٣] وليد عوض ،أصحاب الفخامة رؤساء لبنان ، الأهلية للنشر ،بيروت ،١٩٧٧ ،ص٣٣ .

للانتداب الفرنسي[١] ، وفي السادس عشر منه ، إنعقد المجلس التمثيلي الثاني وانتخب موسى نمور رئيساً له ، كما ثبت الجنرال كايلا حاكماً على لبنان[٢] .

وفي جلسة السادس عشر من تشرين الأول عام ١٩٢٥ ، طالب الأغلبية العظمى من أعضاء المجلس التمثيلي بما يلي " بما أنّ المجلس التمثيلي اللبناني يمثل السلطة المحلية في البلاد ، فإننا نرغب إلى السلطة المنتدبة عرض القانون الأساسي علينا لدرسه بالاتفاق معها وفقا للمادة الأولى في صك الانتداب " [٣] ، وقد تبلغت وزارة الخارجية بذلك الطلب ، وأعلنت على لسان وزيرها بريان(Brian) ، أنّ قرار الدستور اللبناني يجب أنْ يتم في مجلسها النيابي وأنّ مهمة الدولة المنتدبة تنحصر في الإشراف على سير إعداده ومناقشاته في المجلس النيابي [٤].

وفي تلك الأثناء حدثت الثورة السورية الكبرى[٥] ، وقد أدت إلى تغيير السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان ، وقامت باستبدال مفوضها السامي الجنرال ساراي وعينت عضو مجلس الشيوخ هنري دو جوفنيل (Henry De Jotivenel)[٦] محله والذي أعلن عند وصوله إلى بيروت إنّه سيعامل المجلس التمثيلي كجمعية تأسيسية يحق لها أنْ تسن دستوراً للبلاد على شرط عدم المساس بحقوق فرنسا الانتدابية [٧].

وعليه فقد عقد المجلس التمثيلي جلسة استثنائية في العاشر من كانون الأول عام ١٩٢٥ للشروع في تحضير الدستور ووضعه ، وتم انتخاب لجنة خاصة مؤلفة من اثنا

---

(١) المصدر نفسه ،ص٣٤ .

(٢) بشارة ألخوري، المصدر السابق ، ج١، ص١٢٨ .

(٣) تكون صك الانتداب من مقدمة وعشرين مادة اقره مجلس العصبة في ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ أيلول ١٩٢٣،وتبين المادة الأولى له على إن الدولة المنتدبة ملزمة بوضع النظام الأساسي الدستور لسوريا ولبنان وبالاتفاق مع السلطة المحلية وخلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذه.نزار الكيالي ،المصدر السابق ، ص٦٠.

(٤) هدى شحود طبارة ، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر ، دار العلوم العربية،بيروت،٢٠٠١ ،ص٤١ .

(٥) حدثت عام ١٩٢٥ واستمرت لمدة سنتين.للمزيد عن الثورة السورية الكبرى ينظر: رفعة العسلي،المصدر السابق.

(٦) هنري دو جوفنيل : عضو مجلس الشيوخ الفرنسي واحد ممثلي فرنسا في عصبة الأمم حاول التفاهم مع السوريين بالطرق السلمية إلا إن الحكومة الفرنسية لم توافق على دعوته بإقامة النظام الجمهوري في ظل الانتداب وفي عهده صدر الدستور اللبناني وأعلنت الجمهورية،احمد عطية الله ، المصدر السابق ، ص٢٢٥ .

(٧) ادمون رباط،ولادة الدستور اللبناني ،الحياة النيابية ،مجلة،لبنان ،المجلد الواحد والستون،كانون الثاني،٢٠٠٦،ص٣٨ .

عشر عضواً [١] ، ودعيت بـ" لجنة القانون الأساسي" وتحول المجلس التمثيلي منذ تلك اللحظة إلى مجلس تأسيسي[٢].

المبحث الثاني : التطورات السياسية في لبنان ١٩٢٦ـ ١٩٣٨:

أولا : الدستور اللبناني وإعلان الجمهورية عام ١٩٢٦ :

أناطت وزارة الخارجية الفرنسية مهمة وضع الدستور اللبناني إلى لجنة[٣] برئاسة بول بونكور (Paul Boncaur)[٤] وكان الهدف من ذلك امتصاص السخط الشعبي والرسمي من اللبنانيين من جانب ،ولإثبات حسن النية لتطبيق فقرات صك الانتداب من جانب آخر[٥] ، إلا إن تلك اللجنة ومن خلال محاضر جلساتها تبين أنها لم تنعقد غير ثلاث مرات ولم تقم بأي جهد ، فاقتصرت أعمالها على تبادل الأفكار التي لم تتطرق إلى طبيعة النظام الدستوري المراد أقامته [٦].

---

(١) تألفت من النواب (شبل دموس،عمر الداعوق،فؤاد ارسلان،ميشال شيحا،يوسف سالم،جورج زوين،بتروطراد ،روكز أبو نادر،صبحي حيدر،عبود عبد الرزاق،جورج ثابت ،يوسف الزين) واتفقوا على أن يتولى رئاستها رئيس المجلس موسى نمور مما رفع عدد أعضاءها إلى ثلاثة عشر عضواً ، ادمون رباط ، ولادة الدستور...، ص٣٩.

(٢) احمد سرحال ،النظم الدستورية في لبنان والدول العربية ،دار الباحث ،بيروت ،١٩٨٠ ،ص٨٩ .

(٣) تألفت تلك اللجنة من (النائب جوزيف بول بونكور رئيساً ، وعضوية رينالد عضو مجلس الشيوخ وكلينتان المشرع في وزارة العدل الفرنسية وجبريل الأستاذ في كلية الحقوق في باريس وكلوز ويل الوزير المطلق الصلاحية و بارغتون القنصل العام و ليون نوبل مقدم العرائض في مجلس شورى الدولة ،وروبير دوكي مبعوث الدولة المنتدبة لدى لجنة الانتدابات الدائمة .ادمون رباط ،ولادة الدستور... ،ص٤١ .

(٤) بول بونكور (Paul Boncaur): سياسي فرنسي عضو في مجلس النواب بين عامي ١٩٠٩-١٩١٤،أسس عام ١٩١٤ حزب الاتحاد الاشتراكي الذي تزعمه حتى عام ١٩٣١، أصبح مستشاراً لرئاسة الجمهورية ١٩٤٦-١٩٤٨ . ماهر جبار الخليلي ، التيارات الفكرية في لبنان ١٩٤٣ـ ١٩٥٢ ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة بغداد ،٢٠٠٩، ،ص١٣ .

(٥) هناء صوفي عبد الحي ،النظام السياسي والدستوري في لبنان ،الشركة العالمية للكتاب ،بيروت ،١٩٩٤، ص٣٩ .

(٦) ادمون رباط ،ولادة الدستور ...،ص٤١ .

ومن جانب آخر قامت لجنة القانون الأساسي وتماشيا مع توجيهات المفوض السامي بتوجيه الأسئلة[١] ، لاستشارة ممثلي مختلف الطوائف والمؤسسات المهنية والاجتماعية حول المسائل الدستورية الأساسية ، غير إن تلك الأسئلة لم تكن بحجم المسائل الموجهة بشأنها ، فضلاً عن ابتعاد مضمونها عن السؤال مباشرة حول مسائل الدستور وشكله ، وعلى الرغم من قلة الأسئلة وعمومية مضمونها ، فقد وردت الأجوبة المطلوبة عن تلك الأسئلة ، ولكن في حقيقة الأمر أظهرت العملية برمتها فقداناً لمغزاها وأهدافها [٢] ، ولاسيما أن القسم اللبناني الآخر (المسلمون) قد رفضوا الإجابة عليها وطالبوا الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية في الحكم [٣].

وعليه فقد طلب المفوض السامي هنري دي جوفنيل من أحد معاونيه المخلصين وهو سوشيه بإعداد دستور للبلاد فقال له " إنني تارك هذه البلاد في غضون شهر وعلي في هذه الأثناء أن أضع دستورا لها " [٤] فأجابه "ستحصل على هذا الدستور في غضون أسبوع ، لكنني أغادر البلاد برفقتك " فقد كان سوشيه رئيس ديوان الحكومة يتنزه ومعه دستور فرنسا لعام ١٨٧٥ والذي حاول تكيفيه ليتلائم مع طبيعة المجتمع اللبناني فأضاف إليه المواد المتعلقة بحريات المواطنين وحقوقهم وامتيازات الملل والطوائف وهي من وضع ميشال شيحا [٥] ،أحد أشهر أعضاء اللجنة التحضيرية[٦].

وبناءً على طلب حاكم لبنان الفرنسي ليون كايلا عقد المجلس التأسيسي دورة استثنائية للنظر في مشروع الدستور في التاسع عشر من أيار عام ١٩٢٦ ، بحضور

---

[١] كانت أهم الأسئلة مصاغة على الشكل التالي (ماهو شكل الحكومة؟ ماهي طريقة تشكيل البرلمان ؟ ومسؤولية الوزارة أمام من ؟ ماهو الأفضل تعيين أعضاء مجلس الشيوخ أو انتخابهم ،هل تتخذ الطائفية أساساً لتوزيع مقاعد البرلمان؟)وغيرها من الأسئلة الأخرى .للمزيد ينظر:حسن الحسن ،الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية ، دار الحياة ، بيروت ، ١٩٦٧ .

[٢] حسن الحسن ، المصدر السابق ، ص١٢٩ .

[٣]عبد الرحمن البيطار ، المصدر السابق ،ص٣٦ .

[٤] نقلا عن ادمون رباط ،ولادة الدستور ٢٠٠٠،ص٤١ .

[٥] ميشال شيحا (١٨٩١-١٩٥٤): هو احد الأثرياء الكبار من الكاثوليك ،اثوري الأصل ،يعد عراب الدستور اللبناني ، كان من الداعين إلى التعاون مع فرنسا للحفاظ على الكيان اللبناني وحمايته من الذوبان في القومية العربية ، له العديد من المؤلفات منها (منزل الحقول ،السياسة الداخلية وغيرها) توفى عام ١٩٥٤ . ماهر جبار الخليلي ، المصدر السابق ، ص١٣ .

[٦] احمد سرحال ، المصدر السابق ،ص٩٠ ؛ هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ،ص٤١ .

مبعوث المفوض السامي الذي طلب من المجلس الاستعجال بمناقشة المشروع نظراً لاضطرار المفوض السامي السفر إلى باريس ورغبته في المصادقة عليه قبل سفره[١] وشرع المجلس بمناقشته ولمدة أربعة أيام واستمر التداول بشأنه ثمان جلسات صباحية ومسائية ، وأنتهت الجلسة الأخيرة في الثاني والعشرين من أيار عام ١٩٢٦عند الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل ، وصوت عليه المجلس بالإجماع[٢] ، وبذلك تحول المجلس التمثيلي الثاني بموجبه إلى مجلس نواب وفقاً لأحكام المادة السابعة والتسعين من الدستور [٣] ، وفي اليوم التالي اقره المفوض السامي وأعلن عن بدء العمل به[٤] .

وعملاً بأحكام المادة الثامنة والتسعين من الدستور ، اصدر المفوض السامي قراراً تم بموجبه تعيين أعضاء مجلس الشيوخ الستة عشر[٥] ، واتحدوا مع المجلس النيابي القديم ليشكلوا هيئة عامة واحدة تمثل المجلس نيابي الجديد ، وانتخب الأرثوذكسي شارل الدباس[٦] ، ليكون أول رئيس للجمهورية [٧] ، ويبدو إن اختيار فرنسا للرئيس كان موفقاً وذلك لأنه كان مقبولاً من المسلمين ، فضلاً عن كسب ود الطائفة الأرثوذكسية ، في حين إن ذلك التعيين لا يثير اعتراض الموارنة على اعتبار انه كان احد أعضاء لجنة الدستور[٨]

.

اختلف الكتاب حول أسلوب نشأة الدستور فمنهم من اعتبر بان ولادة الدستور جاءت نتيجة لرغبة الحكومة الفرنسية المنتدبة دون غيرها وان مشروع الدستور كان من صنع الهيئات الفرنسية حتى إن المجلس التمثيلي لم يناقشه بصورة كافية ووافق عليه بسرعة ثم

---

[١] ادمون رباط ،ولادة ٠٠٠،ص٤١؛نزار الكيالي ، المصدر السابق ،ص٦٠.
[٢] م٠م٠ن،الدورة الاستثنائية الثانية ،محضر الجلسة الثامنة المنعقدة بتاريخ٢٢ أيار ١٩٢٦ .
[٣] وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ،ص٢٤٩؛جوزيف نصر ، المصدر السابق ،ص٧٨ .
[٤] عبده عويدات ، المصدر السابق ،ص٤٦٣ .
[٥] احمد سرحال ، المصدر السابق ،ص٩٠ ؛ صالح جعيول السراي ، المصدر السابق ،ص٣٠ .
[٦] شارل الدباس: ولد عام ١٨٨٤ في بيروت ،درس الحقوق في باريس عمل في الصحافة ،أصبح مديراً للعدلية ١٩٢٠-١٩٢٦ ،ثم أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٢٦ ،وأعيد انتخابه عام ١٩٢٩ ،أقاله المفوض السامي أواخر عام ١٩٣٣ ،توفى عام ١٩٣٥ في باريس. للمزيد ينظر:اسكندر الرياشي ،رؤساء لبنان كما عرفتهم ،المكتب التجاري للطباعة ،بيروت،١٩٦١ .
[٧] راغب العلي وآخرون ، المصدر السابق ،ص٢٥٧؛جوزيف نصر ، المصدر السابق ،ص٧٨ .
[٨] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص١٣٤؛هيلينا كوبان ، المصدر السابق ،ص٥٧ .

نشره المفوض السامي[١] ، ومنهم من أعطاه وصفاً خاصاً على اعتباره منحة ذات وصف استثنائي خاص ، حيث استقلت إرادة السلطة الأجنبية الحاكمة بإنشاء وتقرير الدستور ، ويرى البعض إن الدستور اللبناني جاء وليد التقاء إرادتين ، إرادة أعدت الدستور ، وأخرى وافقت عليه ، فكانت الأولى إرادة السلطة المنتدبة ، وأما الثانية فتمثلت بإرادة المجلس التمثيلي اللبناني المستند قانونياً إلى صك الانتداب[٢] .

وعلى العكس من ذلك رأى آخرون إن الدستور هو اقرب ما يكون من عمل جمعية نيابية تأسيسية ، فالسلطة التأسيسية التي وضعت الدستور وأقرته انحصرت بالمجلس التمثيلي الذي تحول فيما بعد إلى مجلس نيابي [٣].

وفيما يبدو أن الدستور كان ذات صفة استثنائية نتيجة للظروف التي كانت تمر بها البلاد ووقوعها تحت الانتداب الفرنسي وعدم وجود حكومة وطنية منتخبة.

ثانيا : بعض مواد الدستور اللبناني :

احتوى الدستور اللبناني الأول في نصه الأساسي على مائة مادة ومادتين ، تضم ستة أبواب وكل باب ينقسم إلى عدة فصول [٤] ، فالباب الأول تضمن أحكاماً أساسية تخص الدولة وأراضيها وحقوق اللبنانيين وواجباتهم ، فيما تناول الباب الثاني بعض الأحكام العامة وحدد عمل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وأما الباب الثالث فقد احتوى أحكاماً تتعلق بصلاحيات المجلس النيابي ، واختص الباب الرابع في شؤون المالية وتنظيم الضرائب والميزانية ، وكان الباب الخامس حول الانتداب

---

[١] محسن خليل ، المصدر السابق ،ص٥٥١-٥٥٨ .

[٢] يحيى الجمل ،الميثاق الوطني والنظام الدستوري في لبنان (الأزمة اللبنانية) ، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٢١٦ .

[٣] عبدة عويدات ، المصدر السابق ،ص٤٦٣ .

[٤] أنطوان عارج ، المصدر السابق ،ص٤٦ ؛هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ،ص٥٠ ؛وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ، ص٢٥٠ .

وصلاحياته وعصبة الأمم ، في حين تعلق الباب السادس بأحكام التوزيع الطائفي والتمثيل العادل [١].

تبنى الدستور الحكم الجمهوري شكلاً للنظام السياسي فأصبحت لبنان أول جمهورية في المشرق العربي[٢] ، والنظام البرلماني المستند على الانتخاب طريقاً له فأصبح الدستور يجمع بين المبادئ الدستورية الحديثة العامة والحريات الفردية أي يميل بطبيعته إلى الديمقراطية[٣] .

تضمن الدستور مواداً طائفية بصورة صريحة أبرزها المادة التاسعة والعاشرة والخامسة والتسعين[٤] ، فالمادة التاسعة نصت على "حرية المعتقد مطلقة والدولة تحترم الأديان والمذاهب كافة وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية وهي تضمن أيضا للأهليين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية" [٥] ، فأجبرت تلك المادة المواطن اللبناني الانتماء لمذهب ديني ما وليس باستطاعته إتباع نظام مدني غير ديني على صعيد أحواله الشخصية [٦] ، فأصبح الوجود في الحياة لأي لبناني مشروطاً بانتمائه لطائفة من الطوائف المعترف بها[٧] ، وبذلك فهو لا يستطيع التخلص من الإطار الطائفي الذي ولد فيه أو انتسب إليه ، مما أدى إلى تعدد القوانين الشخصية بين الطوائف والتي لا يمكن التخلص منها إلا بإلغاء الطائفية السياسية [٨].

وأما المادة العاشرة فبينت إن التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناف الآداب أو يتعرض لكرامة احد الأديان والمذاهب ، ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف لجهة إنشاء

---

[١] ملحم قربان ،تاريخ لبنان السياسي الحديث ،ج١ ،المؤسسة الجامعية ،بيروت ،١٩٨١ ،ص١٩٤ .
[٢] كمال صليبي ، المصدر السابق ،ص٢٣٦ ؛ فيليب خليل حتي ، لبنان في ... ، ص٥٩٩ .
[٣] عبد العزيز قباني ،لبنان والصيغة المأساة ،دار الآفاق الجديدة ،بيروت ، ١٩٨٢ ،ص ٥٨ .
[٤] خليل ارزوني ،عن البنية القانونية للطائفية في لبنان ، الحياة النيابية ،مجلة ، لبنان ،المجلد الثامن والخمسون ،آذار ٢٠٠٦ ،ص٥١ .
[٥] م٠م٠ن، محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٢٦ ،والمخصصة للبحث في مشروع الدستور .
[٦] جورج قرم ،مدخل إلى لبنان واللبنانيين ،دار الجديد ،بيروت،١٩٩٦،ص٨٢.
[٧] المصدر نفسه ،ص٨٣ .
[٨] هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ،ص٥٤ .

مدارسها الخاصة [١] فتلك المادة سمحت بالتعليم الحر وليس هناك ضوابط يستند عليها التعليم سوى عدم التعرض للآداب وكرامة الطوائف ، في حين فسحت المجال للأفراد بتعلم المسائل الأخرى حتى ولو كانت دعوات سياسية وفكرية منافية لروح المواطنة والتراث الاجتماعي ، فشكل ذلك الأمر خطراً على وحدة المجتمع ، كما سمحت للجاليات الأجنبية بفتح المدارس الخاصة بها ، ومما لاشك فيه إن تلك المدارس تخدم مصالح الدول والفئات التي ترعاها وتديرها وتمولها[٢] ، ولم توحد المناهج التعليمية إذ أصبح لكل طائفة الحرية الكاملة في إعدادها بما يتلائم مع أفكارها وأدى ذلك إلى خلق جيل مشبع ذهنيا بالأفكار الطائفية وأصبح الولاء للطائفة قبل الوطن وهيأ ذلك الأجواء المناسبة للنزاعات السياسية ، لاسيما وان الوحدة الوطنية كانت أولى ضحايا تطبيق تلك المادة [٣] .

ولعل أهم مادة في الدستور كانت وراء انتشار الطائفية وترسيخها ، هي المادة الخامسة والتسعين ، والتي نصت "بصورة مؤقتة وعملا بالمادة الأولى من صك الانتداب ، والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة" [٤] ، إذ ثبتت تلك المادة الوضع الطائفي رسمياً في البلاد على الرغم من عدها مسالة مؤقتة تزول بمجرد استقرار الأوضاع ومن ثم يعود الدستور ليطابق أحكامه العامة من حيث إن المواطنين اللبنانيين متساوون في الحقوق والواجبات ، كما إن نص تلك المادة لم تتعرض لمنصب رئيس الجمهورية ، إذ ليس في الدستور ما يشير إلى أن يكون الرئيس من طائفة معينة [٥].

ومن جانب آخر عملت السلطات الفرنسية على تعزيز نفوذها عن طريق الدستور فجعلت من اللغة الفرنسية لغة رسمية في البلاد إلى جانب اللغة العربية وذلك ما نصت عليه المادة الحادية عشر من الدستور، في حين لم يسلم علم البلاد من تدخلهم ، فجعلوه

---

[١] م٠م٠ن، محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٢٦ ،والمخصصة للبحث في مشروع الدستور .

[٢] خليل ارزوني، المصدر السابق ،ص٥٢؛احمد سرحال ، المصدر السابق ،ص١٩٩ .

[٣] هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ،ص٥٥ ؛خليل ارزوني، المصدر السابق ،ص٥٢ .

[٤] م٠م٠ن ،محضر الجلسة الثامنة ،المصدر السابق ؛ يحيى الجمل ، المصدر السابق ،ص٢١٨ .

[٥] حمدي الطاهري ،سياسة الحكم في لبنان ، المطبعة العالمية ، القاهرة ،١٩٧٦م ، ص٨٦ .

نسخة مطورة من العلم الفرنسي فنصت المادة الخامسة على إن العلم اللبناني ازرق فابيض فاحمر أقساما عمودية متساوية ، تمثل الارزة في القسم الأبيض منه [١].

وهكذا مارس اللبنانيون الحكم على أساس الدستور غير إن مسيرة الحياة السياسية والدستورية جوبهت بالعديد من الصعوبات والمشاكل والتي تطلبت القيام بإجراء العديد من التعديلات لجعله مواكباً لتطور الحياة السياسية ومجارياً للواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد [٢].

ثالثا : التطورات السياسية والدستورية بعد إعلان الدستور :

في الحادي والثلاثين من أيار عام ١٩٢٦، تشكلت أول وزارة دستورية في لبنان برئاسة اوغست أديب وكانت خماسية[٣] ، إلا أنها لم تدم طويلاً بسبب الضغط الذي تعرضت له من قبل مجلس النواب والشيوخ ، فاضطرت إلى الاستقالة في الثاني من أيار عام ١٩٢٧[٤] ، فحلت محلها حكومة مؤلفة من سبعة وزراء[٥] فشهد عهدها إجراء أول تعديل للدستور اللبناني[٦] .

جاء التعديل الأول للدستور نتيجة للخلاف الذي برز بين المجلسين(النواب والشيوخ) حول موازنة عام ١٩٢٧ عندها رأى رئيس الجمهورية والحكومة ومن ورائهما المفوضية الفرنسية بضرورة إجراء التعديلات اللازمة في الدستور والتي من شأنها تسهل عمل المؤسسات الجديدة وعدم عرقلة نشاطها ،فقامت الحكومة بإعداد مشروع التعديل وعرضه على مجلس النواب والشيوخ وبصورة انفرادية للمصادقة عليه ، وتم نشر ذلك في السابع

---

[١] م٠م٠ن ،محضر الجلسة الثامنة ،المصدر السابق .

[٢] هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ،ص٧٥ ؛ صالح جعيول السراي ، المصدر السابق ،ص٣٢-٣٣ .

[٣] مؤلفة من بشارة ألخوري، وزيراً للداخلية ويوسف افنيوس وزيراً للأشغال العامة ونجيب القباني وزيراً للعدلية وعلي نصرت الأسعد وزيراً للزراعة ونجيب الاميوني وزيراً للمعارف .بشارة ألخوري ، المصدر السابق، ج١، ص٣٢٧.

[٤] حسان حلاق ، المصدر السابق ،ص١٢١ .

[٥] حكومة بشارة ألخوري الأولى للمدة من ٥ أيار ١٩٢٧ لغاية ٥كانون الثاني ١٩٢٨ (بشارة ألخوري رئيساً للوزراء ووزيراً للمعارف ،شكري قرداحي ، وزير العدلية ،جورج ثابت وزير الداخلية ،خالد شهاب وزير المالية ،احمد الحسيني وزير الأشغال ،سليم تلحوق وزير الصحة والإسعاف العام ،الياس فياض وزير الزراعة . بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٣٣١ .

[٦] ادمون رباط ،الوسيط ٠٠٠ ،ص٣٧٠-٣٧٢ ؛ هناء صوفي عبد الحي، المصدر السابق ،ص٧٦ .

عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٧ ، وقد تضمن المشروع قواعد هامة منها ، جعل المجلس النيابي يتكون من مجلس واحد يتألف من خمسة وأربعين نائباً يعين الرئيس ثلثهم ، وكذلك أصبح من حق رئيس الجمهورية تعيين رئيس الوزراء والوزراء من خارج المجلس ، أضف إلى ذلك أحقيته في حل المجلس النيابي ، ثم أحقيته في المصادقة على الميزانية سواء أوافق المجلس النيابي أم لم يوافق(١) ، وبذلك تمت المصادقة عليه من قبل المجلس النيابي الملتئم في جلسته المنعقدة بتاريخ الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٧ ، فضلاً عن قيام المجلس بانتخاب رئيس مجلس الشيوخ محمد الجسر(٢) رئيساً له(٣) .

ويبدو إن الهدف من وراء إجراء ذلك التعديل في الدستور هو دعم سلطة رئيس الجمهورية من خلال توسيع صلاحياته على حساب السلطة التنفيذية وجعلها أقوى من سلطات البرلمان ، ولاسيما إن السلطات الفرنسية أرادت المحافظة على نفوذها ومصالحها في البلاد عن طريق تعيين الأشخاص الموالين لها في ذلك المنصب .

وبعد إعلان الجمهورية اللبنانية تمحورت القيادة السياسية المارونية بين شخصيتين متنافستين هما أميل ادة وبشارة ألخوري(٤) فكان الأول يمثل الفكرة اللبنانية المتطرفة والتي رأت في لبنان الكبير وطناً قومياً مسيحياً موسعاً ، وفي القومية العربية خطراً على لبنان واستقلاله ، ودعا إلى التعاون مع الانتداب الفرنسي على أساس انه الضمان الوحيد

---

(١) جاسم محمد العدول وآخرون ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر ، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل ، ١٩٧٣ ،ص١٦٢ .

(٢) محمد الجسر :ولد في طرابلس عام ١٨٨١ ،درس في المدرسة الوطنية ،شغل منصب رئيس مجلس النواب وكان من ابرز الشخصيات الإسلامية التي تعاونت مع الانتداب الفرنسي .للمزيد ينظر : عبد الله إبراهيم سعيد ،الشيخ محمد الجسر من مجلس المبعوثان إلى رئاسة لبنان ،دار النهار ،بيروت ،٢٠٠٥.

(٣) ادمون رباط ، الوسيط...، ص٣٧١ .

(٤) بشارة ألخوري (١٨٩٠–١٩٦٤) : سياسي لبناني ، ماروني المذهب ، تخرج من جامعة القديس يوسف محامياً ، عُين وزيراً للداخلية ، كان قد شغل منصب رئيس الوزراء مرتين أثناء الانتداب الفرنسي (الأولى كانت من ٥ أيار ١٩٢٧-١٠ آب ١٩٢٨ ،الثانية من ٩اذار١٩٢٩-١١ايلول١٩٢٩) ، تزعم الكتلة الدستورية بعد تعليق العمل بالدستورعام١٩٣٢ ، بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٤٣ أنتخب رئيساً لجمهورية لبنان ونشبت أزمة مع الفرنسيين انتهت باستقلال لبنان في ٢٢تشرين الثاني ١٩٤٣ ، وكان أول رئيس للبنان بعد الاستقلال ، أحدث مع رياض الصلح الميثاق الوطني الذي نظم أُسس الحكم في لبنان ، شهد عهده الذي استمر مدة ٩ سنوات ١٥ حكومة و ٩ رؤساء حكومات ، واستقال عام ١٩٥٢ . عدنان اسكندر أنطوان،الشيخ بشارة ألخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ٢٠٠٥ .

لاستقلال لبنان ، في حين كان بشارة ألخوري يمثل تياراً معتدلاً وواقعياً ، فوجد إن التعاون الإسلامي – المسيحي ضروري لقيام دولة مستقرة وحكم ناجح ، وان الانتداب الفرنسي يشكل عائقاً في طريق التفاهم والتعاون بين المسلمين والمسيحيين[١].

وفي الخامس من كانون الثاني عام ١٩٢٨ ، شكل بشارة ألخوري وزارته الثانية وقد عارض تشكيلها أميل ادة وقد استمرت عدة أشهر إلى أن تم استبدالها في أب من العام نفسه بحكومة كانت برئاسة حبيب باشا السعد والى جانبه أربعة وزراء[٢].

وفي السابع والعشرين من آذار عام ١٩٢٩ اجتمع المجلس النيابي وجدد انتخاب شارل الدباس رئيساً للجمهورية بأكثرية اثنان وأربعون صوتاً [٣]على حساب منافسه الوحيد جورج لطف الله [٤].

ونتيجة لذلك وجهت العديد من الانتقادات للأسلوب الذي تم فيه انتخاب شارل الدباس وشكك في ذلك دستورياً ، مما دفع الحكومة لإجراء التعديل الثاني على الدستور ، والذي وافق عليه المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتاريخ الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩٢٩[٥] ، وبموجبه جرى تحديد مدة رئاسة الجمهورية بست سنوات بدلاً من ثلاث سنوات وبشرط عدم جواز تجديدها ، واختيار الوزراء من داخل وخارج البرلمان[٦] ، وحق النواب في طرح عدم الثقة بالوزارة في الدورات العادية والاستثنائية[٧] ، وعلى الرغم من ذلك التعديل فقد وسعت صلاحيات رئيس الجمهورية إلا انه كان يحمل بين دفتيه

---

[١] عبد الرحمن البيطار ، المصدر السابق ،ص٤٠-٤١ ؛ هيلينا كوبان ، المصدر السابق ،ص٥٧-٥٨ .

[٢] وهم (حسين الأحدب وزير الأشغال العامة ، صبحي حيدر وزير المال ،موسى نمور وزير الداخلية، اسبيردون أبو الروس وزير الصحة والمعارف . بشارة ألخوري، المصدر السابق ، ج١ ، ص٣٣١ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٦٢ .

[٤] جورج لطف الله : من أولاد حبيب لطف الله الثري الكبير الذي أمد الشريف حسين بعض المساعدات المالية أثناء الثورة العربية واتصل أخوه جورج بوزارة الخارجية الفرنسية للحصول على دعمها في ترشيحه للرئاسة عام ١٩٢٩ ، المصدر نفسه .

[٥] م٠م٠ن، محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٩ والمخصصة لمناقشة التعديل الدستوري الثاني .

[٦] ادمون رباط ،الوسيط ٠٠٠،ص٣٧٣-٣٧٤ .

[٧] هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ، ص٧٦ .

بعض الامتيازات للمجلس النيابي ، فجعله أكثر قدرة على التحرك في علاقته مع الحكومة [١].

وفي العهد الثاني لحكم شارل الدباس ، حدث تطور في موقف المسلمين من الاشتراك في إدارة شؤون الدولة ، إذ فضل البعض منهم[٢] ، المشاركة في الحياة السياسية دون الاشتراك في الحكم،في حين اشترك البعض الآخر بصورة فعلية في إدارة شؤون الحكم وكان أبرزهم محمد الجسر ، الذي ترأس مجلس الشيوخ ثم مجلس النواب كما شهدت تلك الحقبة تطلّع المسلمين في لبنان إلى شخصيات وطنية مسيحية للتعاون معها لبلوغ الاستقلال ، فكان من نتيجة ذلك التغيير أن اندمجوا في تلك الحياة[٣].

وعندما قاربت ولاية الرئيس شارل الدباس على الانتهاء ، اجمع الموارنة على المطالبة بان يكون رئيس الجمهورية المقبل مارونياً باعتبارهم اكبر الطوائف اللبنانية فاشتد التنافس بين بشارة ألخوري وأميل ادة على الرئاسة ، فكان الأول أوفر حظاً بالفوز[٤] ، وفي تلك الأثناء حدث تطور جديد عندما رشح محمد الجسر نفسه لرئاسة الجمهورية وبدعم من أميل ادة والنواب المسلمين والأرثوذكس وبعض الموارنة[٥] ، ولاسيما وان الدستور اللبناني لا يمنع مثل ذلك الترشيح [٦] غير إن سلطات الانتداب والبطريرك الماروني لم يكونا مستعدين لقبول تولي مسلم رئاسة لبنان[٧] ، مما حدا بمحمد الجسر القيام في التاسع من أيار عام ١٩٣٢ بمقابلة نائب المفوض السامي حاملاً معه نسخة من الدستور ليؤكد له انه لا توجد في الدستور مادة تحول دون وصول مسلم لرئاسة الجمهورية[٨] ، ففاجئه نائب المفوض بتسلمه قراراً من رئيسه المفوض السامي بونسو (Ponsoit) نص على إيقاف

---

[١] احمد سرحال ، المصدر السابق ،ص١٠٠ .

[٢] ومنهم رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وخير الدين الأحدب . باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ ، لماذا كان وهل سقط؟ ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٥٧ .

[٣] باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص٥٨ .

[٤] بشارة ألخوري ،المصدر السابق ، ج١،ص١٧٥ .

[٥] عوني فرسيخ ،الأقليات في التاريخ العربي ،رياض الريس للنشر ،لندن ،١٩٩٤،ص٣١٣.

[٦] إذ نصت المادة (٤٩) من الدستور ،إن ذلك يعد حقاً طبيعيًا لأي لبناني وبغض النظر عن طائفته .

[٧] كمال صليبي ، المصدر السابق ،ص١١١ .

[٨] باسم الجسر ،ميثاق ١٩٤٣ ...، ص٥٨-٥٩ ؛ حسان حلاق ، المصدر السابق ، ص١٢٨ .

العمل بالدستور وحل المجلس النيابي والوزارة،وتعيين شارل الدباس رئيساً للدولة يعاونه مجلس مديرين[١] ، وقد برر المفوض السامي ذلك بأنه راجع إلى اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية[٢] ، والضائقة المالية التي بدأت آثارها واضحة على اللبنانيين ، ولتوفير النفقات للخزينة العامة ، غير إن السبب الحقيقي لتلك الأعمال كان من اجل منع وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية بعد أن كان نصيب محمد الجسر فيها كبيراً [٣].

وبين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٦ شهدت الساحة اللبنانية تبدلات مهمة على صعيد المسالة القومية في لبنان وسوريا كان لها الأثر الكبير في معركة الاستقلال والجلاء وتأكيد عروبة لبنان ، فشهدت الساحة اللبنانية مشروعاً توحيدياً بين قوى متعارضة في أكثر من موقع ، فبين الضم والإلحاق والاندماج بسوريا من جهة وبين لبنان الصغير أو الوطن القومي المسيحي المرتبط بالغرب من جهة أخرى ، تبلور مشروع لتثبيت حدود لبنان المعلنة واستقلاله كاملاً عن الغرب والمتحالف وثيقاً مع سوريا دون اندماج فيها والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوطن العربي، دون قطع الروابط الثقافية والحضارية الاقتصادية مع الغرب ولاسيما فرنسا[٤] ، وقد دعم البطريرك الماروني أنطوان عريضة[٥]، ذلك المشروع وسط هجوم عنيف من قبل المفوضية العليا الفرنسية والمتعاونين معها من

---

[١] د٠ك٠و ،م/٣١١/٧٣١،كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم ٧٧٩ في ١شباط ١٩٣٣،و٢٦،ص٦٥ .

[٢] الأزمة الاقتصادية العالمية : وهي الأزمة التي ظهرت في الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ وقد تعرض العالم لهزات اقتصادية كبيرة بسببها ولاسيما الدول الراسمالية ومنها فرنسا . للمزيد ينظر : ايمان متعب التميمي ، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية – الأسباب والنتائج ١٩٢٩-١٩٣٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ٢٠٠٣ .

(2)E.Rabbath,Op.Cit,p 390-395 .

[٤] مسعود ضاهر ،لبنان الاستقلال الميثاق الصيغة ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٣٠٢ .

[٥] أنطوان عريضة : البطريرك أنطوان عريضة (١٨٦٣-١٩٤٤) : ولد في بلدة بشري ، درس في مدرسة مار يوحنا مارون، وأكمل دراسته في باريس ، في الحرب العالمية الأولى قام بمساعدة الفقراء والجياع ، انتخب بطريركاً في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٣٢ ، كان من اشد المدافعين عن استقلال لبنان ، اشترى داراً في مرسيليا وجعلها مقراً لكاهن يمثله ويقوم بخدمة الجالية والزائرين اللبنانيين ، في عهده طبع كتاب الطقوس المارونية القديمة بما فيها وتسلم الآباء اليسوعيون إدارة المدرسة الاكليريكية المارونية في غزير ، في ٧ تشرين الأول سنة ١٩٤٤ توفى ودفن في كنيسة الديمان .
http://www.ayletmarcharbel.org/PatAArida.htm

اللبنانيين واتهموا الوحدويين المسلمين بالتأثير عليه ودفعه إلى تحالف علني مع الوحدويين السوريين [1].

وفي الثاني عشر من تشرين الأول عام ١٩٣٣ عينت الحكومة الفرنسية الكونت دي مارتيل (De Martel)[2] مفوضاً سامياً جديداً خلفاً لبونسو ، فوصل إلى بيروت في الرابع والعشرين منه ، وأبدى اهتماماً كبيراً لإعادة الدستور إلى البلاد جزئياً [3] ، وطلب من شارل الدباس الاستقالة ، ثم اصدر تنظيماً جديداً منح له الحق في تعيين رئيس الدولة اللبنانية سنة فسنة ، إلى حين عودة الحياة النيابية إلى طبيعتها [4] ، واستناداً إلى ذلك التنظيم عين حبيب السعد رئيساً للدولة لسنة واحدة على أن تبدأ أواخر كانون الثاني من عام ١٩٣٤ ، كذلك قلص عدد نواب المجلس النيابي إلى خمسة وعشرين نائبا[5] ، من بينهم ثمانية عشر نائباً منتخبين وحسب التمثيل الطائفي وسبعة نواب معينين بقرار من المفوض السامي ، على أن تكون ولاية المجلس أربع سنوات[6] وفعلاً جرت الانتخابات في يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٣٤ وجاءت بأغلبية موالية للسلطات الفرنسية وأضيف لهم النواب المعينين[7] .

وفي عام ١٩٣٥ جدد المفوض السامي ولاية رئيس الجمهورية سنة أخرى[8] وقد شهدت البلاد في ذلك العام أحداث سياسية متعددة ، منها الاحتجاج على تجديد امتياز استثمار التبغ(الريجي) لشركة فرنسية ولمدة خمسة وعشرين عاماً ، وأدى ذلك إلى إثارة

---

[1] البطريرك أنطوان عريضة ، المصدر السابق ،ص٢٧ ؛ حسان حلاق ، المصدر السابق ، ص١٥٤ .

[2] دي ما رتيل (De Martel) : ولد عام ١٨٧٨ ،درس الحقوق واشتغل ملحقا بمكتب رئيس الوزراء وفي عام ١٩١٣ كلف بأعمال السكرتير الأول في بكين ،ثم عُين سكرتيراً أول في السفارة الفرنسية في ليبيريا عام ١٩١٦، عُين مفوضاً سامياً في القوزاق في كانون الثاني عام ١٩٢٠ ، ثم أصبح سفيراً لبلاده في اليابان ومن ثم أصبح مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان عام ١٩٣٣ ، د٠ك٠و م/٣١١/٧٣١، كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية ٨٨١٧ ١٢/ ١٠/ ١٩٣٣ ، و١٨، ص١٣٢ .

[3] هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ،ص٨١؛ ادمون رباط ،الوسيط ٠٠،ص٣٧٦-٣٧٧.

[4] ملحم قربان ، المصدر السابق ،ص١٨١.

[5] حسن الحسن ، المصدر السابق ،ص١٢٢.

[6] وزع النواب المنتخبون حسب الطوائف (٥للموارنة /٤للسنة/٣ للشيعة /٢ للأرثوذكس /١للارمن /١للكاثوليك /١للدروز /١للاقليات المسيحية) . حسان حلاق ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

[7] هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ،ص٨١ ؛ احمد طربين ، الوحدة العربية ... ، ص٦٨ .

[8] حسان حلاق ، مؤتمر الساحل و الاقضية الأربعة ١٩٣٦ ، دار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٢٥.

البطريرك الماروني أنطوان عريضة ، وإضراب القصابين في زحلة والمحامين في لبنان ، كما بدأت الحركات الشعبية ذات الجذور الوطنية والقومية بالتحرك[١] ، فبادر المفوض السامي إلى إصدار قرار في الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩٣٥ أعاد فيه إلى المجلس النيابي حقه الدستوري في انتخاب رئيس الجمهورية ، وبناء على ذلك انتخب المجلس في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٣٦ أميل ادة رئيساً للجمهورية بأكثرية أربعة عشر صوتاً مقابل احد عشر صوتاً لمنافسه بشارة ألخوري[٢] .

ومن جانب آخر قدمت الكتلة الدستورية[٣] برئاسة بشارة ألخوري مذكرة في الثالث من آذار عام ١٩٣٦ إلى المجلس النيابي تضمنت المطالبة بعقد معاهدة مع فرنسا تحل محل الانتداب[٤] ، في حين عقد المسلمون مؤتمراً لهم في الثالث والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٦ في بيروت ضم مندوبين عن مختلف المناطق اللبنانية للتباحث في موضوع المعاهدة ومطالب المسلمين [٥] ، وقد تقدم المؤتمر في الثامن والعشرين منه بمذكرة إلى وزير الخارجية الفرنسي ، ومما جاء فيها "ان هؤلاء المسلمين إلى جانب الفئات الأخرى من اللبنانيين يطالبون بالسيادة الوطنية وبالاستقلال الكامل للبنان كما يتشبثون بالوحدة السورية٠٠٠ ومن المؤسف حقاً أن نلاحظ كل المحاولات التي أعطت لبنان بعض الأشكال الإدارية الثابتة لاتزال ترتدي طابع التحيز الكامل لصالح فئة واحدة ضد مجموع السكان مما يؤدي إلى تأجيج الحقد بين الطوائف ، لذا يصر المسلمون على وضع حد لهذا الوضع المجحف بحقهم وذلك بوضع نص واضح في المعاهدة المزمع عقدها بين فرنسا

---

[١] ادمون رباط الوسيط٠٠،ص٣٧٧؛محمد سكير الشمري ، المصدر السابق ،ص٢٨ .

[٢] هيلينا كوبان ، المصدر السابق ،ص٥٨ .؛وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ،ص٢٥٧؛ ادمون رباط ،الوسيط٠٠٠،ص٣٨٢ .

[٣] الكتلة الدستورية: تأسست عام ١٩٣٥ من بشارة ألخوري، ميشال زكور، سليم تقلا،مجيد ارسلان ،خليل أبو جودة ،كميل شمعون ،هنري فرعون وصبري حمادة ،ومن أهدافها المطالبة في إعادة الدستور وإطلاق الحريات العامة وتحقيق استقلال لبنان الناجز ،وأطلق عليها بالكتلة الدستورية لتشددها في الحفاظ على قدسية الدستور ،وأدت تلك الكتلة دوراً بارزاً في الحصول على الاستقلال ،وتحولت عام ١٩٥٥ إلى حزب الاتحاد الدستوري . فضل شرور ،الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان ١٩٣٠-١٩٨٠،دار المسيرة ،بيروت ،١٩٨١ ،ص٣٦٧ .

[٤] راغب العلي وآخرون ، المصدر السابق ، ص٢٥٧ ؛ حسان حلاق ،تاريخ لبنان ٠٠٠،ص١٦١

[٥] حسان حلاق ،مؤتمر الساحل ٠٠٠،ص٣٤-٣٥ .

ولبنان يشير إلى اللامركزية الإدارية في مختلف المناطق اللبنانية ويساوي بين كل الطوائف في الحقوق والواجبات ٠٠٠" [١] .

رابعا: المعاهدة الفرنسية– اللبنانية عام ١٩٣٦:

طلبت الحكومة الفرنسية الجديدة[٢] ، من مفوضها السامي في لبنان بمفاتحة الحكومة اللبنانية عن رغبتها في الدخول بمفاوضات لعقد معاهدة تحدد العلاقات بينهما فكان على الحكومة اللبنانية أن تؤلف وفداً للمفاوضة[٣].

وعليه تألف وفد لبناني مفاوض من هيئتين ، فالأولى كانت حكومية وضمت أميل ادة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة أيوب ثابت وخالد شهاب رئيس المجلس النيابي[٤] ، والثانية برلمانية[٥] في حين تالف الوفد الفرنسي من المفوض السامي دي مارتيل وبعض أركان المفوضية الفرنسية في لبنان [٦].

وفي العشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٦ ، بدأت المفاوضات بينهما في بيروت ودامت أربع وعشرون يوماً انتهت بتوقيع المعاهدة في قاعة السراي الصغيرة في مقر الحكومة في يوم الجمعة الثالث عشر من تشرين الثاني بين الرئيس أميل ادة والمفوض دي مارتيل [٧].

وفي السابع عشر من تشرين الثاني من العام نفسه ، وافق البرلمان اللبناني على المعاهدة بالإجماع وقد رفع رئيس اللجنة البرلمانية الخاصة بشارة ألخوري تقريراً إلى

---

[١] نقلا عن السفير(جريدة) ، لبنان الحركة الوحدوية في لبنان من خلال مؤتمر الساحل ،العدد ٢،١٨٩٨ /٨/ ١٩٧٩ .

[٢] أدت الانتخابات الفرنسية لعام ١٩٣٦ إلى استبدال حكومة ألبرت سارو (Albert Sarraut) بحكومة معتدلة يسارية يرأسها ليون بلوم (Leon Blum) . باسم الجسر ،ميثاق ١٩٤٣ ...،ص٦٣ .

[٣] بشارة ألخوري، المصدر السابق ، ج١،ص٢٠٢ ؛ نزار الكيالي ، المصدر السابق ،ص٧٠ .

[٤] ادمون رباط ،لبنان والميثاق الوطني ،الآداب ،مجلة ،العددان ٣و٤ ،بيروت ،١٩٧٧ ،ص٣٩٧ .

[٥] تألفت الهيئة البرلمانية من (بشارة ألخوري نجيب عسيران ،غبريال خباز ،وهرام ليليكان ،حكمت جنبلاط ،بتروطراد) . م٠م٠ن محضر الجلسة الأولى،العقد الاستثنائي الثاني المنعقدة بتاريخ ١٩٣٦/١٠/١٥ .

[٦] ادمون رباط ،لبنان والميثاق ... ،ص٣٩٨ ؛ صالح جعيول السراي ، المصدر السابق ،ص٤١ .

[٧] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ،ج١ ،ص٢٠٣ ؛وهيب أبي فاضل، المصدر السابق ،ص٢٥٩ .

المجلس قال فيه "إن من أبرز ما في المعاهدة اعترافها بسيادة لبنان وحرية أبنائه ، وعملها على تدعيم كيانه " [١] .

تكونت المعاهدة اللبنانية الفرنسية من نص أساسي عنوانه " معاهدة صداقة وتحالف" من تسع مواد ، ويتبع النص اتفاقاً عسكرياً من سبع مواد ، وخمسة بروتوكولات واثنتا عشر رسالة متبادلة ، والتي من أشهرها الرسالتان[٢] رقم (٦) ، ورقم (٦مكرر) ، واللتين تستعملان للدلالة على مراعاة التوازن بين الطوائف [٣].

تتضمن المعاهدة تحالفاً دائماً ، وكانت مدتها خمسة وعشرين عاماً يمكن تجديدها بموافقة الطرفين[٤] ، وتعهداً من فرنسا بمنح لبنان الاستقلال وبإدخاله عصبة الأمم بعد مرور ثلاث سنوات على تصديقها ، وبالتعامل بين لبنان وفرنسا كدولتين حليفتين وقت السلم والحرب وتتشاور الدولتان في الشؤون العسكرية[٥] ، مع احتفاظ السلطات الفرنسية لنفسها بحق إدارة شؤون لبنان الخارجية والعسكرية ، والتي اعتبرت من صلاحيات المفوض السامي[٦] ، كما اشترطت فيها فرنسا أيضاً على بقاء جنودها في لبنان طيلة مدة المعاهدة دون تحديد المناطق التي تتواجد فيها والعدد الذي تتكون منه[٧] ، ونصت المعاهدة على تشكيل جيش وطني في لبنان تحت إشراف بعثة فرنسية وبمعدات فرنسية وأعطت المعاهدة حق الأسبقية للسفير الفرنسي على كل سفراء الدول الأخرى[٨] .

---

[١] م٠م٠ن، محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني ،العقد الاستثنائي الثالث المنعقدة بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٧، والمخصصة لبحث وتصديق المعاهدة اللبنانية - الفرنسية .

[٢] الرسالتان ٦،٦مكرر،فالرسالة رقم ٦ تنص على تعهد الحكومة اللبنانية بتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين اللبنانيين وتمثيلهم بصورة عادلة في جميع وظائف الدولة والتوزيع الصادق في إنفاق الاعتماد في جميع المناطق ، بينما الرسالة ٦مكرر فتحمل تعهد الحكومة اللبنانية بتوحيد النظام الضريبي في البلاد وإعداد برنامج إصلاحات إدارية واسعة . احمد سرحال ، المصدر السابق ،ص١٠٣ .

[٣] هدى شحود طبارة ،المصدر السابق ،ص٥٦؛وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ،ص٢٥٩ .

[٤] جورج انطونيوس ،المصدر السابق ، ص ٥٠٩ ؛ صلاح العقاد،تكوين لبنان ٢٠٠٠،ص١٩٦ .

[٥] وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ،ص٢٦٠ .

[٦] فيليب خليل حتي ، لبنان في... ، ص٦٠٠ ؛ راغب العلي وآخرون ، المصدر السابق ،ص٢٥٨ .

[٧] إبراهيم علوان ، المصدر السابق ،ص١١٠؛ احمد طربين ،الوحدة العربية ٢٠٠٠،ص٦٩ .

[٨] عادل إسماعيل ، المصدر السابق ، ج٤، ص٢٨٢ ؛هدى شحود طبارة، المصدر السابق ،ص٥٦ .

أما في لبنان فلم يحصل إجماع شعبي على تأييد المعاهدة ، فالمسيحيون أيدوها وكانت بنظرهم ضمانة فرنسية لتكريس كيان لبنان وحدوده [١] ، في حين عارضها المسلمون على اعتبار أنها جاءت لتكريس الحكم الطائفي وأنها تضع حدا لأمالهم في الوحدة مع سوريا[٢] ، وعلى اثر إعلانها قامت مظاهرات ابتهاج واحتجاج اتسمت بالطابع الطائفي ، فقمع رجال الأمن مظاهرات المحتجين في محلة البسطة[٣] ، فوقعت المصادمات بينهما أدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى ، كما أضربت صيدا والنبطية وبنت جبيل احتجاجاً على المعاهدة ، وكذلك انطلقت مظاهرات كبيرة في طرابلس تستنكر عقد المعاهدة رافعة الأعلام السورية وحدثت مصادمات بين المتظاهرين والجنود الفرنسيين أدت إلى وقوع عدد من القتلى والجرحى بين صفوف المتظاهرين ، لاسيما وان المسلمين رأوا فيها ظلماً واضحاً بحق اللبنانيين لأنها منحت الفرنسيين امتيازات خاصة في البلاد بعد الاستقلال[٤] .

ونتيجة لظروف لبنان الداخلية بعد توقيع المعاهدة نشأت منظمتان في البلاد هما الكتائب[٥] ، والنجادة[٦] ، وكانت أهميتهما متصلة بأهمية القوتين اللتين ترمزان إليهما وتعملان في ضوء مصالحهما ، وان الفرق بينهما من حيث النفوذ السياسي هو كالفرق بين المسلمين والمسيحيين[٧] ، وتعد منظمة الكتائب الجناح العسكري لحزب الكتائب اللبنانية [١].

---

[١] باسم الجسر ،ميثاق ١٩٤٣ ...،ص٦٤؛هيلينا كوبان ، المصدر السابق ،ص٥٩ .

[٢] السفير ، العدد١٨٩٨ ، ٢ /٨/ ١٩٧٩ .

[٣] محلة البسطة تقع في ضواحي بيروت والتي تسكنها أكثرية إسلامية ، المصدر نفسه .

[٤] النهار ،العدد٩٦٩ ، ٢٠ /١١/ ١٩٣٦ .

[٥] الكتائب :تأسست عام ١٩٣٦ وهي منظمة تمثل الانعزالية وشعارها (الله ،الوطن،الأسرة)وسياستها قائمة على الاعتقاد بان لبنان حقيقة جغرافية وتاريخية وطبيعية وانه يجب أن يبقى كذلك ،وهي تستهدف خلق وعي لبناني بين جيل الناشئين وترفض إي تهديد لاستقلال لبنان سواء ذلك كان طريق الوحدة أو الاتحاد أو حتى التضامن أو الحلف . عدنان الحكيم ورمضان لاوند ، القومية العربية وأحداث لبنان ، الدار القومية ،روض الفرج ، ١٩٦٢ ،ص٤٧-٤٨ ؛ محمد صبيح ، المصدر السابق ،ص٤١٦ .

[٦] النجادة : تأسست عام ١٩٣٦ ، وكانت تتمسك بالفكرة العربية ولا تؤيد النزعة المحلية والانعزالية وكانت تنادي بالقومية العربية ،وتعد القوة الإسلامية المقابلة الكتائب المسيحية ومن ابرز مؤسسيها عدنان الحكيم وأنيس الصغير .احمد طربين ،الوحدة ٠٠،ص١١٣ ؛عدنان الحكيم ورمضان لاوند ، المصدر السابق ،ص٤٨-٤٩ .

[٧] عدنان الحكيم ورمضان لاوند ، المصدر السابق ،ص٤٧ ؛ محمد صبيح، المصدر السابق ،ص٤١٧ .

وفي الرابع من كانون الثاني عام ١٩٣٧ ، أصدرت السلطات الفرنسية قراراً أعادت فيه العمل بالدستور على أساس إن ذلك يتماشى مع أوضاع ما بعد المعاهدة على أن تبقى مدة رئاسة الجمهورية ثلاث سنوات ومدة المجلس النيابي أربع سنوات[٢] ، فكلف أميل ادة خير الدين الأحدب بتشكيل الوزارة[٣] ، وفي الرابع والعشرين من تموز من العام نفسه ، اصدر المفوض السامي قراراً حل بموجبه المجلس النيابي على أن تجري انتخابات جديدة بعد انتهاء مهلة الثلاثة أشهر التي حددها القانون[٤] .

وبموجب القرار (١٣٥) في السابع من تشرين الأول من العام نفسه أصبح عدد أعضاء المجلس النيابي ثلاثة وستين نائباً يكون ثلثاهم منتخبون ، والثلث الآخر معينين ، مع وجود بند نص على تجديد ولاية الرئيس أميل اده ثلاث سنوات ابتداء من نهاية الثلاثة الأولى على أن يكون رئيساً دستورياً ، ولا يتدخل في الإشراف على الانتخابات وفي أمور الإدارة[٥] .

وبالفعل جرت الانتخابات في موعدها المحدد ، إذ تم في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٧ ، انتخاب ثلثي نواب المجلس من قوائم المرشحين وفقاً للأسس الطائفية ، وبعد يومين اصدر رئيس الجمهورية مرسوماً عين بموجبه الثلث الباقي من النواب وحسب الفقرة (الرابعة والعشرين)[٦] من الدستور ، وعقد المجلس جلسته الأولى في

---

[١] راشد حميد ،الكتائب اللبنانية –تاريخها –عقيدتها –تنظيمها ،شؤون فلسطينية (مجلة) ، بيروت ، العدد٤٠ ،١٩٧٥ ،ص٢١ .
[٢] بشارة ألخوري، المصدر السابق ، ج ١ ،ص٢٠٩ .
[٣] عوني فرسيخ ، المصدر السابق ،ص٣١٣ ؛ هيلينا كوبان ، المصدر السابق ،ص٦٠ .
[٤] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج ١ ،ص ٢١٨ .
[٥] احمد طربين ،الوحدة العربية ،٠٠ص٦٩-٧٠ ؛بشارة ألخوري ، المصدر السابق ،ج١ ،ص ٢٢٥ .
[٦] نصت على أن يكون ثلث أعضاء المجلس النيابي معينين بقرار من رئيس الجمهورية وحسب التمثيل المقرر للطوائف. للمزيد ينظر : م.م. ن ، محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب اللبناني والمنعقدة بتاريخ ١٩٢٦/٥/٢٢ والمخصصة لمناقشة الدستور .

التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٧ ، فانتخب بترو طراد[١] ، رئيساً له ونجيب عسيران نائباً له [٢].

وفي الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٣٧، كلف رئيس الجمهورية خير الدين الأحدب بتأليف وزارته الثانية والتي لم تدم طويلاً إذ استقالت في الثامن عشر من آذار عام ١٩٣٨ فشكلها خالد شهاب ، غير أنها استقالت أيضاً بعد مرور ثمانية أشهر[٣].

وعلى الرغم من مرور سنتان على توقيع المعاهدة إلا إن الحكومة الفرنسية لم تبادر إلى المصادقة عليها ، لاسيما وان الأوضاع السياسية الداخلية الفرنسية شهدت تغيراً تمثل بسقوط حكومة بلوم المعتدلة ومجيء عناصر معارضة للمعاهدة إلى الحكم فحالت دون مصادقة الجمعية الوطنية عليها بحجة إن ذلك يضر بمصالح فرنسا في الشرق ويؤدي إلى إضعافها زيادة على إن القارة الأوربية شهدت تطورات تمثلت بنمو القوة العسكرية في ألمانيا وايطاليا [٤] ، ولذلك استدعت وزارة الخارجية الفرنسية في تشرين الثاني عام ١٩٣٨ مفوضها السامي في لبنان وسوريا دي مارتيل وعينت بدلا عنه الجنرال غبريال بيو (Gabriel Paux)[٥] ، كما أعلنت عن عدولها عن سياسة التعاقد وعودتها في حكم لبنان إلى صك الانتداب ، ولاسيما وان الأوضاع كانت تنذر باحتمال وقوع حرب عالمية ثانية [٦].

---

[١] بتروطراد :ولد في بيروت عام ١٨٧٦ درس في كلية القديس يوسف اليسوعية ،وأكمل دراسة القانون في باريس انتخب رئيساً للمجلس النيابي عام ١٩٣٧ ،ثم أصبح رئيسا للجمهورية في ٢١تموز ١٩٤٣ . اسكندر الرياشي ،رؤوسا لبنان ،، ص٨٩ .

[٢] م٠م٠ن، محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني،العقد الاستثنائي الثالث المنعقدة بتاريخ ١٩٣٧/١١/٢٩ .

[٣] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج١،ص٢٣٠-٢٣١ ؛عبدة عويدات ، المصدر السابق ،ص٥٦٣ .

[٤] ملحم قربان، المصدر السابق ،ص٢١٢ ؛إبراهيم علوان ، المصدر السابق ،ص١١٠ .

[٥] غبريال بيو (Gabriel Paux) :آخر مفوض سامي فرنسي في لبنان قبل إعلان الحرب العالمية الثانية ،وكان سفيراً لبلاده في النمسا قبل تعيينه مفوضاً على لبنان وسوريا وقد امتاز بلباقته وثقافته الواسعة ،وأعلن بعد الاحتلال الألماني لباريس إن الجيوش الفرنسية في الشرق ستواصل القتال ولن تتقيد بشروط الهدنة ،إلا إن ذلك التصريح لم يدم سوى يومين إذ أعلن عن قبوله بشروط الهدنة ،غير إن حكومة فيشي استبدلته بمفوض آخر في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٤٠ . بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٣٧-٢٣٨ .

[٦] نزار الكيالي ،المصدر السابق ٨٨ ؛ملحم قربان ،المصدر السابق ،ص٢١٢ .

المبحث الثالث : الوضع السياسي في ١٩٣٩ -١٩٤٢:

تأزمت العلاقات الدولية في القارة الأوربية فانقسمت إلى كتلتين متنافستين[١] ، فقامت الجيوش الألمانية بمهاجمة بولونيا في الأول من أيلول عام ١٩٣٩ ، وبذلك بدأت الحرب العالمية الثانية[٢] ، فعدت الحكومة الفرنسية إن جميع الأراضي الخاضعة للانتداب مناطق حربية وقامت بإرسال تعزيزات كبيرة لجيوشها في سوريا ولبنان ، زيادة على ذلك عينت الجنرال ويجاند قائداً عاماً للقوات الفرنسية في الشرق[٣].

أما في لبنان فقد اتخذ المفوض السامي الجنرال بيو العديد من الإجراءات ، فأعلن في التاسع من ايلول عام ١٩٣٩ ، الأحكام العرفية في البلاد لمواجهة ظروف الحرب[٤] وفي الحادي والعشرين منه علق الدستور وحل المجلس النيابي والوزارة ، وشكل حكومة

---

[١] انقسمت القارة الأوربية إلى كتلتين متنافستين الأولى ضمت بريطانيا وفرنسا وهما يتبعان النظام البرلماني الديمقراطي وكانت الثانية تضم ألمانيا بقيادة أدولف هتلر زعيم الحزب النازي وايطاليا التي ظهرت فيها الفاشية بزعامة موسوليني ،في الوقت التي كان الاتحاد السوفيتي على الحياد مع الميل إلى جانب ألمانيا بحكم اتفاق مسبق . وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ،ص٢٧٩ .

[٢] محمد كمال الدسوقي ،الحرب العالمية الثانية ،دار المعارف ،القاهرة ،١٩٦٨،ص١٢٣ .

[٣] نزار الكيالي ،،المصدر السابق ،ص١٠١ ؛وهيب أبي فاضل ،المصدر السابق ،ص٢٨٠ .

[٤] فيليب خليل حتي ، لبنان٠٠٠ ،ص٦٠١ ؛ محمد صبيح،المصدر السابق ،ص٤١٧ .

جديدة ، وظل أميل ادة رئيساً للجمهورية [١] ، ثم اتخذ تدابيراً حازمة لمنع الاحتكار ومراقبة الأسعار ، ووضع نظاماً للإعاشة والتموين ، وحل الأحزاب السياسية وفرض رقابة شديدة على الصحافة ، وبذلك أعادت السلطات الفرنسية الحكم المباشر على لبنان ، ولم يبق من مظاهر الحكم الوطني سوى رئاسة الجمهورية[٢] .

ومن جانب آخر ، فقد أثرت التطورات السياسية والعسكرية في داخل فرنسا على أوضاع لبنان ، إذ إن الجيوش الفرنسية انهزمت أمام الألمان الذين احتلوا باريس في الرابع عشر من حزيران عام ١٩٤٠ فانهارت الجبهة الفرنسية [٣] ، وتشكلت حكومة موالية للألمان برئاسة فيليب بيتان (F.Petan)[٤] والمعروفة بحكومة فيشي التي عقدت الهدنة معهم في الثاني والعشرين من حزيران عام ١٩٤٠ ، ونص البند الأول منها على وقف العمليات الحربية للجيوش الفرنسية فوراً [٥].

وتماشياً مع ذلك ، رفضت الأحزاب والقوى السياسية الفرنسية الاستسلام والتعاون مع ألمانيا فظهرت المقاومة الشعبية في الداخل لطردهم من البلاد والقضاء على الحكومة الموالية لهم [٦] ، فضلاً عن قيام مجموعة من الضباط والجنود الفرنسيين في الخارج بتشكيل جناح عسكري تابع لحكومة فرنسا الحرة والتي أعلن تشكيلها في لندن في الثامن عشر من حزيران عام ١٩٤٠ برئاسة الجنرال شارل ديغول (Charles Degaull)[٧] لمواصلة الحرب ضد ألمانيا وبمساعدة بريطانيا[١] .

---

[١] جاسم محمد العدول وآخرون ،المصدر السابق،ص١٦٤ ؛ وهيب أبي فاضل ،المصدر السابق ،ص٢٨٠.

[٢] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ،ج ١،ص ٢٣٦؛ فيليب خليل حتي،لبنان ٠٠٠،ص٦٠١ .

[٣] تعرض دالايية رئيس الوزراء للوم من قبل البرلمان بسبب أخطائه وفشله في إدارة شؤون الحرب فاضطر إلى الاستقالة وخلفه بول رينو الذي استقال أيضاً بعد دخول الألمان إلى باريس ، فألف بيتان الحكومة الفرنسية . عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ـــ١٩٦٠،القاهرة ١٩٨٠، ص٣٧١-٣٧٢ .

[٤] فيليب بيتان (F.Petan) : ولد عام ١٨٥٦ في باريس دخل الجيش عام ١٨٧٦،شارك في الحرب العالمية الأولى وأوقف زحف الألمان عن فردان ،عين سفيراً لبلاده في اسبانيا ١٩٣٩-١٩٤٠ أصبح رئيساً للحكومة في فيشي ،منحه مجلس النواب والشيوخ صلاحيات مطلقة ،في عام ١٩٤٥وحكم عليه بالإعدام بتهمة الخيانة غير إن ديغول أبدله إلى السجن مدى الحياة. . Encyclopedia Britannic , vol,17 , London , 1982 ,p325

[٥] عبد الحميد البطريق ،المصدر السابق ، ص٣٧٢-٣٧٣؛ هيلينا كوبان ،المصدر السابق ،ص٦٢ .

[٦] محمد كمال الدسوقي ،المصدر السابق ،ص١٢٣ .

[٧] شارل ديغول (Charles Degaull): ولد في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٨٩٠ ،في مدينة ليل الفرنسية تخرج من مدرسة سان سير العسكرية عام ١٩١١ ،شارك في الحرب العالمية الأولى واسر فيها ،له عدة مؤلفات عسكرية،ترأس حكومة فرنسا

وأمام تلك الأحداث فان معظم اللبنانيين ابدوا ارتياحهم الشديد لسقوط باريس بيد الألمان وكان ذلك بدافع الرغبة للتخلص من الإدارة السياسية الفرنسية ومعاملتها السيئة لهم ، لاسيما وإنهم لا يرغبون في المشاركة في تلك الحرب التي ليس لهم فيها فائدة ، ولاضمان من الأطراف المتحاربة بمستقبل أفضل [٢].

ومن جانبه أعلن الجنرال بيو بعد هزيمة فرنسا في الحرب عدم اعترافه بالهدنة ولن يكون هناك استسلام في دول الشرق لاسيما وان الجنرال ميتلهاوز (Mittel Harres) القائد العام للجيوش الفرنسية في الشرق (خلفاً للجنرال ويجاند) كان مصمماً على الاستمرار في تأدية رسالة فرنسا في البلاد الخاضعة لانتدابها والدفاع عنها غير إن ذلك الموقف سرعان ما تغير عندما وصل الجنرال ويجاند إلى دمشق فأعلن الجنرال ميتلهاوز في السابع والعشرين من حزيران عام ١٩٤٠ عن إنهاء حالة الحرب في الشرق ضد دول المحور[٣] .

وفي تموز من العام نفسه وصلت إلى بيروت اللجنة الألمانية الايطالية لمراقبة تنفيذ شروط الهدنة الفرنسية الألمانية والإشراف على عملية تسريح الجيش الفرنسي في لبنان [٤] ، غير إن هدف تلك اللجنة كان ابعد من ذلك ، إذ أنها كانت تهدف إلى جعل لبنان مركزاً لعمليات دول المحور في الشرق ، وقد نشرت اللجنة الدعاية المؤيدة للسياسة الألمانية وحلفائها في المنطقة[٥] .

الحرة في ١٨ حزيران عام ١٩٤٠ ،وفي سنة ١٩٤٣ ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي أصبحت تعرف منذ حزيران عام ١٩٤٤ بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية ،أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة ،توفي عام ١٩٧٠ . للمزيد ينظر :روجرز باركنس ، موسوعة الحرب الحديثة ، تعريب:سمير عبد الرحيم الجلبي ، دار المامون ،بغداد ،١٩٩٠ .

[١] مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال ٠٠،ص١٢١ ؛ جاسم محمد العدول وآخرون ،المصدر السابق ،ص١٦٤ ؛ شيماء فاضل ،المصدر السابق ،ص٤٣ .

[٢] د٠ك٠و، م/٣١١/٤٨١١، تقارير القنصلية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية في بغداد ، بتاريخ ١٥ /١٩٤٠/٦ ،و/٦٣،ص١٢٧ .

[٣] د٠ك٠و، م/٣١١/٤٨١١، كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية ١٧٩في ٢٩حزيران ١٩٤٠، و٣٧،ص٧٤ .

[٤] عادل إسماعيل ، المصدر السابق ، ج٥ ، ص١١٠؛احمد موسى البكري ، المصدر السابق ،ص١٩٨ .

[5] Georekirk, The middle East in the War ,surny of inter national affaris 1939-1940 ,London , 1963, p84-90 .

وبسبب ميوله إلى الحلفاء[١] استبدلت حكومة فيشي في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٠ مفوضها بيو وعين جان شياب (Jen Chiappe) محله إلا انه قتل وهو في طريقه إلى لبنان عندما سقطت الطائرة التي كانت تقله أثناء معركة جوية بين الأسطوليين البريطاني والألماني ، فتم تعيين الجنرال هنري دانتز (Henery Deintz)[٢] مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان ، وحال وصوله إلى بيروت أعلن انه سيقف على الحياد بين بريطانيا والمحور ، غير إن ذلك كان خلاف الواقع إذ وقف إلى جانب الألمان وسلكت سياسته في لبنان سلوكاً مناوئاً للسياسة البريطانية ، مما دفع البريطانيون للرد عليه بفرض الحصار الاقتصادي على بيروت فادى ذلك إلى وقوع أزمة اقتصادية وكثرت البطالة وارتفعت الأسعار وقلة المواد الغذائية ومصادر الطاقة والوقود ، فسارت المظاهرات تندد بسياسة دانتز [٣].

وخلال الأشهر الأولى من عام ١٩٤١ تأزمت الأوضاع السياسية وازدادت حدة الخلافات بين أميل ادة والمفوض السامي ، إذ كان الثاني يقوم باتخاذ القرارات في بعض المواقف دون استشارة الأول فأوقعه ذلك في حرج شديد في الكثير من المواقف مما اضطره إلى الاستقالة ، فقام المفوض السامي بتعيين الفرد نقاش[٤] ، رئيساً للدولة وعهد إلى احمد الداعوق[٥] تأليف الوزارة [١].

---

[١] كان متردداً في اتخاذ القرارات فكان يميل إلى متابعة الحرب ضد الألمان وبالتالي الانضمام إلى الجنرال ديغول إلا إن ديغول مايزال مغموراً ،فيما كان المارشال بيتان يتمتع بسمعة عريضة في فرنسا فأعلن انضمامه إلى حكومة فيشي وعندما استدعته حكومته سافر إلى تونس ومن ثم التحق بالجنرال ديغول . وهيب أبي فاضل ،المصدر السابق ،ص ٢٨١ .

[٢] هنري دانتز (Henery Deintz) :جنرال فرنسي ،شارك في الحرب العالمية الأولى وشغل منصب آمر كتيبة ،ثم أصبح مديراً للمخابرات في الجيش الفرنسي والخاص بشؤون الشرق حتى عام ١٩٢٣ ،ثم شغل منصب الحاكم العسكري في باريس ثم مندوباً سامياً على سوريا ولبنان من قبل حكومة فيشي . احمد عطية الله ،المصدر السابق ،ص٨٧٠ .

[٣] هيلينا كوبان ،المصدر السابق ،ص٦٢؛ وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ،ص٢٨١ .

[٤] الفرد نقاش : ولد عام ١٨٨٦ في بلدة حصرون شمال لبنان ، درس في بيروت والقاهرة ثم درس الحقوق في باريس عمل محامياً وكان من اشد المتحمسين لبقاء الوصاية الفرنسية ،أصبح رئيساً للجمهورية اللبنانية من ٤ نيسان عام ١٩٤١ ، لغاية ١٨ آذار عام ١٩٤٣ . اسكندر الرياشي ،رؤساء لبنان٠٠٠،ص٨٠ ،

[٥] احمد الداعوق : سياسي لبنان ،تولى رئاسة الوزراء في عهد الرئيس الفرد نقاش للمدة من ١-أيلول عام ١٩٤١ إلى ٢٧ تموز عام ١٩٤٢ .للمزيد ينظر : عدنان ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ،سيرة وتراجم أعضاء المجلس النيابية ، بيروت ،٢٠٠٧.

وأعلنت حكومة فيشي في الثامن عشر من نيسان عام ١٩٤١ عن انسحابها من عصبة الأمم الأمر الذي جعل الانتداب الفرنسي منتهيا بحكم القانون إذ لم يعد لفرنسا بعد ذلك التاريخ إي التزام اتجاه عصبة الأمم ، فولد ذلك سروراً عند اللبنانيين وجعلهم أكثر تصميماً للتخلص من السيطرة الفرنسية وأي سيطرة أجنبية أخرى ،غير إن حكومة فرنسا الحرة رفضت قبول ذلك الأمر وكانت مصممة للاحتفاظ بما لفرنسا المنتدبة من حقوق وامتيازات في لبنان قبل الحرب [٢].

وعندما قامت حركة رشيد عالي الكيلاني[٣] ضد الاحتلال البريطاني في العراق سمحت السلطات الفرنسية في لبنان وسوريا إلى الطائرات الألمانية باستخدام مطارات البلدين لمساعدة الثوار العراقيين[٤] ، كما قام الجنرال دانتز بإرسال كميات من الأسلحة والذخائر لمساعدتهم ، وبعد فشل تلك الحركة قررت الحكومة البريطانية وبالاتفاق مع حكومة فرنسا الحرة على تخليص لبنان وسوريا من سيطرة قوات فيشي وبدأ الإعداد للحملة والتخطيط للحرب،فتشكلت الجيوش وهي في معظمها بريطانية مع مشاركة بسيطة من الجيوش الديغولية وكانت القيادة بيد البريطانيين[٥].

وفي صبيحة الثامن من حزيران عام ١٩٤١ حلقت طائرات بريطانية وفرنسية حرة فوق مدن لبنان وسوريا وألقت منشورات تحمل بياناً من الجنرال جورج كاترو (George Catrous)[٦] باسم حكومة فرنسا الحرة تعلن عن عزم جيوش الحلفاء تخليص البلدين من

---

(١) بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص٢٥٢ ؛ كمال صليبي، المصدر السابق ،ص ٢٣٢؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق ،ص٣٠٨ .

(5) Hourani, Op.Cit , p.233 .

(٣) قامت تلك الحركة في العراق للمدة ٢نيسان -٢مايس عام ١٩٤١ .للمزيد ينظر : خليل محمد الحفو ، ثورة العراق مايس ١٩٤١ في إستراتيجية الدول الكبرى ، آداب المستنصرية (مجلة) ، كلية الآداب ،الجامعة المستنصرية ،العدد التاسع ، بغداد ،١٩٨٤ .

(٤) هنري لورنس ،اللعبة الكبرى ،تعريب عبد الحكيم الاربد ،مصراتة ،١٩٩٣ ،ص٣١ .

(٥) وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ،ص٢٨٤ ؛ مسعود ضاهر ،لبنان الاستقلال ٠٠،ص١٢٢ .

(٦) جورج كاترو (George Catrous): ولد عام ١٨٧٩ شارك في الحرب العالمية الأولى واسر فيها وتعرف على ديغول ، أصبح حاكماً على دمشق في عهد تولي ويجاند للمفوضية الفرنسية في سوريا ولبنان ،في عام ١٩٣٩ شغل منصب حاكم عام على الهند الصينية الفرنسية ، وهو من معارضي حكومة فيشي وانضم إلى حكومة فرنسا الحرة ، فعينه ديغول عام ١٩٤٠ مندوبا عاما على لبنان وسوريا . احمد عطية الله ،المصدر السابق ، ص٩٤٩-٩٥٠.

سيطرة الفيشيين وتعدهم بإنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال [1] ، وقد احتوى ذلك البيان أمورا هامة تتعلق بحرية لبنان وسوريا ، ونقتطف منه بعض المقاطع التالية "أيها السوريون واللبنانيون الكرام...إذا استجبتم لدعوتنا والتحقتم بطرفنا فأنني أعلن لكم بان الحكومة البريطانية ، بالاتفاق مع فرنسا الحرة تتعهد بمنحكم جميع الامتيازات التي تتمتع بها الشعوب الحرة المتحالفة معها ، ولذا سيرفع الحصار وستدخلون في علاقات ودية مع كتلة الإسترليني ، الأمر الذي يعود بفوائد كبرى على تجارتكم بالنسبة للاستيراد والتصدير... أيها السوريون واللبنانيون :

إن ساعة عظيمة من تاريخكم قد دقت ، إن فرنسا تعلن استقلالكم بصوت أبنائها الذين يحاربون من اجل بقائها من اجل حرية العالم ..." [2] .

ومن جانب آخر أعلنت الحكومة البريطانية عن ضمانها لذلك البيان ، ففي اليوم نفسه بادر سفيرهم في القاهرة إلى تأييد إعلان الجنرال كاترو باستقلال لبنان وسوريا فأدلى باسم حكومته بالتصريح الأتي :

" اصدر الجنرال كاترو باسم الجنرال ديغول زعيم الفرنسيين الأحرار بيانا موجها إلى سكان سوريا ولبنان قبل الزحف بقصد طرد الألمان ، وفي هذا البيان أعلن حرية واستقلال سوريا ولبنان ، وتعهد بإجراء مفاوضات للوصول إلى معاهدة تضمن هذه الأهداف ... إنني مفوض باسم حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بان أعلن تأييدها ومشاركتها في هذا الالتزام بالاستقلال المعطى من قبل الجنرال كاترو عن الجنرال ديغول لسوريا ولبنان ... " [3].

وقد تنوعت الأسباب التي دفعت الحلفاء للإسراع في إنهاء سيطرة القوات الفيشية على لبنان وسوريا ، إذ رأى البعض أن إصرار الجنرال ديغول على إيجاد موطئ قدم له في المنطقة للمحافظة على مصالح فرنسا ومتابعة جهوده في محاربة الحكومة المؤيدة

---

(1) هنري لورنس،المصدر السابق،ص٣١ ؛ كمال صليبي ،المصدر السابق،ص٢٣٢.

(2) نقلا عن مسعود ضاهر ،لبنان الاستقلال ٠٠٠،ص١٢٣-١٣٤ .

(3) الأهرام ، (جريدة) ، مصر ، العدد٢٠٣٨٥، ١٩٤١/٦/٩ .

للألمان في حين ارجع البعض الآخر إن ذلك يعود إلى تزايد النفوذ الألماني في سوريا ولبنان ومحاولتها تهديد المصالح البريطانية من خلال جعل البلدين قاعدة لعملياتهم في الشرق ، وكذلك التحرك من خلالهما لمساندة دول المنطقة في أي عمل تقوم به ضد البريطانيين من اجل إضعاف نفوذهم [١].

وبدأت القوات المشتركة بقيادة الجنرال ويلسون (Wlison) في الثامن من حزيران عام ١٩٤١ بالتقدم من فلسطين وتمكنت من عبور الحدود السورية اللبنانية ، وقد لاقت مقاومة عنيفة من جنود فيشي ، ولم تتمكن من احتلال البلدين إلا بعد وصول إمداداتها العسكرية من الهند عبر الخليج العربي[٢] ، غير إن حكومة فيشي لم تستطع إرسال تعزيزاتها إلى جيوشها في الشرق لذلك قررت إيقاف القتال ،فطلب الجنرال دانتز من قنصل الولايات المتحدة في بيروت للتدخل والتوسط بينهما من اجل وقف القتال[٣].

ولم يتغير الوضع السياسي والإداري في لبنان بعد دخول الحلفاء إذ استمرت الإدارة الفعلية في البلاد بيد الجنرال كاترو على اعتباره المندوب العام لحكومة فرنسا الحرة في لبنان وسوريا [٤] ، على الرغم من الوعد الذي قطعه الحلفاء بمنح لبنان الاستقلال ، ولاسيما وان الجنرال ديغول أكد ذلك من خلال رسالته التي بعثها إلى رئيس الوزراء البريطاني ، ولكنه كان متردداً في الطريق الذي يسلكه للوصول إلى هدفه المعلن والمتعلق باستقلال لبنان ، ولاسيما إن البريطانيين هم الذين اعدوا معظم القوات أثناء تقدمهم نحو سوريا ولبنان ، وقد أصبح الأمن في المنطقة شأناً بريطانيا بالدرجة الأولى[٥] ، مما جعله يدرك جيداً حقيقة الموقف البريطاني الرامي للنيل من سلطاتهم في لبنان وإحلال نفوذها

---

[1] Catroux,G.Dansla, Bataille de Medite France,Eygpte, Levent Afrigue,Paries,1949,p414-415 .

[٢] نزار الكيالي ، المصدر السابق ،ص ١٠٨ ؛ هدى شحود طبارة ، المصدر السابق ،ص٥٨ .

[٣] وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ،ص٢٨٥ .

[٤] مفيد محمد نوري ، وآخرون ،دراسات في الوطن العربي ،جامعة الموصل ،١٩٧٢ ،ص٩٤ .

[٥] هيلينا كوبان ، المصدر السابق ،ص٦٣.

محل النفوذ الفرنسي ، فوصف ذلك بقوله " كانت تبذل جهدها بنحو خفي وطورا بفضاضة للحلول محل فرنسا في دمشق وبيروت " [١].

وفي الثاني عشر من تموز عام ١٩٤١ بدأت المفاوضات بين البريطانيين ووفد من فيشي ، وتم استبعاد الديغوليين من الوفد ؛ لأن حكومة فيشي رفضت التفاوض في حالة وجود ممثلي عن حكومة فرنسا الحرة ، واكتفوا بوفد مراقب في عكا ، وتم الاتفاق في الرابع عشر منه على انسحاب الجيوش الفيشية وتسليم سلاحهم الثقيل إلى البريطانيين ، وان يحتفظوا بأسلحتهم الشخصية بلا ذخيرة ، كما ترك لهم الخيار بين الانضمام لجيوش فرنسا الحرة أو العودة إلى فرنسا [٢] ، فاختار الجنرال دانتز العودة إلى باريس وتمت محاكمته [٣] ، من محكمة باريس بتهمة الخيانة العظمى والتواطؤ مع الألمان وتسليمهم البلاد [٤] .

وقد احتج الجنرال ديغول على ذلك الاتفاق ، فسارع إلى القاهرة في الحادي والعشرين من تموز عام ١٩٤١ ، وأعلن عدم التزامه به ، وأنذر وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة اوليفر لتيلتون (Oliver Lyttetonl) بفصل قواته بصورة تامة عن القوات البريطانية ، لذلك جرت محاولات عديدة للتوفيق بينهما ، فتوصل في الخامس عشر من أب من عام ١٩٤١ إلى اتفاق ديغول – ليتلتون ، والذي أكدت فيه بريطانيا على " إن بريطانيا ليس من مصلحة لها في سوريا ولبنان ، عدا كسب الحرب ... وان دولتي الشرق بعد أن تحصلا على استقلالهما يجب أن يكون لفرنسا مركز الارجحية فيهما على أية دولة أوربية أخرى " [٥].

---

[١] الجنرال ديغول ، مذكرات الحرب – الوحدة ١٩٤٢-١٩٤٤ ، تعريب عبد اللطيف شرارة ، مراجعة احمد عويدات ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦٩ ،ص٢٤٧ .

[٢] وهيب أبي فاضل ، المصدر السابق ،ص٢٨٦ ؛ جاسم محمد العدول وآخرون ،المصدر السابق ،ص١٦٧ .

[٣] للمزيد عن محاكمة دانتز ينظر : روبير ارون ،محاكمة دانتز وأحداث مايس في العراق ، تعريب أكرم فاضل ،مجلة آفاق عربية ، بغداد ، العدد ٥ ، ١٩٨٥ .

[٤] المصدر نفسه ،ص٥١ .

[٥] جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ،ج٢، تعريب جعفر الخياط، دار المتنبي ، بغداد،١٩٦٥ ، ص٣٧٦ .

وفي اليوم نفسه زار الجنرال ديغول بيروت وكان هدفه من الزيارة دعم نفوذهم في البلاد ، فالتقى بالشخصيات السياسية والذين أكدوا له على طلب الاستقلال ، فأجابهم بأنه زعيم فرنسا الحرة يستطيع أن يعلن الاستقلال متى ما يشاء ، وبالفعل اتفق مع مندوبه في بيروت على ذلك إلا إن الجنرال كاترو أعلن عن تأجيله لإعلان الحدث اللبناني ، وذلك لاختلافه مع البريطانيين حول السياسة الواجب إتباعها في حل القضية اللبنانية ، إذ إن بريطانيا رغبت بحلها وفقاً للاستقلال السوري في حين أرادت السلطات الفرنسية الاحتفاظ بحق حماية الأقليات المسيحية ، وذلك لان لها بعض التقاليد والحقوق القديمة في لبنان وأنهم يخافوا من أن يحل بالمسيحيين مثل ما حصل لهم في أواخر القرن التاسع عشر[١] .

وفي السادس والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه ، أعلن الجنرال كاترو استقلال لبنان[٢] ، وجدد الثقة بالفرد نقاش رئيساً للجمهورية كحل وسط يرضي الكتلتين الدستورية والوطنية [٣] ، وأكد على إبقاء معاهدة ١٩٣٦ ، وعد لبنان دولة مستقلة ذات سيادة ولها الحق في تعيين ممثلين عنها لدى سائر الدول[٤] ، ومما جاء في هذا الإعلان: " إن الدولة اللبنانية تتمتع منذ الآن بالحقوق والامتيازات المتصلة بصفتها دولة مستقلة وذات سيادة ، وهذه الحقوق والامتيازات خاضعة فقط للقيود التي تفرضها حالة الحرب القائمة على أراضيها وسلامة الجيوش الحليفة " [٥] ، فأعلنت الحكومة مباشرة اعترافها الشرعي بذلك الاستقلال ، والذي جاء على شكل رسالة[٦] ، موجهة من ملك بريطانيا جورج السادس

---

[١] د٠ك٠و، ٣١١/٧٣٣، كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم ٢٩٦/١٠/١٢/١٢في ١٩٤١/١١/٢٢ ، و ٢٧، ص٦١ .

[٢] وكان ذلك الاستقلال الرابع للبنان ابتداءً عام ١٩٢٠ .للمزيد ينظر : عدنان ضاهر ورياض غنام ، مجلس النواب... .

[٣] الكتلة الوطنية : تأسست عام ١٩٣٤ ، برئاسة أميل ادة ،وظهرت بسبب النزاع الذي قام بين أميل ادة وبشارة ألخوري حول زعامة المسيحيين وبالتالي الوصول إلى رئاسة الجمهورية في لبنان ،محمد هليل الجابري ،موقف لبنان من حركة مايس ١٩٤١ في العراق ، آفاق عربية ، العدد١٢ ، كانون الاول ، ١٩٨٥ ، ص٧٩.

[٤] بول يالطا وكلودين ريللو ، سياسة فرنسا في البلاد العربية ، تعريب : كامل ناعور ، نخلة فريفر ، دار القدس ، بيروت ، (د.ت) ، ص٢٨.

[٥] النهار (جريدة) ، بيروت ، العدد٢٣٣٥ ، ١٩٤١/١١/٢٧ .

[٦] جاء في تلك الرسالة "بسرور عميق أخذت علماً بإعلان الاستقلال اللبناني يوم ٢٦تشرين الثاني عام ١٩٤١ ، وتسلمكم منصب رئيس الجمهورية ،وبهذه المناسبة التاريخية السعيدة ، أتقدم بتهاني الودية الخالصة ...، إن المحافظة على علاقات الصداقة القائمة بين بلدينا وإنماء هذه العلاقات أمر لم يغرب عن اهتمامي الدائم " . النهار ،العدد٢٣٥٧ ، ١٩٤١/١٢/٣١ .

(George v1) إلى الفرد نقاش وعينت الجنرال ادوارد سبيرس (Edward Spears)[١] في التاسع من شباط عام ١٩٤٢ وزيراً مفوضاً لها في لبنان وسوريا ومقره في بيروت ، فادى فيهما دوراً بارزاً ضد السياسة الفرنسية لإبعادها عن تلك المنطقة [٢] ، وكذلك فعلت الولايات المتحدة عندما أعلنت بيانها في التاسع والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه ، والذي أكد على عطف الحكومة الأمريكية وشعبها على أماني الشعبين اللبناني والسوري في التمتع بحقوق السيادة التامة ، وعينت وود سورث (Wid Sourth) قنصلاً عاماً لها في بيروت [٣].

أما موقف الأقطار العربية من ذلك الاستقلال فقد كان متذبذباً ، فمصر اعترفت ولكن بتحفظ ، فيما تبادلا سوريا ولبنان اعترافهما بالاستقلال في حين اعترفت المملكة العربية السعودية بالاستقلال السوري ولم تعترف بالاستقلال اللبناني[٤].

ولم يعترف العراق بالاستقلال اللبناني على الرغم من طلب الرئيس اللبناني من القنصل العراقي في بيروت التوسط عند حكومته للحصول على الاعتراف [٥] ، لأن ذلك يساعدهم في الحصول على مطالبهم الأساسية والفرعية ، غير إن اعتراف العراق كان مشروطاً بإعطاء الحكم إلى أشخاص يمثلون البلاد تمثيلاً حقيقياً [٦].

وفي نيسان عام ١٩٤٢ مارس الجنرال سبيرس سياسة الضغط على السلطات الفرنسية من اجل إجراء الانتخابات النيابية في لبنان ، وبعد محادثات مطولة بينهما ،

---

[١] ادوارد سبيرس (Edward Spears) : ولد عام ١٨٨٦ ، ترأس البعثة العسكرية البريطانية إلى باريس بين عامي ١٩١٧-١٩٢٠ ،عُين مستشاراً عسكرياً لرئيس الوزراء الفرنسي ووزير الدفاع عُين وزيراً مفوضاً فوق العادة لبلاده في سوريا ولبنان في ٩شباط ١٩٤٢ ،وله عدة مؤلفات عسكرية.للمزيد ينظر: Whos Who , 1944, P.2584 ؛ Hourani, op ,cit , p.252

[٢] كمال صليبي ،المصدر السابق ،ص٢٢٩؛ نجيب الارمنازي،المصدر السابق ،ص١٥٠.

[٣] فيليب خليل حتي ،لبنان في ... ، ص٦٠٤ .

[٤] نزار الكيالي ،المصدر السابق ،ص١٢١-١٢٢ .

[٥] ممدوح الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨،المؤسسة العربية ،بيروت ،١٩٧٩،ص٥١.

[٦] د٠ك٠و،م، ٣١١/٧٣٣، كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم ٣٩٥/١٠/١٢/١٢ ١٩٤١/١١/٢٢ ، و ٢٧،ص٦ .

انتزع منهم اتفاقا في منتصف أيار عام ١٩٤٢ على إجراء تلك الانتخابات خلال شهر تشرين الثاني من العام نفسه ، على أن يعلن عن ذلك في أواسط حزيران[١].

ومن جانبه استطاع الجنرال كاترو من إقناع لجنة التحرير الفرنسية بقبول ذلك الاتفاق منعاً لحصول فوضى وقيام تمرد وعصيان في البلاد ، ولم تنفذ السلطات الفرنسية الاتفاق وذلك نتيجة للتطورات العسكرية التي شهدتها ساحات الحرب والانتكاسات التي تعرضت لها جيوش الحلفاء في شمال أفريقيا وتهديد الجيوش الألمانية لمصر وقناة السويس ، وزيادة على إن اللجنة الفرنسية في الجزائر قررت تأجيل الانتخابات وتجميد الأوضاع السياسية في البلاد ليتسنى لها مواجهة الأزمة الاقتصادية ولاسيما قضية التموين[٢] .

وفي الحادي عشر من أب عام ١٩٤٢ ، وصل الجنرال ديغول إلى بيروت وطرح خلال تلك الزيارة سياسة اتسمت بالحذر والمحافظة الشديدتين ، فأدلى بتصريحات مناقضة لإعلاني كاترو في الثامن من حزيران والسادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤١ ، فعدت تلك التصريحات تطوراً سلبياً في الموقف الفرنسي إزاء الاستقلال اللبناني ، فصرح قائلاً " إن اضطرابات الحرب القاسية لا تسمح إلى دول الشرق الفتية ولا لغيرها من دول العالم بان تنصرف إلى ممارسة أوضاعها الديمقراطية ممارسة طبيعية ... ففي هذا الوقت ليس من العدل ولأمن الممكن ، إلا في الظروف الاستثنائية جداً والنادرة جداً الالتجاء إلى الانتخابات الشعبية الحرة ، وبالتالي فان المعاهدة الفرنسية اللبنانية التي تنهي الانتداب لن تعقد إلا عندما يحين الوقت "[٣].

وأخيراً وبعد تحسن الموقف العسكري للحلفاء في ساحات الحرب منذ أواخر عام ١٩٤٢ ، نزلت الحكومة الفرنسية عند رغبة الشعب اللبناني ، فأعلنت في تشرين الثاني

---

(1) Catroux, Op .Cit ,p.264-266 .

(2) Ibid , p.266 .

(٣) الجنرال ديغول ،المصدر السابق ،ص٢١٧-٢٢٣ ؛ الأهرام ،العدد ٢٠٧٩٢ ، ١٩٤٢/٨/١٢ .

من العام نفسه ، عن رغبتها وعزمها على إعادة العمل بالدستور وإجراء انتخابات عامة في لبنان مطلع عام ١٩٤٣ [١].

المبحث الأول: التنافس البريطاني – الفرنسي في لبنان عام ١٩٤٣:

أدى التنافس البريطاني الفرنسي دوراً مهماً في السياسة التي اتبعتها فرنسا في لبنان وأشتد ذلك التنافس أثناء الحرب العالمية الثانية [١] ، ولاسيما بعد هزيمة فرنسا في تلك

---

[١] احمد سرحال ،المصدر السابق ،ص١٠٤-١٠٥ .

الحرب فحاولت بريطانيا إخراجها من سوريا ولبنان لتحل محلها[٢] ، إذ أنها كانت متأكدة أن تحقيق أهدافها لا يتم إلا بإعلان استقلال لبنان[٣] ، وهذا ما أكده رئيس الوزراء البريطاني تشرشل(W.Churchill) بقوله " إن النفوذ الفرنسي متغلغل في جميع الأوساط اللبنانية ، وفي أوساط الطائفة المارونية ، وهي كبرى طوائفه فعلى بريطانيا أن تعمل على إبطال هذا النفوذ وإبعاده ، فأما تحل بريطانيا محل فرنسا ، وأما أن تعمل على أن يستقل لبنان بشكل من الأشكال يتيح لبريطانيا أن يكون لها هي أيضا مثل ما لفرنسا"[٤].

ومن جانب آخر ساندت بريطانيا تقارب الدول العربية وتعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بينها ، وإقامة المحاور المناهضة لفرنسا في المنطقة ، وبذلك صرح وزير الخارجية البريطاني انطوني أيدن(Anthony Eden) في مجلس العموم في الرابع والعشرين من شباط عام ١٩٤٣ إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية،ولا يخفى إن المبادرة لأي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب [٥].

وأرادت بريطانيا من خلال ذلك السعي لإقامة جامعة الدول العربية يدخل بضمنها لبنان وبتأييد منها لتبسط نفوذها على المنطقة العربية بشكل أو بآخر [٦].

وأما موقف فرنسا فإنها كانت تعمل بشكل علني ضد إي تقارب بين لبنان والدول العربية ، من خلال استغلالها للمشاعر الطائفية ، ويظهر ذلك من خلال البرقية التي أرسلها الجنرال كاترو مندوب فرنسا العام في سوريا ولبنان في الثامن من آذار عام ١٩٤٣ إلى الجنرال ديغول ، والتي أكد فيها " إن معاهدة فرنسية –لبنانية لن تتحقق إلا

---

[١] علي محافظة ، موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٨٥،ص١٢١ .
[٢] سليمان تقي الدين، التطور التاريخي ٠٠٠، ص٥٩ .
[٣] نيقولاي هوفهانسيان ، المصدر السابق ، ص٦٩ .
[٤] نقلا عن جورج حنا ، العقدة اللبنانية ، دار العلم ، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص١١ .
[٥] احمد طربين ، الوحدة العربية ٠٠٠،ص٢٦٧ ؛ حسان حلاق ، تاريخ لبنان ٠٠٠ ، ص٢١٩ .
[٦] سامي الصلح ، احتكم للتاريخ ، دار النهار، بيروت، ١٩٧٠ ، ص٥٩ .

باستخدام المشاعر العاطفية التي تربط المسيحيين بفرنسا ، وباستغلال غريزة الدفاع اللبناني حيال مشاريع الابتلاع العربي " [١] .

وعليه فقد انعكس ذلك التنافس على الصعيد الداخلي ، فظهرت عدة اتجاهات سياسية في البلاد تربط مستقبل لبنان بالأوضاع الإقليمية والدولية ، فأنقسم اللبنانيون إلى كتلتين متنافستين ، أحدهما مساندة للسياسة الفرنسية ، والأخرى موالية للسياسة البريطانية [٢] .

ونتيجة لذلك قام الوزير البريطاني المعتمد في بيروت الجنرال سبيرس بدور متميز في محاربة الوجود الفرنسي في لبنان من خلال ممارسة الضغط على الجنرال كاترو لإعادة الحياة الدستورية [٣] وإجراء الانتخابات في لبنان ، فعلى الرغم من سياسة التسويف والمماطلة التي اتبعها الفرنسيون ، إلا أنهم أصدروا قراراً في الخامس والعشرين من آذار ١٩٤٣ تمت بموجبه إعادة الحياة الدستورية ، فكان للإصرار البريطاني أثره في رضوخ السلطات الفرنسية، وقد عُد ذلك بداية النهاية للنفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان[٤] ، وانتصاراً للسياسة البريطانية على حليفتها فرنسا في لبنان [٥] .

ومن جانب آخر اجتمع مجلس حرب الشرق برئاسة وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد كايزي (Richard Casey) ، في القاهرة في العاشر من أيار عام ١٩٤٣ ، والذي تقرر فيه وضع أسس السياسة البريطانية في الشرق الأوسط لحقبة ما بعد الحرب ، وكان الجنرال سبيرس حاضراً في ذلك الاجتماع ، ولم يكن خافياً عداؤه للفرنسيين ولنفوذهم في المنطقة ، ومقدماً دعمه ونصيحته للمعارضين اللبنانيين لسلطة الانتداب الفرنسي من اجل إحباط جهود الجنرال كاترو في تثبيت الوضع في لبنان

---

[١] حسان حلاق ، تاريخ لبنان ...، ص١٩٣ .
[٢] احمد خليل محمودي ، المصدر السابق ، ص٥٣ .
[٣] كمال صليبي ، المصدر السابق ، ص٢٣٥ .
[٤] مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال ...، ص١٤٦ .
[٥] محمد جميل بيهم ، قوافل ... ، ج٢، ص١١١ .

لخدمة مصالح بلاده فكان يفاوض اللبنانيين في إقامة نظام حكم ديمقراطي في إطار الانتداب الفرنسي وتحت إشرافه[١].

وأمام ذلك مثلت الانتخابات النيابية لعام ١٩٤٣ في لبنان مظهراً آخر من مظاهر ذلك التنافس ، فتدخلت كل منهما في هذه الانتخابات من اجل توجيهها وفقاً لمصالحهما ، فساندت فرنسا الكتلة الوطنية المؤيدة لها ، في حين دعمت بريطانيا الكتلة الدستورية ، وقد اشتد الصراع بينهما في تلك الانتخابات حتى وصل إلى مرحلة الصراع المكشوف [٢].

ناهيك عن استمرار ذلك الصراع وبشكل واضح وبارز خلال انتخابات رئاسة الجمهورية ، فقامت فرنسا بدعم مرشحها السابق أميل إدة ، في حين ساندت بريطانيا بشارة ألخوري ، وقد اشتدت المعركة الرئاسية حتى بلغت ضراوتها أن وضع كل طرف منهما نصب عينيه فوز إي مرشح آخر بالرئاسة دون منافسة [٣] .

وتفوقت السياسة البريطانية مرة أخرى بفوز مؤيدها بمنصب رئاسة الجمهورية وقد أدى ذلك إلى ارتياح كبير من قبل المعارضة في الداخل نظراً لما يمثله بشارة ألخوري في سياسته المعارضة للانتداب الفرنسي ، لاسيما وان بريطانيا كانت تتقصد إضعاف النفوذ الفرنسي في لبنان عن طريق تقوية الاتجاهات الاستقلالية عند اللبنانيين من خلال دعم رئيس الجمهورية ، وكذلك عن طريق دعم مركزها في المنطقة من خلال توسيع صلاحيات قائدها العام في النواحي العسكرية كافة ، أضف إلى ذلك مقاومة إي محاولة ترمي إلى إبعاد لبنان عن نطاق سيطرتها[٤].

تلك كانت المبادئ العامة للسياسة البريطانية في لبنان ، والتي كانت على فرنسا الحرة التقيد بها توطيداً للتعاون بينهما من اجل خدمة جهود الحلفاء في الحرب ، وقد أصرت بريطانيا مركزة على السياسة الفرنسية في لبنان على تنفيذ تلك السياسة من اجل

---

(1) Howard Sachard , Europle Leaves the Middle East , 1936-1948 , London ,1948,p311-312

(٢) كميل شمعون ، مذكراتي ، ج ١ ، بيروت ، ١٩٦٩، ص٢٤ .

(٣) حسان حلاق ، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢ ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٦٥ .

(4) Howard Sachard , op. cit , p . 312 .

إثارة غضب اللبنانيين لعدم التزام الفرنسيين بوعودهم وتعهداتهم بمنح لبنان الاستقلال التام الناجز [١] .

المبحث الثاني: أزمة المرسومين ٤٩ و٥٠:

[1] . Howard Sachard , op. cit , p 312 .

نتيجة للنجاحات التي حققها الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، وتحديداً في عام ١٩٤٢ ، جعل من حكومة فرنسا الحرة أن تفكر في إعادة الحياة الدستورية إلى لبنان والتي تم إيقافها في بداية الحرب العالمية الثانية ، دون أن يكون لذلك تأثير على مجرى الحرب [١].

وفي لندن جرت مفاوضات بين فرنسا وبريطانيا انتهت بإصدار بيان يقضي بإعادة الحياة الدستورية في سوريا ولبنان ، إذ أكدا إن استقرار الحالة الحربية في الشرق الأوسط بعد معركة العلمين وانسحاب المحور إلى ما وراء تونس مما يزيل كل العقبات أمام إعادة الحياة الدستورية [٢] .

وفي الرابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٣ ، أصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني من مقرها في الجزائر بياناً جاء فيه " إن اللجنة الوطنية الفرنسية عازمة على توطيد استقلال سوريا ولبنان ، وهو الاستقلال المعلن من قبل الجنرال كاترو في عام ١٩٤١ ، وإذ أنها وبعد استشارة الحكومة البريطانية تعد بان تطور الوضع العسكري يسمح بإعادة الحياة الدستورية ، فأعطت تفويضا للمندوب العام الصلاحيات المطلقة ، القائد الأعلى في الشرق ، بان يتخذ لهذه الغاية الإجراءات اللازمة ، بعد استشارة حكومتي الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية وكذلك الشخصيات السياسية في البلدين " [٣] .

وبناءً على ذلك كلف الجنرال كاترو بتلك المهمة وباتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة لتنفيذ القرار ، فبدأ عمله بان طلب من الحكومة التي عينها عام ١٩٤١ في لبنان بالاستقالة من اجل تشكيل حكومة مؤقتة تكون مهمتها الإعداد للانتخابات العامة [٤] .

وعندما بدأ الجنرال كاترو استشاراته من اجل إعادة الحياة الدستورية حصلت بينه وبين الرئيس الفرد نقاش أزمة بسبب تجاهل الجنرال كاترو الحكومة في استشارته ، وقد

---

[١] صلاح العقاد ، العرب والحرب العالمية الثانية ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص١٠٩ .
[٢] يوسف مزهر ، تاريخ لبنان العام ، ج٢، بيروت ، (د.ت) ، ص١٠٥٧ .
[٣] د٠ك٠و ، ٣١١/٢٦٤٨/٢ كتاب وزارة الخارجية المرقم ش/٢٦٧/٢٦٧/٥٧٨/٨، ١٩٤٣/١/٢٧ ، و٢٧ .
[٤] باسم الجسر ، الصراعات ... ، ص٢٣٥ .

أدى ذلك إلى قيام النقاش بإرسال مذكرة احتجاجية إلى الجنرال كاترو في الخامس عشر من آذار عام ١٩٤٣ فأعرب عن حق الحكومة دون غيرها بتلك الاستشارات ، لاسيما وان لبنان قد تمتع باستقلاله ، فطلب منه إن من حق لبنان استلام بعض المصالح المهمة [١] ، فضلاً عن ذلك اتفق الرئيس الفرد نقاش مع رئيس حكومته سامي الصلح على القيام بمظاهرة أمام الجامع الكبير يوم عيد المولد النبوي لدعم مركزيهما في السلطة ،فسارت تلك المظاهرة في الشوارع تتقدمها الهوادج ، إلا إن تلك المظاهرة لم تغير من الأمور شيئا ولم يعبأ بها الجنرال كاترو فقد نفذ خطته في إقالة الرئيس الفرد نقاش وحكومته [٢].

وفي الثامن عشر من آذار من العام نفسه اتخذ المندوب العام قراراً [٣] ، بإعادة الحياة الدستورية مشترطاً في إن إعادتها ستكون بعد إجراء الانتخابات العامة في البلاد ، كما تضمن القرار تعديلاً لبعض مواد الدستور الخاصة بتنظيم السلطة التشريعية ، إذ كان يقضي الدستور بتعيين ثلث أعضاء المجلس النيابي ، في حين أراد اللبنانيون أن يكون جميع ممثليهم منتخبين ، وتحقيقاً لهذا الغرض تم تعديل الدستور[٤] ، واقتضى ذلك تعديل أربع مواداً من الدستور[٥] ليصبح متوافقاً مع مبدأ انتخاب جميع النواب بعدما كان بالانتخاب والتعيين[٦] ، فكان ذلك التعديل الثالث للدستور والذي صدر بقرار من المندوب العام وليس بقانون من المجلس النيابي[٧].

---

[١] محمد جميل بيهم ، قوافل العروبة ٠٠٠ ، ج٢، ص١١٠ .

[٢] سامي الصلح ، المصدر السابق ، ص٦٦ .

[٣] رقم القرار ١٢٩ ،وبموجبه تم إلغاء القرار الذي اتخذه المندوب العام في ١٩٣٩/٩/٢١ ، الذي عطل الحياة الدستورية في لبنان بحجة قيام الحرب العالمية الثانية . بدر الدين عباس الخصوصي ،القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر ، مطبعة الهلال ، د٠م، ١٩٧٨ ، ص١٠٥ .

[٤] ملحق النهار، الانتخابات ٥٠ سنة وسنة ، رأس السنة ١٩٧٢ ، ص٤٦ .

[٥] والمواد هي (٢٤ ، ٣٠ ، ٤١ ، ٤٢) ، هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ، ص٨٤ .

[٦] إدمون رباط ، الوسيط ٠٠٠، ص١٩٠ ؛ هدى شحود طبارة ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

[٧] احمد زين ، محاضر ومناقشات الدستور وتعديلاته ١٩٢٦-٢٠٠٤ ، ط٣ ، بيروت ،٢٠٠٤ ،ص٢١٣ .

وفي الثامن عشر من آذار عام ١٩٤٣ ، اصدر المندوب العام قرارين آخرين الأول حمل الرقم (١٣٠) والذي بموجبه نظمت سلطات الدولة تنظيماً مؤقتاً وحصرها بشخص رئيس الدولة حتى انعقاد المجلس النيابي الجديد وانتخابه لرئيس الجمهورية وإقامة الحكومة الدستورية[١] ، وأما الثاني فقد حمل الرقم (١٣١) وبموجبه عين أيوب ثابت رئيساً للدولة والحكومة إلى حين انتخاب رئيساً للجمهورية من قبل المجلس النيابي [٢].

وفي ظل تلك الظروف تسلم أيوب ثابت الرئاسة ، فكانت مهمة حكومته التحضير للانتخابات النيابية وأجراءها خلال ثلاثة أشهر لينبثق عنها مجلس نيابي تكون أولى مهامه انتخاب رئيساً للجمهورية ليشكل حكومة دستورية [٣].

كان أيوب ثابت بروتستانتياً ومعروفاً بولائه الشديد لفرنسا وتعصبه المسيحي إلا انه لم يمثل في اتجاهه السياسي طائفته لان البروتستانت في لبنان لم تربطهم علاقات ولاء مع فرنسا ، وكانوا يتهمونها بأنها تعرقل مشاريعهم الثقافية والاجتماعية لصالح الطوائف الأخرى[٤] ، وعليه فقد طلب من اللبنانيين إلى جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته الدولة الفرنسية ، والتي يرى فيها أفضل الدول للمحافظة على هذه القومية [٥] .

وهكذا تركزت الأنظار وانحصر اهتمام الأوساط السياسية بعد آذار عام ١٩٤٣ بالانتخابات النيابية التي ترتبط بنتائجها حل العديد من المشاكل المتعلقة بمركز فرنسا من لبنان وعلاقاتها بالسياسة البريطانية وبالدول الكبرى وسياستها في الشرق[٦] ، ولاسيما وان تلك الحقبة قد شهدت تنافساً شديداً بين الوزير البريطاني الجنرال سبيرس والمندوبية

---

[١] ادمون رباط ، الوسيط ٠٠٠ ، ص٤٣٢ .
[٢] محمد جميل بيهم ، قوافل٠٠٠ ،ج٢ ،ص١١١ ؛ احمد زين ، المصدر السابق ،٢١٧ .
[٣] يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص١٠٥٨ ؛ باسم الجسر ، الصراعات ٠٠٠ ،ص٢٣٦ ؛بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ،ج١، ص٢٥١ .
[٤] أنيس صايغ ، لبنان الطائفي ، دار الصراع الفكري ، بيروت ، ١٩٥٥م ، ص١٥٤ .
[٥] علي محمد الاغا ،الاتجاهات السياسية في لبنان ١٩٢٠-١٩٨٤ ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،١٩٩١ ،ص٩٢ .
[٦] باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ ٠٠٠ ، ص٩٤ .

الفرنسية في لبنان ، فضلاً عن ذلك فان الفرنسيين كانوا يتهمونه بتشجيع الحكومة اللبنانية على المطالبة بالعديد من الأمور من المندوبية الفرنسية [١].

وفي وسط تلك الظروف أعلن في الثالث عشر من حزيران من عام١٩٤٣ عن انتقال الجنرال كاترو إلى الجزائر[٢] ، وتعيين نائبه الجنرال جان هيللو (jan Hulleu)[٣] بدلاً عنه ، فلم يكن الأخير يحمل تصوراً كافياً عن طبيعة التغيرات الحاصلة في المشرق العربي ، فكان يتصرف وكأنه في إحدى المستعمرات الافريقية التي لم تتطور بعد ، واستخدم الطائفية في لبنان أسوء استخدام لكي يعرقل جهود الحركة الوطنية [٤].

ويبدو إن لجنة التحرير الوطنية الفرنسية في الجزائر قد تسرعت في اتخاذ قرار استبدال الجنرال كاترو عن تلك المنطقة الحيوية ، بسبب إنه كان عارفاً بدقائق الأمور والتفصيلات عنها وبذلك أصبح خبيراً في شؤونها ، كما وإنه كان نداً قوياً للوزير المفوض البريطاني ، وبذلك فقدت السلطات الفرنسية في لبنان شخصية كانت تتمتع بنفوذ سياسي كبير في لبنان .

وهكذا بدأ المندوب العام الجديد أعماله بإبلاغ الحكومة اللبنانية بإجراء الانتخابات في شهر تموز عام ١٩٤٣ ، ووافقت الحكومة على ذلك على أن يكون موعدها في العاشر منه[٥] .

وتنفيذاً لتلك الرغبة طلبت السلطات الفرنسية من الحكومة اللبنانية إصدار قانون للانتخابات يتلائم مع الأماني الفرنسية في أن يضمنوا أكثرية مسيحية في المجلس فيثير

---

[١] منير تقي الدين ، لبنان ... ماذا دهاك ؟ مكتبة الحياة ،بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٣٩ .

[٢] نقل إلى الجزائر وشغل منصب مندوب الشؤون الإسلامية في لجنة التحرير الوطنية الفرنسية، وبعدها عُين حاكماً عاماً على الجزائر. اللايدي سبيرس ، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان ، تعريب : منير البعلبكي ، دار الملايين ، بيروت ، ١٩٤٧ ، ص٧٠ .

[٣] جان هيللو : كان موظفاً في السفارة الفرنسية في أنقرة وبعد هزيمة الجيوش الفرنسية أمام الألمان التحق بالجنرال ديغول ، فعينه سكرتيراً عاماً في المندوبية الفرنسية في بيروت ومن ثم أصبح مندوباً عاماً بدلاً عن الجنرال كاترو وفي عهده حدثت الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ إذ كان هو سببها الرئيس . للمزيد ينظر : اسكندر الرياشي ، الايام اللبنانية ، شركة الطبع والنشر اللبنانية ، بيروت .

[٤] صلاح العقاد، العرب والحرب ... ، ص١١٢ .

[٥] محمد رجائي ريان ، الأزمة السياسية اللبنانية ١٩٤٣ ، في ضوء الوثائق البريطانية ، المؤرخ العربي (مجلة) ، بغداد ، العدد ٤٠ ، ١٩٨٩ ،ص٨٠ .

ذلك سخط المسلمين ، وبذلك تتفكك الحركة الوطنية والإجماع الوطني على الاستقلال خلال تلك المرحلة الحاسمة[١].

ومن اجل تعزيز النفوذ المسيحي في المجلس النيابي الجديد ، كان لابد من إصدار قانون للانتخابات تكون فيه الأغلبية للمسيحيين الموالين لفرنسا ، وقد رحب الموارنة كثيراً بذلك من اجل تعزيز نفوذهم وتفوقهم الطائفي في البلاد [٢] .

وفي السابع عشر من حزيران عام ١٩٤٣ أصدرت حكومة أيوب ثابت وبالاتفاق مع السلطات الفرنسية المرسومين التشريعيين ٤٩ و٥٠ [٣] ، تضمن الأول زيادة عدد النواب إلى ٥٤ نائباً بدلاً من ٤٢ نائباً[٤] ، فيكون للمسيحيين فيه٣٢ مقعداً مقابل ٢٢ مقعداً للمسلمين[٥] ، في حين كان المجلس النيابي لعام ١٩٣٧ يضم ٤٢ نائباً وبواقع ٢٢ للمسيحيين و٢٠ للمسلمين [٦] ، وبذلك تكون الزيادة الحاصلة ١٢ مقعدا خصصت ١٠ مقاعد منها للمسيحيين و٢ للمسلمين[٧].

ومن جانب آخر فقد نص البند الرابع من المرسوم أعلاه على إن عدد الأهالي يتألف من الوطنيين المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية بتاريخ الحادي والثلاثين من كانون الأول عام ١٩٤٢ ، يضاف إليهم الأشخاص الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات وأصلهم من لبنان ومحل أقامتهم في الخارج ، وقد اختاروا الجنسية اللبنانية [٨] .

وفيما يبدو إن حكومة أيوب ثابت ومن خلفها السلطات الفرنسية أرادت من وراء ذلك القرار تثبيت حالة الطائفية عن طريق خلق تفوق نسبي على حساب الطوائف الأخرى واعتبار بقية الطوائف بمثابة الأقليات ولذلك لجأت إلى تسجيل المغتربين اللبنانيين في

---

[١] مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال ... ، ص١٣٧ .
[٢] حسان حلاق ، تاريخ لبنان ... ، ص١٩٩ ؛ أنيس صايغ ، المصدر السابق ، ص١٥٥ ؛ محمد جميل بيهم ، قوافل ... ، ج٢ ، ص١١١ .
[٣] أنيس صايغ ، المصدر السابق ، ص١٥٤ ؛ محمد جميل بيهم ، قوافل ... ،ج٢ ، ص١١٢ .
[٤] بدر الدين الخصوصي ، المصدر السابق ، ص١٠٥ .
[٥] زكي النقاش ، لبنان بين الحقيقة والظلال ، المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٥ ،ص٤٥ .
(6) Zideh , Op , Cit , p. 72 .
(7)Longrigg ,Op . Cit , p. 329 .
[٨] محمد جميل بيهم ، النزعات السياسية في لبنان عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨-١٩٤٥ ، دار الأحد ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص٥٥ .

سجلات الناخبين وفقاً للبند الرابع من المرسوم ٤٩ وبما يحقق الأغلبية للمسيحيين ، ولاسيما الموارنة منهم لأنهم يشكلون النسبة العالية من المغتربين اللبنانيين.

وأما المرسوم ٥٠ فانه تضمن توزيع عدد المقاعد النيابية حسب المناطق[١] ، والطوائف فالتوزيع حسب الطوائف كان على النحو التالي (١٨ للموارنة ، ٦ للروم الأرثوذكس ، ٣ للروم الكاثوليك ، ٣ للأرمن الأرثوذكس، ٢ للأقليات المسيحية ، ١٠ للمسلمين السنة ، ٩ للمسلمين الشيعة،٣ للدروز) فتصبح ٣٢ مقعدا للمسيحيين مقابل ٢٢ للمسلمين فيكون مجموعها ٥٤ مقعدا [٢] .

وقد كانت ردة فعل الطوائف الإسلامية (سنية ، شيعية ، دروز) على هذين المرسومين شديدة وفورية ، ففي التاسع عشر من حزيران عام ١٩٤٣ ، قابل وفد من الكتلة الإسلامية [٣] ، السكرتير العام في المفوضية الفرنسية وأوضحوا له مدى الضرر الذي سيلحق بالمسلمين في حالة تنفيذ هذين المرسومين وطلبوا منه التدخل لإيقاف تنفيذهما ، وفي اليوم نفسه اجتمع أعضاء الكتلة الإسلامية بالجنرال هيللو في منزل مفتي الجمهورية اللبنانية ، فقرروا مطالبة الحكومة اللبنانية بإلغاء المرسومين وإجراء إحصاء عام للسكان تجري في ضوئه الانتخابات ، كما هددوا بمقاطعة تلك الانتخابات في حالة عدم تنفيذ مطالبهم[٤] .

وفي الحادي والعشرين من حزيران عام ١٩٤٣ ، وفي مقر جمعية الشبيبة الإسلامية في بيروت عقد المسلمون مؤتمرا لهم عرف بمؤتمر الطوائف الإسلامية ، فحضره ممثلون عن مختلف الطوائف الإسلامية من مختلف أنحاء لبنان ، وقد افتتح مفتي

---

[١] التوزيع حسب المناطق كان كالأتي: ٨ بيروت ، ١٩ جبل لبنان ، ١٠لبنان الشمالي ، ٧ البقاع ، ١٠ لبنان الجنوبي ، فيكون المجموع ٥٤ مقعداً . سليمان تقي الدين ، المسألة الطائفية في لبنان- الجذور والتطور التاريخي ، دار ابن خلدون ، بيروت ، (د.ت) ، ص٢٩٥ .

[٢] حسان حلاق ، تاريخ لبنان ٠٠٠ ، ص٢٠٠ ؛ علي محمد الأغا ، المصدر السابق ،ص٩٣ .

[٣] الكتلة الإسلامية : في كانون الثاني عام ١٩٤٣ دعا محمد جميل بيهم إلى اجتماع للعاملين في المجال الإسلامي ومن مختلف الطوائف الإسلامية ، وقد انبثقت عن هذا الاجتماع كتلة جديدة عرفت باسم (الكتلة الإسلامية) وانتخب المجتمعون محمد جميل بيهم ليكون رئيساً لها،وقد أرادت الكتلة منذ بدايتها إظهار وجهة نظر المسلمين في النواحي الحقوقية والسياسية والتربوية وكانت بعضوية (علي سلام ، سامي الصلح ،عبد الرحمن سحمراني ، إبراهيم الأحدب ، مصطفى ألخالدي وغيرهم) . حسان حلاق ، المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم ١٨٨٧-١٩٧٨، بيروت ١٩٨٠، ص٥٥ .

[٤] محمد جميل بيهم ،النزاعات السياسية ٠٠٠ ، ص٥٦ ؛ حسان حلاق،تاريخ لبنان ٠٠٠،ص٢٠١.

الجمهورية اللبنانية المؤتمر قائلاً " نجتمع اليوم لبحث قضية تهم الطائفة الإسلامية وتهم اللبنانيين جميعاً ... ، ذلك إن اختلال المساواة يثير المشاحنات بين الطوائف المختلفة التي يتألف منها لبنان ويكون سبباً للتباعد الذي نحاربه ولا نرضاه لأبناء امتنا ، فإذا نحن طالبنا اليوم وبشدة كما كنا نطالب في الماضي بالعدل والمساواة فلمصلحة الجميع ... " [١] ، ثم أعقبها كلمات بعض الحاضرين[٢] ، والذين أكدوا فيها على وحدة الموقف الإسلامي من المرسومين [٣].

وفي ختام المؤتمر تلا أمينا السر حسني أبو ظهر وصائب سلام مقررات المؤتمر والذي اتخذت بالإجماع وهي:

١. مطالبة الحكومة اللبنانية بإلغاء المرسومين ٤٩ و ٥٠ والصادرين بتاريخ السابع عشر من حزيران عام ١٩٤٣ ، والمتعلقان بزيادة عدد النواب وتوزيع المقاعد حسب الطوائف والمناطق .

٢. إجراء إحصاء عام شامل للسكان برئاسة لجنة موثوق بها .

٣. إجراء الانتخابات على أساس الإحصاء الجديد وإلا فعلى أساس القانون القديم الذي يجعل عدد أعضاء المجلس النيابي ٤٢ نائباً منتخباً.

٤. يمتنع المسلمون في أنحاء الجمهورية اللبنانية عن الاشتراك في الانتخابات إلى أن تتحقق هذه المطالب.

٥. تأليف لجنة للعمل على تحقيق هذه المطالب وحفظ حقوق الطوائف الإسلامية في التمثيل الشعبي العام العادل .

٦. إبلاغ نسخة من تلك المقررات إلى الحكومة اللبنانية وسفير فرنسا الحرة وممثلوا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق وسائر دول الحلفاء [٤].

---

[١] نقلا عن صالح جعيول السراي ، المصدر السابق ، ص٩٢ .

[٢] وهم : عبد الحميد كرامي ، رياض الصلح ، عبد الله اليافي ، محمد جميل بيهم ، محسن سليم ، سليمان الظاهر ، بهيج تقي الدين . محمد جميل بيهم ، النزاعات السياسية ... ، ص٥٧ ؛ حسان حلاق ، تاريخ لبنان ... ، ص٢٠٢ .

[٣] باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية ... ، ص٣٦ .

[٤] محمد جميل بيهم ، النزاعات السياسية ... ، ص٥٩- ٦٠ ؛ حسان حلاق ، تاريخ لبنان ... ، ص٢٠٢-٢٠٣ .

وفي الثاني والعشرين من حزيران عام ١٩٤٣ ، وجهت اللجنة التنفيذية للمؤتمر مذكرة إلى رئيس الحكومة بينت فيها عدم صلاحية الحكومة لإصدار المرسومين ، وطلبت منها التراجع عن تنفيذهما منعاً للإجحاف بحق الطوائف الإسلامية ، وأمام ذلك أصدرت حكومة أيوب ثابت في الخامس والعشرين منه مرسوما يقضي بتأجيل الانتخابات ، وعزمها على القيام بإحصاء جديد ، إلا إن اللجنة التنفيذية قد عززت مطالبها السابقة بمطالبة الحكومة بالاستقالة[١].

ومن جانب آخر التقى عدد من الزعماء المسلمين في التاسع والعشرين منه ، بالمفوض البريطاني الجنرال سبيرس في بيروت ، وقد عبروا عن تخوفهم من قيام الفرنسيين بتزوير الإحصاء ، وقدموا عدة حلول تتعلق بمصير البلاد ، وكان من أبرزها المطالبة بإعادة المناطق التي ضمت إلى لبنان عام ١٩٢٠ لسوريا ، فلم يكن جواب المفوض البريطاني واضحاً وانه لايستطيع أن يعدهم بأخذ إي شيء على عاتقه[٢] .

ومن جانب آخر استمرت اللجنة التنفيذية بنشاطها ، فوجهت في السادس من تموز عام ١٩٤٣ مذكرة جديدة إلى مندوب فرنسا العام ، كما قامت بإرسال رسالة إلى مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية وطالبته بالتدخل لدعم موقفها والتوسط لإيجاد حل مرض لقضية المرسومين المذكورين [٣].

وفي تلك الأثناء عاد الجنرال كاترو إلى بيروت فبدأ مشاوراته مع مختلف القوى السياسية في البلاد لإيجاد حل للازمة كما تسلم مذكرة سرية من مصطفى النحاس طلب فيها إيجاد حل عادل لتلك القضية واقترح أن يكون الحل بإعطاء الطوائف المسيحية ٢٩ مقعدا مقابل ٢٥ للطوائف الإسلامية[٤] .

---

[١] محمد رجائي ريان ، المصدر السابق ، ص٨٠ ؛ محمد جميل بيهم ، قوافل ... ، ج٢ ، ص١١٤ .

[2] United State , Dapartment of Lebanon in ternaland Foreign affairs , 1940-1944 , Telegram the American Legation to the Secretary of State,16 ,August , 1943 , Washington, p.393 .

[٣] محمد جميل بيهم ، النزاعات السياسية ...، ص٧٠-٧٣ .

[٤] حسان حلاق ، تاريخ لبنان ... ، ص٢٠٦ .

وفي التاسع من تموز عام ١٩٤٣ زار الجنرال كاترو مفتي الجمهورية محمد توفيق خالد اللبنانية والذي تحدث عن المرسومين ٤٩ ، ٥٠ وما يلحق بالمسلمين من أذى في حالة تنفيذهما ، موضحاً إن المسلمين في لبنان لا يطلبون إلا الحق والعيش بسلام مع بقية الطوائف على أساس العدل ، وقد استمع الجنرال إلى هذه المطالب مشيراً إلى انه سيقوم بدراسة المرسومين اللذين وضعا بعد سفره بكل تجرد مع المذكرة التي رفعت إليه [١].

وبناءً على ذلك وفي الثاني عشر من تموز من العام نفسه قدم الجنرال كاترو عدة اقتراحات إلى الزعماء المسلمين ومن بينها الاقتراح الذي قدمه مصطفى النحاس حول تقسيم المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين ، فما كان من اللجنة التنفيذية إلا القبول بذلك الحل احتراماً لتوسط النحاس واقتراحه على الرغم مما فيه من ضياع لجزء من حقوق المسلمين وفقاً لإحصاء عام ١٩٣٢ [٢].

ومن جانبه رفض البطريرك الماروني أنطوان عريضة اقتراح النحاس فأبرق في الثالث عشر من تموز عام ١٩٤٣ إلى رئيس الحكومة أيوب ثابت قائلاً " نقاوم كل سعي لتعديل قرارات حكومتكم العادلة بشأن الإحصاء ، وتوزيع المقاعد النيابية ونؤيد حكومتكم في موقفها التاريخي الشريف " [٣].

ونتيجة لإعلان لتلك المواقف اشتدت الأزمة السياسية اللبنانية والتي اتخذت طابعاً طائفياً ، فأصبحت البلاد على حافة حدوث حرب أهلية طائفية [٤] ، مما حدا ببعض اللبنانيين للتحرك وإيجاد حل للازمة من خلال عقد مؤتمر وطني تشترك فيه جميع الطوائف اللبنانية ، وابتدأ فيليب نقاش برئاسة وفد مسيحي بجولات إلى رؤساء الطوائف المسيحية والمطالبة بعقد مؤتمر عام كما التقى الوفد البطريرك الماروني أنطوان عريضة ، وأبدى موافقته على المشاركة في المؤتمر إلا إن المطران عبد الله ألخوري اعترض

---

[١] محمد جميل بيهم ، النزاعات السياسية ...، ص٧٤ ؛ حسان حلاق ، التيارات السياسية ...، ص١٧٢ .

[٢] سليمان تقي الدين ، التطور التاريخي ... ، ص٦١ ؛ محمد جميل بيهم ، قوافل ... ، ج٢ ، ص١١٢ .

[٣] نقلا عن محمد جميل بيهم ، قوافل ... ، ج٢ ، ص١١٣ ؛ حسان حلاق ، تاريخ لبنان ... ، ص٢٠٧ ؛ سليمان تقي الدين التطور التاريخي ... ، ص٦١ .

[٤] صلاح العقاد ، العرب والحرب ...، ص١١٢ ؛ زكي النقاش ، المصدر السابق ، ص٢٦ .

على ذلك بقوله " إن غبطته لن ينزل إلى بكركي ، لا يكفي أن يقول البطريرك قررت فهو ليس وحده هنا " [١] وبذلك فشلت فكرة إقامة مؤتمر يضم مختلف الطوائف اللبنانية [٢] .

وعلى غرار مؤتمر الطوائف الإسلامية عقدت الطوائف المسيحية مؤتمرها برئاسة البطريرك الماروني ، وقد أصر المؤتمر على تثبيت الامتيازات الطائفية للموارنة على العكس من مؤتمر الطوائف الإسلامية الذي طالب برفع الظلم وإقامة المساواة والعدل بين جميع الطوائف اللبنانية [٣] .

ويبدو أن استمرار المشاحنات والمشاورات الطائفية وعقد المؤتمرات الطائفية والتي كانت تنذر بعواقب وخيمة على البلاد ، والتي كانت تقام في وقت لم يسمح فيه بعقد الاجتماعات العامة تتفق ورغبة السلطات الفرنسية في تغذية تلك الاتجاهات من اجل إثارة الخلافات بين اللبنانيين وذلك يمكنها من فرض سلطاتها وسيطرتها على البلاد .

وبسبب إصرار المسلمين والمسيحيين على مواقفهما وتردي الأوضاع السياسية في البلاد من جهة ، وعدم نجاح حكومة أيوب ثابت في خلق التهيج الطائفي المطلوب في البلاد من جهة أخرى ، واجتيازاً لتلك الأزمة قام مندوب فرنسا العام في العشرين من تموز عام ١٩٤٣ بإقالة حكومة أيوب ثابت عن السلطة[٤].

وفي اليوم التالي أصدر المرسومان (٣٠٠ ، ٣٠١) ، فالأول قضى بتأليف حكومة مؤقتة من رئيس للجمهورية يعاونه في مهمته أمين سر للدولة ، وأمين سر معاون للإشراف على الانتخابات النيابية ، في حين تم في المرسوم الآخر تعيين الأرثوذكسي بتروطراد رئيسا للحكومة يعاونه عبد الله بيهم أميناً للسر وتوفيق عواد نائباً له[٥].

---

[١] نقلا عن علي محمد الأغا ، المصدر السابق ، ص٩٤ ؛ حسان حلاق ، تاريخ لبنان ... ، ص٢٠٨ .
[٢] حسان حلاق ، التيارات السياسية ...، ص١٧٢ .
[٣] المصدر نفسه ، ص١٧٣ .
[٤] مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال ...، ص١٣٧ ؛ سليمان تقي الدين ، المسألة الطائفية ...، ص٢٩٦ .
[٥] د.ك.و ، م/٣١١/٣٦٦، كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية أ/ ١١/ ٦/ ٨١٥ ، ١٩٤٣/٧/٢٢ ، و١٦ ، ص٢١ .

ومن جانب آخر فان تلك الحكومة كان عليها إيجاد الحلول اللازمة للمسائل المعلقة في البلاد ، وفي مقدمتها حل الأزمة بين المسلمين والمسيحيين حول تحديد النسبة بينهما في المقاعد البرلمانية وكذلك تحديد موعد الانتخابات النيابية وموعد للإحصاء العام للسكان ، إلا أنها عجزت عن حل تلك الأمور وذلك بسبب إصرار الطرفان على موقفيهما[١] .

وعلى اثر ذلك طلب الجنرال هيللو من الوزير البريطاني المفوض الاشتراك في إيجاد حل للازمة ، فأبدى موافقته وتوجه إلى بكركي للتفاوض مع البطريرك الماروني ، والذي كان متشدداً في موقفه ، ومن ثم زار مفتي الجمهورية في بيروت واجتمع بأعضاء اللجنة التنفيذية وتباحث معهم على ضرورة إنهاء الأزمة[٢].

ومن جانبه اقترح الجنرال سبيرس عليهم أن يكون عدد المقاعد في المجلس النيابي الجديد (٥٥) مقعدا تكون حصة المسيحيين فيها (٣٠) مقعداً مقابل (٢٥) للمسلمين[٣] ، ووافق المسلمون على ذلك الحل على شرط أن يجري تعديله فيما بعد وإجراء إحصاء عام للسكان خلال العامين القادمين ، مع التأكيد على الزيادة الكبيرة التي طرأت على إعداد المسلمين خلال عام ١٩٤٣ عمّا كانت عليه قبل عشرة سنوات [٤].

وبناءً على ذلك اصدر الجنرال هيللو في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٤٣ المرسوم رقم(٣١٢) والذي نصت المادة الأولى منه على إن المجلس النيابي الجديد يتألف من (٥٥) نائباً [٥] ، في حين حددت المادة الثانية منه على توزيع المقاعد النيابية بنسبة (٣٠) مقعداً للمسيحيين (٢٥) مقعداً للمسلمين ، إي بنسبة (٦) نواب للمسيحيين و (٥) نواب للمسلمين ، وكان التوزيع على النحو الأتي (١٨ للموارنة ، ١١ للمسلمين السنة ، ١٠ للمسلمين الشيعة ، ٦ للروم الأرثوذكس ، ٤ للدروز ، ٣ للروم الكاثوليك ، ٢ للأرمن

---

(1)E.Rabbath, Op .Cit , p.429 .

[٢] يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص١٠٧٢.

[٣] د.ك.و ، م/٣١١/٢٦٨٠، كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم ١٢٦٣/١٨٣٣/١٨٣٣ ٢٨/ ٧ /١٩٤٣ ، و٦٩ ، ص١٥ .

[٤] حسان حلاق ، التيارات السياسية ...، ص١٧٦ .

[٥] العراق (جريدة) ، العراق ، العدد ٦٣٦٧ ، ٢/ ٨/ ١٩٤٣ .

، ١ للأقليات) كما نصت المادة الثالثة منه على إجراء تعداد عام للسكان خلال مدة لا تتجاوز السنتين من صدور القرار ، وقد أرفق الجنرال هيللو مع ذلك المرسوم نداءً إلى اللبنانيين جميعاً جاء فيه " إن الحل هو ذو صفة مؤقتة لا غاية له سوى أن يمكنكم من الدخول بدون إمهال في وضع شرعي دستوري ، ويبقى للمجلس الذي ستنتخبونه انتخاباً حراً مهمته تعيين طرق تمثيلكم الوطني في المستقبل وعلاوة على ذلك انه من الواجب أن يجري إحصاء عام لأهالي لبنان في مدة لا تتجاوز سنتين ، ويمكن حينئذ وفقاً لنتيجة الإحصاء إجراء انتخابات إضافية لإدخال التعديل اللازم على تأليف المجلس"[١] .

وفي اليوم ذاته اذاع الجنرال سبيرس نداء آخر إلى اللبنانيين جاء فيه "إن الحل الذي اعتمد عليه حضرة السفير هيللو يبدو لي منصفاً للغاية ... إن عدم قبول المسيحيين باقتراح هيللو سيعرضهم لفقدان عطف الدول الديمقراطية عليهم ، وان المسيحيين ليسوا هم وحدهم الذين لهم آمال ومطالب ، بل إن المسلمين لهم آمال ومطالب واسمحوا لي وانأ المسيحي أن احيي الطريقة التي ضحت بها الطائفة الإسلامية بوجهة نظرها لصالح لبنان الوطن المشترك والبلد الذي يحبه الجميع على السواء ..." [٢] .

ومن جانب آخر رفض المسيحيون ولاسيما الموارنة ذلك الحل وعدوه مجحفاً بحقهم واعدوا تدخل مصطفى النحاس أمراً غير مقبول لأن ذلك يعد تدخلاً في شؤون لبنان الداخلية ، ولذلك قام رئيس الدولة بتروطراد بإرسال رسالة إلى البطريرك الماروني طلب فيها الموافقة على الحل الذي اتخذه المندوب العام على اعتبار إن ذلك الحل يحفظ حقوق جميع الطوائف بفضل الإحصاء الذي سيقام في وقته المحدد [٣] .

فأجاب البطريرك الماروني على تلك الرسالة قائلاً " نعم لقد أظهرت الأوساط المسيحية كثيراً من التحفظ والخشية ... اعتقاداً منها بالإجحاف اللاحق بها ، ولكننا

---

(١) د.ك.و، م ، ٣١١\٣٦٦ ، كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية في بغداد أ\١١\٦\٩٤٤، ١١\٨\١٩٤٣، و٧، ص١٦ .

(٢) نقلا عن محمد جميل بيهم ، النزاعات السياسية ..،ص٧٧-٧٨ .

(٣) حسان حلاق ، التيارات السياسية ...، ص ١٧٥-١٧٦ .

بالرغم من ذلك وحباً بالمصلحة اللبنانية أن نترك البت في هذا الأمر للمجلس المقبل المنتخب من الأمة على أن يصل كل ذي حق إلى حقه ، ... "[١].

وعليه فقد أصدرت الحكومة مرسوماً حددت فيه موعد لإجراء الانتخابات النيابية وعلى مرحلتين الأولى في التاسع والعشرين من آب ، والثانية في الخامس من أيلول عام ١٩٤٣ [٢] ، على أن ينعقد المجلس خلال خمسة عشر يوماً لانتخاب رئيساً له ورئيساً للجمهورية [٣] .

المبحث الثالث: الانتخابات النيابية والبيان الوزاري:

(١) نقلا عن محمد جميل بيهم ، النزاعات السياسية...، ص ٧٩ .

(٢) الأهرام ، العدد ٢١٠٩٧ ، ١٩٤٣\٨\٨ .

(٣) بيار زيادة ، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق ، بيروت ، ١٩٨١، ص ٧٦ .

أولا :- الانتخابات النيابية لعام ١٩٤٣ :

لقد أثارت مسألة الانتخابات النيابية اللبنانية خلافاً بين المفاهيم الفرنسية والبريطانية لها ، فالسلطات الفرنسية لم تكن راغبة في إجراءها مبكرةً خوفاً من فوز الوطنيين فيها فيشكل ذلك تهديداً للمصالح الفرنسية وإحراجاً لموقفها ، في حين كانت بريطانيا ترى ضرورة إجرائها ، وذلك بسبب فائدتها للحلفاء ، في كسب الحرب من جهة ومساهمتها في هدوء الأوضاع في البلاد واستقرارها من جهة أخرى ، أما بالنسبة للبنانيين فأيدوا إجراء انتخابات مبكرة في البلاد على اعتبار إن مسألة إجرائها أمر لابد منه من اجل تشكيل حكومة دستورية تمثل الشعب[١].

ومن جانبه فقد أيد البطريرك الماروني إجراء انتخابات مبكرة ، لكنه اشترط موافقته على وجوب أداء المرشحين قبل خوض الانتخابات قسم الإخلاص إلى استقلال لبنان التام عن الدول المجاورة له[٢] ، فكان تخوفه من نجاح دعاة العروبة في تلك الانتخابات ، لذلك وجه بتلاوة ندائه في الكنائس والأديرة لانتخاب المعادين لفكرة الوحدة العربية ، وان لا يقترع إلا للمرشحين المعروفين بحبهم وولائهم للبنان[٣].

وبعد حل أزمة المرسومين ٤٩ و٥٠ ،وتحديد موعد الانتخابات قابل الجنرال كاترو قبل مغادرته البلاد أعضاء الكتلة الدستورية ، فأكد لهم إن السلطات الفرنسية على أتم الحياد في الانتخابات [٤] ، إلا إن أعمال الفرنسيين بصورة عامة وتصرفاتهم لا تتناسب مع أقوالهم ، وعملت المندوبية الفرنسية دائماً على دعم الكتلة الوطنية ، والتي لم يكن لها برنامجاً سوى مقاومة الكتلة الدستورية ، فعمدت السلطات الفرنسية القيام بعدة إجراءات ، فقامت بتوزيع محضر مزور ادعوا فيه إن الكتلة الدستورية قررت اتحاد لبنان بالبلاد

---

[١] باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣...، ص ٩٧ .
[٢] محمد رجائي ريان ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .
[٣] محمد جميل بيهم ، النزاعات السياسية ... ، ص ٢١-٢٢ .
[٤] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٥٥ ؛ زكي النقاش ، المصدر السابق ، ص٤٦ .

العربية ، كما أنها منعت العديد من المرشحين الأقوياء من الانضمام إلى قائمة الكتلة الدستورية [١] .

وأمام ذلك اتخذت الانتخابات طابعاً جديداً تمثل بالصراع بين أنصار عزل لبنان عن محيطه العربي من جهة ، والمؤيدين لانضمام لبنان للاتحاد العربي من جهة أخرى ، زيادة على إن الانتخابات اتخذت مظهراً سياسياً وليس طائفياً ، وذلك بسبب وجود عناصر من مختلف الطوائف الرئيسة ضمن صفوف الكتلتين المتصارعتين ، فضلاً عن انقسام السياسيين اللبنانيين ما بين مؤيد للسياسة العربية والبريطانية ، وما بين مؤيد للسياسة الانعزالية والفرنسية [٢] .

ومن جانب آخر فأن الوزير البريطاني المفوض الجنرال سبيرس قد اصدر بياناً رحب فيه بإجراء الانتخابات وعن أمله في أن تكون حرة ومثمرة ، كما انه دعا إلى إجرائها في أجواء من الحرية والتعاون المخلص [٣] .

وهكذا بدأت الاستعدادات المكثفة للمرشحين للانتخابات ، فنشطت الكتلة الوطنية في مختلف المناطق التي تدعمها فرنسا ، في حين حصلت الكتلة الدستورية على الدعم والمساندة البريطانية لها [٤] ، فاعتمدت الأحزاب السياسية حملاتها الانتخابية بعقد سلسلة من الاجتماعات في المناطق الانتخابية فتبادل الحزبان الرئيسان التهم بينهما ، فالدستوريون اتهموا الكتلة الوطنية بخضوعها واستسلامها للفرنسيين،وأنهم ضحوا بمصلحة البلاد من اجل الحصول على مساعدتهم وان قوات الأمن الفرنسية سخرت امكانياتها ووزعت الأموال تأميناً لفوز مرشحيهم ، في حين اتهمت الكتلة الوطنية ، الدستوريين بأنهم مرشحوا بريطانيا ، وان البريطانيين وعلى رأسهم الجنرال سبيرس قد استخدموا كل الوسائل لإنجاح مرشحي الكتلة الدستورية ، وان بشارة ألخوري تلقى أموالاً طائلة من مصطفى النحاس أثناء وجوده في مصر للاتفاق على الانتخابات ،

---

[١] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٥٥ .
[٢] حسان حلاق ، التيارات السياسية ...، ص ٩٩ .
[٣] اللايدي سبيرس ، المصدر السابق ، ص٧٧ .
[٤] حسان حلاق،التيارات السياسية...،ص٩٨ ؛ الأهرام، العدد ٢١٠٩٦ ، ٦ / ٨ / ١٩٤٣ .

وبالمقابل تعهد ألخوري بتوجيه سياسة لبنان توجيهاً عربياً[١] ، وقد كتب اسكندر الرياشي عن تدخل الجنرال سبيرس في الانتخابات النيابية ومن ثم انتخابات رئاسة الجمهورية كان الانكليز يحمون بشارة ألخوري شخصياً ، ويحمون كتلته الدستورية التي وضعوا عليها أوراقهم ، فكان من الطبيعي أن تساير بريطانيا بشارة ألخوري وقائمته ، ومع هذا فأن الفارق كان إن البعثة البريطانية كانت تعمل وراء الكواليس. [٢] .

وبعد إعلان موعد الانتخابات النيابية دبَّ نشاط واسع في المناطق اللبنانية ، فتشكلت قوائم المرشحين وبدأت تقارير الضباط السياسيين البريطانيين المتواجدين في المناطق الانتخابية تصل إلى المفوضية البريطانية ، فغطت الأحداث التي صاحبت تلك المعركة ، فمثلاً في موضوع تدخل السلطات الفرنسية في تشكيل إحدى قوائم بيروت ، أدى ذلك إلى سخط كبير لدى الرأي العام بسبب التدخل الفرنسي الواضح في تشكيل القوائم الانتخابية ، فالقسم السياسي في المندوبية الفرنسية اصدر تعليماته إلى المستشارين في صيدا وطرابلس للتدخل بصورة مباشرة في الانتخابات[٣] .

ومن جانب آخر اتهمت السيدة سبيرس المندوب العام وأركان المندوبية الفرنسية التدخل في سير العملية الانتخابية ، فعملوا على تعبئة رجال الدين الموالين لهم ، وأرسلوا رجال الأمن الفرنسي إلى المناطق الانتخابية قبل أسبوع من بدء الانتخابات للتأثير على الناخبين وتهديدهم وشراء أصواتهم ، ولكن هذه التهم لم تكن مقتصرة على الفرنسيين وإنما شملت البريطانيين أيضاً ، فقيل إن البريطانيين أنفقوا خمسين مليون فرنك على الانتخابات ، كما إن الجنرال سبيرس شوهد وهو يجوب الجبال ويحمل أكياساً من الذهب [٤] .

ويبدو أن تدخل المندوبية الفرنسية في تلك الانتخابات من أجل ضمان فوز أنصارها ومؤيدها ومن ثم يكون ذلك ممهداً لها لعقد معاهدة تعطيها مركزاً ممتازاً ومواقع

---

[١] يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص ١٠٧٦ ، أنيس صايغ ، المصدر السابق ، ص١٥٦ .
[٢] اسكندر الرياشي ، الأيام ... ، ص٥٣٧-٥٣٨
[٣] محمد رجائي ريان ، المصدر السابق ، ص ٨١-٨٢ .
[٤] اللايدي سبيرس ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

إستراتيجية في لبنان على العكس من الكتلة الدستورية والتي كانت تطالب الحلفاء بجعل الاستقلال الذي أعلن عند دخولهم البلاد استقلالاً صحيحاً .

ولذلك توجهت الأنظار نحو الانتخابات ونتائجها والتي ستكون لها قوة التحكم بمركز فرنسا في لبنان في ظل النفوذ البريطاني الواضح ، وكذلك دخول الولايات المتحدة إلى المنطقة محور الاستقطاب الذي كان تشكله سوريا ولبنان [١] .

وأمام ذلك بدأت الانتخابات النيابية اللبنانية في موعدها المحدد ، فامتازت المعركة الانتخابية في جبل لبنان بحدتها وشدة التنافس فيها وفاقت في ضراوتها المناطق الأخرى[٢] ، فالتدخل الفرنسي فيها كان واضحاً وأدى ذلك إلى احتجاج الجنرال سبيرس لدى المندوب العام جان هيللو ، والذي أنكر تدخلهم في الانتخابات موجهاً بالمقابل اتهاماً مباشراً إلى البريطانيين بتدخلهم أيضاً [٣] .

أعلنت نتائج الانتخابات في السادس من أيلول عام ١٩٤٣ ، والتي جرت تحت إشراف لبناني – فرنسي – بريطاني [٤] ، فأسفرت عن تفوق العناصر الوطنية المعادية لفرنسا مع أقلية موالية للفرنسيين [٥] ، فعدت فوز الدستوريين في لبنان انتصاراً للحركة الوطنية المنادية بالاستقلال وضربة شديدة للنفوذ الفرنسي في الشرق[٦] وقد أشار بشارة ألخوري إلى نتائج الانتخابات بقوله " كانت مرضية للاستقلاليين في جميع مناطق البلاد سوى منطقة جبل لبنان " [٧] ، وظل اغلب النواب السابقين في المجلس الجديد ، ولكن حصل تغير في مواقفهم وذلك بتبدل ولائهم عن الفرنسيين وتحولهم نحو البريطانيين [٨] ،

---

(١) غسان احمد عيسى ،العلاقات اللبنانية–السورية ، شركة المطبوعات ،بيروت ، د.ت ، ص١٢٧ .
(٢) الأهرام ، العدد ٢١١٠٧ ، ١٩ \ ٨ \ ١٩٤٣ .
(٣) حسين حمد صولاغ ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
(٤) كمال صليبي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ ؛ ملحم قربان ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .
(٥) محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .
(٦) Hourani, Op.Cit, p.257.
(٧) بشارة ألخوري ، المصدر السابق ،ج١، ص ٢٥٧ .
(٨) مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال ... ، ص ١٤٧ .

كما إن الأموال البريطانية والفرنسية لعبت دوراً مهماً في تقرير نتائج الانتخابات وفقاً لمصلحة كلاً منهما [١] .

وفي تلك الأثناء ، أصدرت الحكومة اللبنانية المؤقتة مرسوماً يقضي بدعوة المجلس النيابي الجديد للانعقاد بدورة استثنائية في الحادي والعشرين من أيلول عام ١٩٤٣ لانتخاب رئيساً له ، ورئيساً للجمهورية ، وبحث برنامج الحكومة الدستورية والتصويت عليه[٢].

ومن جانب آخر بدأت المعركة الانتخابية الثانية والمتمثلة بانتخابات رئاسة الجمهورية ، والتي استمر فيها التنافس البريطاني الفرنسي بشكل واضح ، فالسلطات الفرنسية دعمت مرشحها أميل ادة والذي اخذ بدوره يناور وذلك بطرح بعض الأفكار العربية والوحدوية من اجل إيهام النواب الوحدويين واستمالتهم للتصويت لصالحه في الانتخابات الرئاسية [٣] ، في حين ساندت بريطانيا مرشحها بشارة ألخوري والذي أكد على استعداده للتعاون مع الدول العربية في حالة فوزه في الانتخابات [٤] ، وقد نفى بشارة ألخوري اتصاله بالبريطانيين بقوله "إن السلطات الفرنسية أصرت على مخاصمتي ، ولم اجر أي اتصال مباشر بالسلطات البريطانية وكل ما كنت اعرفه أنها كانت لا تنظر إلى أميل ادة بعين الرضى " [٥] ، وساندت الفئات الإسلامية في لبنان وسوريا بشارة ألخوري ، في حين دعمت وأيدت المؤسسات المارونية أميل ادة [٦] .

ولقد استأثرت انتخابات رئاسة الجمهورية باهتمام الوزير البريطاني الجنرال سبيرس من جهة ، والمندوب العام الفرنسي من جهة أخرى ، وبعد مناورات سياسية طويلة وصراع بين النفوذيين البريطاني والفرنسي [٧] ، واشتداد التنافس بينهما ، طرح

---

[١] يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص ١٠٨٢
[٢] الأهرام ، العدد ٢١١٣٠ ، ١٥\٩\١٩٤٣ .
[٣] حسان حلاق ، تأريخ لبنان ... ، ص ٢٢٥ .
[٤] احمد خليل محمودي ، المصدر السابق ، ص٥٤ .
[٥] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٥٨ .
[٦] أنيس صايغ ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .
[٧] كميل شمعون ، المصدر السابق ، ص٢٣ ، وهبب أبي فاضل ، المصدر السابق ، ص٢٩٠ .

البريطانيون فكرة ترشيح مرشح آخر كحل يرضي الطرفين وعرض ذلك الاقتراح على الفرنسيين ، وطرح البريطانيون اسم كميل شمعون [١] ، إلا إن الفرنسيين رفضوا ذلك ، بسبب أنهم كانوا يدركون جيداً العلاقة الحميمة بين كميل شمعون والبريطانيين [٢] ، ولذلك أوضح المندوب العام الفرنسي لبشارة ألخوري "إن كميل شمعون هو خويصة الانكليز ، وأنا اطلب باسم فرنسا منك أن ترجع عن تنازلك لمصلحته " [٣] .

ويبدو إن اللعبة البريطانية قد نجحت والتي أرادت من خلالها الضغط على السلطات الفرنسية من اجل إجبارها على الموافقة بقبول ترشيح بشارة ألخوري لكونها كانت تعرف مسبقاً بعدم موافقة الفرنسيين على ترشيح كميل شمعون .

وفي الحادي والعشرين من أيلول عام ١٩٤٣ عقد المجلس النيابي الجديد أول واخطر جلسة كان يتوقف عليها مصير لبنان [٤] ، وترأسها النائب جورج زوين وكان احد أركان الكتلة الوطنية واكبر الأعضاء سناً ، فألقى خطاباً في المجلس دعا فيه إلى العمل لتعزيز استقلال لبنان والكف عن المنافسات والمشاحنات الكلامية والتوجه إلى خدمة الشعب [٥] .

وعملا بأحكام المادة (٤٤) من الدستور باشر المجلس النيابي بانتخاب رئيساً له ، فأنتخب صبري حمادة [٦] ، وحصل على ٣٩ صوتاً من أصل ٤٧ صوتاً ، وتعهد في خطابه أن يكون لجميع النواب صادقاً وميزاناً بين مختلف الأحزاب ومراعياً لنصوص القوانين والأنظمة وحريصاً على تطبيقاتها [٧] .

---

[١] كميل شمعون :ولد في دير القمر عام ١٩٠٠ ثم درس الحقوق في المدرسة اليسوعية ، ثم أصبح نائباً في المجلس النيابي منذ عام ١٩٣٤واستمر حتى عام ١٩٦٤ ،وهو احد أركان الكتلة الدستورية ، وشغل عدة مناصب وزارية منذ عام ١٩٣٧ ولغاية عام ١٩٤٣،شغل عام ١٩٤٧ منصب سفير لبنان في لندن ،رئيس الوفد اللبناني إلى هيئة الأمم المتحدة للفترة من١٩٤٥–١٩٤٧،انتخب رئيساً للجمهورية في ٢٣ من أيلول عام١٩٥٢ وانتهت مدة الرئاسة في ٢٣ أيلول عام ١٩٥٨ .للمزيد ينظر: محمد سكير، المصدر السابق.

[٢] هدى شحود طبارة ، المصدر السابق ، ص٩٨ .

[٣] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ،ج١ ، ص ٢٦١ .

[٤] منير تقي الدين ، لبنان ماذا ...؟ ، ص ٤٠ .

[٥] الأهرام ، العدد ٢١١٣٦ ، ٢٢ / ٩/ ١٩٤٣ .

[٦] صبري حمادة : ولد في بعلبك عام ١٩٠٢ ، ترأس مجلس النواب مرات عديدة ، شغل عدة مناصب وزارية ، عين نائباً لرئيس الوزراء ، ووزير الداخلية في حكومة رياض الصلح عام ١٩٤٦ ، توفى عام ١٩٧٢ . عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٥٥ .

[٧] م.م.ن ، محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني والمنعقدة بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٤٣ .

ومن جانب آخر ووفقاً لأحكام المادة (٣٥) [١] من الدستور اللبناني جرت انتخابات رئاسة الجمهورية من قبل المجلس النيابي ، وانتهت بانتخاب بشارة ألخوري بأغلبية ٤٤ صوتاً بعد أن وجدت ثلاث ورقات بيضاء [٢] ، فأعلن رئيس المجلس عن انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية [٣] .

وقد عُدَّ انتخاب بشارة ألخوري لرئاسة الجمهورية نصراً كبيراً للقومية العربية في لبنان وهزيمة كبيرة للنفوذ الفرنسي [٤] ، ودليلاً على إن لبنان أصبح مستعداً لاعتناق مبدأ التعاون مع الدول العربية واجتناب العزلة ، فضلاً عن إن ذلك الانتخاب يُعد نجاحاً آخر للسياسة البريطانية على السياسة الفرنسية [٥] ، وقد عَّد الجنرال كاترو نجاح بشارة ألخوري نتيجة للاتفاقات التي عقدت بين الزعامات العربية والسورية وليس نتيجة لاتفاقه مع زعماء المسلمين اللبنانيين[٦] واستقبل الشعب اللبناني انتخاب بشارة ألخوري بترحيب واسع وخرجت المظاهرات الكبيرة في البلاد وتأكد لدى الأغلبية بأنه سيتبع سياسة وطنية معتدلة مبنية على التحرر التدريجي من السيطرة الفرنسية [٧] .

وكانت سياسة بشارة ألخوري قائمة منذ البداية على أساس إن لبنان مهما كان طابعه مسيحي ، فهو بلد إسلامي أيضاً ، وعدد المسلمين فيه يساوي عدد المسيحيين وعلى الزعيم السياسي المسيحي أن يذكر تلك الحقيقة لنفسه وللمسلمين أيضاً حتى يكونوا له أصدقاءً وأنصاراً ، فكان ذلك الأسلوب السلاح الأقوى الذي استخدمه بشارة ألخوري ضد منافسه أميل ادة [٨] ، وفي خطابه أمام المجلس النيابي في الحادي والعشرين من أيلول عام ١٩٤٣ قال " هذا الوطن اللبناني الذي نضع حبه فوق كل شيء ، والذي يجب أن

---

[١] المادة (٣٥) وتنص على إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعد هيئة انتخابية لا هيئة تشريعية ، ويترتب علية الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أي عمل آخر . للمزيد ينظر: احمد زين ، المصدر السابق.

[٢] ينظر الملحق رقم (١) والمتعلقة بانتخاب بشارة ألخوري رئيساً للجمهورية.

[٣] م.م.ن. ، محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني ، المنعقدة بتأريخ ٢١ أيلول عام ١٩٤٣.

[٤] أمين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين ، دار الهلال ، د.م ، د.ت، ص ١٠٨ .

[٥] محمد جميل بيهم ، قوافل ... ، ج٢ ، ص ١١٥ .

(6)G.catroux, Op.Cit, p. 259 .

[٧] محمد رجائي ريان ، المصر السابق ، ص٨٣ .

[٨] اسكندر الرياشي ، قبل وبعد١٩١٨ ــ ١٩٤١ ، مطابع دار الحياة ، بيروت ، ١٩٥٣ ، ص ٢٢٦ .

يظل للبلدان المحيطة به جاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون يسودها الود والتعاون ، وان لبنان لفخور بأنه كان على مر العصور معقلاً من معاقل الحريات الأساسية والثقافية الخالصة ، ولكل لبناني أن يعتز به ، ..." [١] ، كذلك أكد على التفاهم الضمني بين المسلمين والمسيحيين على تحقيق استقلال لبنان وسيادته الكاملة وغير المقيدة لمصلحة أي دولة من الدول الأجنبية ، على أن تقوم على أساس التوازن فيما بينهما والإنصاف في توزيع المناصب الوزارية والوظائف العامة بين مختلف الطوائف الكبرى ، وقد ارتكزت سياسته على التعاون مع الدول العربية ، وقد عَّد ذلك من البوادر الأولى لظهور الميثاق الوطني اللبناني[٢] .

وقد ذكر بشارة ألخوري بأنه سبق وأن صمم على تولي رئاسة الوزارة رجل له مكانة مميزة في لبنان ، ويتمتع بقبول عربي ، وله مقدرة سياسية كبيرة وذكاء مثيراً وإقداماً نادراً [٣] ، وقد كان يقصد بذلك رياض الصلح[٤] .

وفي الخامس والعشرين من أيلول عام ١٩٤٣ اصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بتعيين رياض الصلح ، رئيساً للوزارة [٥] ، وقد عرفت تلك الوزارة بوزارة الاستقلال الأولى [٦] .

---

[١] بشارة ألخوري ، خطب الرئيس الشيخ بشارة خليل ألخوري في مراحل الجهاد والاستقلال ، ٢١ أيلول سنة ١٩٤٣ – ١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ ، بيروت ، ١٩٤٧ ، ص ١١ .

[٢] ادمون رباط ، الوسيط ...، ص ٤٣٤ ؛ هدى شحود طبارة ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

[٣] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٧ .

[٤] رياض الصلح : ولد عام ١٨٩٣ في مدينته صيدا ، درس الابتدائية الثانوية في كلية العثمانية ، درس الحقوق في باريس ، اشترك في تأليف الحزب الحر وحزب الائتلاف انتخب عام ١٩٤٣ نائباً عن جبل لبنان ، تولى رئاسة الحكومة لست مرات ، اغتيل في ١٦ تموز عام ١٩٥١ أثناء زيارته للأردن . للمزيد ينظر : سعد محسن العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ٢٠٠١.

[٥] ينظر ملحق رقم (٢) ، والمتعلقة بتعيين رياض الصلح رئيساً للوزارة .

[٦] وزارة الاستقلال الأولى : تألفت من رياض الصلح رئيساً للوزراء ووزيراً للمالية ، وحبيب أبو شهلا نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعدلية والمعارف ، وسليم تقلا وزيراً للخارجية والأشغال العامة ، وكميل شمعون وزيراً للداخلية والبرق والبريد ، ومجيداً ارسلان وزيراً للدفاع والزراعة والصحة ، وعادل عسيران وزيراً للتموين والتجارة والصناعة . د.ك.و ، م/٣١١/٢٦٤٨ ، الانتخابات اللبنانية ، كتاب وزارة الخارجية المرقم ش/٨٣٢١/٨/٢٣٣/٢٣٣ ، ١٩٤٣/٩/٢٩، و٣٩، ص٦١ .

وقد اشتركت الطوائف اللبنانية الرئيسة [١] ، في تأليف الوزارة ، فبرز إلى الوجود لبنان تشترك فيه الطوائف المسيحية والإسلامية اشتراكاً تاماً في تقرير مصيره [٢] ، وقد وصف القنصل الأمريكي في بيروت تلك الحكومة بأنها أول وزارة دستورية مستقلة [٣] .

ويعد اختيار رياض الصلح لتأليف الوزارة بداية عملية للميثاق الوطني فكان لذلك الاختيار العديد من الاعتبارات ، فرياض الصلح معروف بسجله العربي والقومي ومواقفه المعادية للانتداب الفرنسي [٤] ، ناهيك بان تكليفه برئاسة الحكومة جاء دون استشارة المندوبية الفرنسية ، وحال تسلمه الوزارة الجديدة لم يقم بزيارة المندوب العام الفرنسي ، وذلك الأمر كان خلافاً للعرف الذي كان سائداً في لبنان عند تشكيل الحكومات [٥] .

ومن جهة أخرى فان بريطانيا وفرنسا وقفتا معاً ضد تكليف رياض الصلح بتأليف الوزارة ، فأبدى الجنرال سبيرس تحفظه على ذلك ؛ لان الحكومة البريطانية كانت تدرك جيداً إن رياض الصلح لا يتماشى مع السياسة البريطانية في لبنان والمنطقة العربية ، في حين رأت فيه السلطات الفرنسية خطراً يهدد الانتداب الفرنسي ، وقد أثبتت الأحداث فيما بعد صحة تلك المخاوف [٦] .

ثانياً : البيان الوزاري (وثيقة الاستقلال) :

---

[١] الطوائف اللبنانية الرئيسة (الموارنة ، السنة ، الشيعة ، الروم الأرثوذكس ، الروم الكاثوليك ، والدروز) Zideh, Op.Cil,p.72 .

[٢] سامي الصلح ، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص١٠٠ .

[٣] جاسم محمد خضير ، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣ – ١٩٧٥ ، دراسة تاريخية وثائقية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٧ .

[4] Longrigg, Op . Cit, p280 .

[٥] بيار زيادة ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

[٦] حسان حلاق ، التيارات السياسية ... ، ص ١٧٨ .

في السابع من تشرين الاول عام ١٩٤٣ أذاع رياض الصلح البيان الوزاري على المجلس النيابي لنيل ثقته ، وقد عرف ذلك البيان بوثيقة الاستقلال [١] ، فأوضح فيه سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ، وأكد على إن الاستقلال الحقيقي والسيادة الوطنية والمحافظة على الكيان اللبناني هي من أهم القضايا التي تواجه حكومته[٢] ، وقد عَّد ذلك البيان المرتكز الثاني الذي استند عليه الميثاق الوطني اللبناني بعد خطاب رئيس الجمهورية بشارة ألخوري أمام المجلس النيابي أثناء توليه رئاسة الجمهورية [٣] .

وقد جاء في البيان " إن العهد الذي يدخله لبنان اليوم ، عهد دقيق خطير لم يستقبل مثله من قبل عهد تطلع إليه أحراره زماناً طويلاً فهو عهد الاستقلال وسيادة وعزة وطنية توفرت له العوامل والإمكانات التي تجعله استقلالاً صحيحاً ... وعلينا قبل كل شيء أن ننظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعياً ، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة " [٤] ، وأضاف قائلاً " من أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها ، فان هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة ، وتشوه سمعة لبنان من جهة أخرى ، فضلاً عن أنها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني ، وقد شهدنا كيف إن الطائفية كانت في بعض الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة ، كما كانت أداة لأهانة الحياة الوطنية في لبنان اهانة يستفيد منها الاستعمار ونحن واثقون متى ما غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على إلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن " [٥] ، فضلاً عن إن البيان حدد الخطوط العريضة لسياسة لبنان العربية "فموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتأريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه ، وستقبل الحكومة على

---

[١] احمد طربين ، الوحدة العربية ...،ص ٣١٣ .
[٢] نيقولاي هوفهانسيان ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .
[٣] ادمون رباط ، الوسيط ...، ص ٤٣٨ .
[٤] م.م.ن ، محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني ، العقد الاستثنائي ، والمنعقدة بتأريخ ١٩٤٣\١٠\٧ .
[٥] النهار العربي والدولي (جريدة) ، فرنسا ، عدد خاص بذكرى استقلال لبنان ، ١٩٨٢\١١\٢٢ .

إقامة هذه العلاقات على أسس فنية تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة ، فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان ، إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون ، نحن لا نريده للاستعمار إليهم ممراً ، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً ،..." [١] ، وكما تضمن برنامج الوزارة الجديدة الحد من صلاحية المستشارين الفرنسيين ، وجعل اللغة العربية الرسمية الوحيدة في دوائر الدولة ، وضرورة تسلم اللبنانيين إدارة الجيش والكمارك وبعض المصالح المشتركة زيادة على ذلك تناول البيان الوزاري قانون الانتخابات في البلاد ، فرأت الحكومة إن هذا القانون فيه الكثير من الأخطاء التي كانت واضحة للعيان ، وكانت سبب شكاوي متعددة ومطالبة بتعديل قانون الانتخابات تعديلاً يضمن أن يأتي التمثيل الشعبي اصح وأكثر انطباقاً مع رغبة اللبنانيين ، فاعتقدت الحكومة إن إصلاح ذلك القانون يحقق العدالة بين جميع أبناء الوطن دون تميز بينهم [٢] ، وتطرق البيان أيضاً إلى الإحصاء العام والاهتمام به لضمان تمثيل شعبي صحيح ، فدعا إلى إجراء إحصاء عام شامل ، كما حدد البيان علاقة لبنان مع فرنسا وبقية دول الحلفاء ومساهمة لبنان معهم في بناء عالم يسوده السلام [٣] ، ومن جانبه دعا رياض الصلح النواب للتعاون من اجل إصلاح الدستور ليتلائم مع معنى الاستقلال وضرورة التخلص من بعض المواد التي تتعلق بالانتداب[٤] ، فخاطبهم قائلاً ً " فسنبادر نحن وانتم متعاونين إلى إصلاح الدستور اللبناني ، بحيث يصبح ملائماً كل الملائمة لمعنى الاستقلال الصحيح ، فان حضرتكم تعلمون إن في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال ، وفيه ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسير شؤونه ، وستعمد الحكومة حالاً فتطلب من مجلسكم الكريم أن يجري

---

[١] نقلا عن حليم أبو عز الدين ، سياسة لبنان الخارجية ، قواعدها ، أجهزتها ، وثائقها ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص٦٢ .
[٢] الأنوار (جريدة) ، لبنان ، عدد خاص بذكرى استقلال لبنان في ١٩٨١\١١\٢٢ .
[٣] النهار ، العدد ٢٧٧٠ ، في ١٩٤٣\١٠\٩ .
[٤] هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ، ص ٨٧

فـي الدسـتور التعـديلات التـي تجـرده مـن هـذه القيـود فيصـبح دسـتور دولـة مسـتقلة تمـام الاستقلال " [1] .

وقد قوبل ذلك البيان بالهتـاف الطويـل مـن قبـل أعضـاء المجلـس النيـابي والـذي كانـت فيه الأكثريـة لصـالح المسيحيين ، فمنح المجلس ثقتـه لصـالح الحكومـة بالإجمـاع باستثناء النائب الفرد نقاش الذي امتنع عن التصويت [2] ، وقد وصـف الرئيس بشارة ألخوري ذلك البيان بأنه " كان رائعاً وقد وردت فيه مقاطع من حقهـا أن تكتـب بمـاء الـذهب ، واهـم مـا استدعى الانتباه فيه ما قيل بشأن تعديل الدستور بحيث يصبح ملائمـاً كل الملائمـة لمعنـى الاستقلال الصحيح " [3] .

ومما سبق نجد بان التقارب بين رياض الصلح وبشارة الخوري قد وحد افكارهمـا من اجل ايجاد صيغة وطنية لبنانية انتهت بظهور اتفاق شرف بينهما تعاهدا بموجبه علـى خدمـة القضـية اللبنانيـة ، ممـا ادى الـى ظهـور مـا يعـرف بالميثـاق الـوطني اللبنـاني عـام ١٩٤٣ .

---

(١) النهار ، العدد ٢٧٧٠ ، ١٩٤٣/١٠/١٩ .
(٢) محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية - مباحث في معالم الوطن الكبير ومقومات وحدته ، المكتب التجاري بيروت ، د.ت. ص ٤٨٤ .
(٣) زكي النقاش ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

المبحث الرابع : الميثاق الوطني اللبناني لعام ١٩٤٣:

ليس هناك تأريخ محدد ودقيق لظهور ونشأة الميثاق الوطني ، فالميثاق لم يظهر دفعة واحدة ، وفي يوم معين ، بل استمرت أسسه طيلة الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٦ – ١٩٤٣ ، واكتمل نضجه عام ١٩٤٣ ، فدخلت عبارة الميثاق الوطني القاموس السياسي اللبناني ولم يستخدم ذلك المصطلح إلا بعد عام ١٩٤٣[١].

لقد جاء الميثاق الوطني في الأساس نتيجة لتفاعلات سياسية واجتماعية ، فمنذ تشكيل دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ حصل تباين واختلاف في مواقف ووجهات نظر اللبنانيين تجاه ذلك الكيان وإزاء الانتداب الفرنسي [٢] ، فبرز اتجاهان ، احدهما مسيحي ماروني يهدف إلى استقلال لبنان وبحماية الانتداب الفرنسي ، والآخر قومي عربي وبأكثرية مسلمة ، يرفض التجزئة ويتمسك بانتماء لبنان العربي وارتباطه بسوريا ، وقد استمر ذلك الانقسام لمدة طويلة [٣] .

وفي عام ١٩٣٦ حصل توافق وانسجام بين الاتجاهين اللبنانيين ، وذلك بسبب حدوث العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية في تلك السنة وما بعدها ، فشهد عام ١٩٣٦ إعلان المعاهدة اللبنانية – الفرنسية وما نتج عنها من تأثيرات في مواقف اللبنانيين المتناقضة خلال تلك المدة ، فضلاً عن إن ذلك العام قد شهد أيضاً حدثاً داخلياً مهماً تمثل في عقد مؤتمر الساحل [٤] ، والذي حدث فيه تطوراً جديداً وذلك بتغير مواقف المسلمين تجاه دولة لبنان الكبير ، فاتجهوا للاندماج بالكيان اللبناني المستقل ، بعدما كانوا رافضين

---

[١] باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ ...، ص ١٣١ .
[٢] باسم الجسر، رئاسة وسياسة ولبنان الجديد ، مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص١١٥.
[٣] هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .
[٤] مؤتمر الساحل: عقد ذلك المؤتمر في بيروت في ١٠ آذار عام ١٩٣٦ وحضره العديد من الشخصيات الإسلامية والمسيحية اللبنانية. للمزيد ينظر : حسان حلاق ، مؤتمر الساحل ... .

للانضمام إليه ومطالبين بالوحدة السورية وكذلك إتباع سلطات الانتداب الفرنسي سياسة الانفتاح تجاه المسلمين ، ففي تشكيل الوزارة عام ١٩٣٦ كلف احد المسلمين السنة بتشكيلها ، فضلاً عن ذلك فقد شهدت تلك المدة ظهور تيار قوي من الطوائف المسيحية معارضٍ للانتداب الفرنسي من جهة وراغبٍ بالانفتاح على العالم العربي والحركة الوطنية السورية من جهة أخرى[١] ، وكذلك هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية واحتلال الألمان لها وتصاعد الدور البريطاني في المنطقة على حساب فرنسا ومساندتها الدول العربية في رغبتها بالحصول على الاستقلال وجمعها في رابطة إقليمية تكون حليفة لها[٢].

وترجع الجذور الأولى للميثاق الوطني إلى عام ١٩٣٧ ، وبالتحديد عندما بدأ عقد الاجتماعات بين بيار الجميل [٣] ، ورياض الصلح والتي أسفرت على اتفاق بان يحارب المسيحيون الانتداب الفرنسي ، ومقابل ذلك يعمل رياض الصلح في الأوساط الإسلامية على المناداة بلبنان المستقل عن الشرق والغرب معاً [٤] ، في حين رأى البعض إن تسمية الميثاق الوطني ظهرت خلال الاجتماعات التي عقدت في منزل يوسف السودا [٥] ، عام ١٩٣٨ عندما توصل بعض وجهاء المسلمين والمسيحيين إلى اتفاق فيما بينهم [٦] .

---

[١] هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ، ص ٩٧ ؛ احمد سرحال ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

[٢] سلمان تقي الدين ، المسالة الطائفية ...، ص ٣٠٣ .

[٣] بيار الجميل (١٩٠٥ -١٩٨٤) : ولد في بيروت ،عمل تاجراً ثم التحق بمعهد الطب الفرنسي ودرس الصيدلة ، انشأ فرقة الكشاف اللبناني في المعهد ، انتمى إلى النادي الكاثوليكي عام ١٩٢٦ ليمارس الرياضة ، أصبح رئيساً للنادي ثم حكماً دولياً بكرة القدم عام ١٩٢٧ ،أسس الاتحاد اللبناني لكرة القدم بجهود ذاتية في نهاية العشرينيات ، مثل لبنان بوفد رياضي لاولمبياد برلين في ألمانيا عام ١٩٣٦ ثم زار ايطاليا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا ، أسس حركة الكتائب بعد عودته في العام نفسه واستمر معها إلى وفاته عام١٩٨٤ . للمزيد ينظر:الياس الديري ، من يصنع الرئيس ، المؤسسة الجامعة للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٢ .

[٤] الكتائب اللبنانية ، تأريخ حزب الكتائب اللبنانية ، ج٢ ، دار العمل للنشر، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٩٦ .

[٥] يوسف السودا (١٨٨٨-١٩٦٩) : محام وسياسي لبناني ، أسس مع أنطوان جميل (الاتحاد اللبناني) عام ١٩٠٩ الذي يدعو إلى القومية اللبنانية ، ناضل أيام العثمانيين من اجل استقلال لبنان ، وفي أيام الانتداب أسهم في تأسيس عدة أحزاب لبنانية منها (حزب المحافظين ١٩٢٦ والجبهة القومية ١٩٣٦ والميثاق الوطني ١٩٣٨) ، من مؤلفاته المهمة (نظام لبنان الأساسي وقرارات الدول ١٩١٠ ، في سبيل لبنان ١٩١٩ ، تاريخ لبنان الحضاري ١٩٧٢ وغيرها) . سليمان تقي الدين،المسالة الطائفية ...، ص ١٨ .

[٦] المصدر نفسه .

وفي ظل تلك الأجواء المليئة بالحماس الوطني قدر لرجلين سياسيين أن يلتقيا ويعملا معاً في درب واحد بعدما كان يسيران في اتجاهين مختلفين ، فالأول كان رياض الصلح الذي ناضل كثيراً في صفوف العرب ، والثاني كان بشارة ألخوري الذي جاهد طويلاً في صفوف القوميين اللبنانيين المدافعين عن الكيان اللبناني[١] ، فمثل هذان الرجلان وسطيهما أحسن تمثيل ، فيرجع لهما الفضل في التوصل للاتفاق التاريخي بين المسلمين والمسيحيين في لبنان عام ١٩٤٣ [٢] ، فعلى الرغم من إن اللقاء الأول الذي جمعهما لم يكن مباشراً ، بل سبقه اتفاق بين زعماء العرب وبشارة ألخوري وكان لبريطانيا دور في ذلك [٣] ، فرياض الصلح كان يميل إلى جانب أميل ادة بل كان مرشحاً في الانتخابات في إحدى القوائم التي يدعمها ولم يكن متحمساً لانتخاب بشارة ألخوري ، إلا إن الجهود التي بذلها القادة السوريون والمصريون قد أثمرت ونجحت بالضغط على رياض الصلح للتعاون مع بشارة ألخوري [٤] .

ولذلك جرى اللقاء الأول بينهما في صيف عام ١٩٤٣ في منزل صديق لهما في منطقة عالية ، فتبادلا الأحاديث والتي من خلالها تبين إن الرجلين يحملان أفكاراً متقاربة ، فتبلورت منذ ذلك التأريخ فكرة الميثاق الوطني [٥] ، فخاطب بشارة ألخوري رياض الصلح في ذلك اللقاء قائلاً " أنا اعلم انك تجاهد في صفوف القوميين العرب منذ حوالي ثلاثين عاماً بغية إقامة دولة عربية مستقلة حيث يجد المسيحيون كل الضمانات ..." فأجابه رياض الصلح " إن ماضيي يبرهن إن ما فعلته في سبيل القضية العربية فعلته في مصلحة لبنان ، وتعلم إن البعض انتقدوا مواقفي واتهموني باني أصبحت لبنانياً ، وكنت أجيبهم إن من يناضل من اجل لبنان يناضل أيضاً من اجل حرية العالم العربي كله ، ومن يناضل من اجل القضية العربية يناضل من اجل القضية اللبنانية ، واني صرحت في

---

[١] ادمون رباط ، الوسيط...، ص٤٧٤ .
[٢] زكي النقاش ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .
[٣] نجلا عطية ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .
[٤] باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ ...، ص ١٠٨ .
[٥] نزار يونس ، الطريق إلى الدولة ، ط٣، دار المسار،بيروت، ٢٠٠٥ ، ص٣٢ .

إحدى خطبي بأنني أفضل أن أعيش في قرية صغيرة مستقلة ، على أن أعيش في دولة واسعة مرتبطة بمعاهدات يحكمها مستشارون أجانب ، وأنا لم أبدل سياستي ، واني مسرور بان اسمع من فم زعيم مسيحي كبير ، انه بوسع لبنان أن يكون امة عربية ، وها أنا ماد لك يدي،ومستعد لان أصغي إليك " [١] .

وقال بشارة ألخوري أيضاً " هل تعتقد رياض إن جميع إخواننا المسلمين يتبعون اتفاقنا ؟ أتعتقد أنهم سيقبلون بلبنان كوطن نهائي لهم ؟... " ، فما كان من رياض إلا أن قاطعه مؤكداً إن المسلمين يقبلون بلبنان وطناً نهائياً شرط رفع الغبن عنهم وإقامة العدالة مع سواهم ، ومما قاله " إذا كان اتفاقنا صريحاً وشريفاً بدون غبن لأحد وحافظاً لكرامة المسلمين والمسيحيين مراعياً شعور الفريقين ويوفر توزيعاً منصفاً بين صفوف الجميع ، وأخيراً إذا كان العهد الجديد يدلل مرونة وعدالة تجاه المسلمين إني كفيل ليس فقط بالحصول على قبول المسلمين ، بل أيضاً إقناع الزعماء السوريين والعرب على الاعتراف باستقلال لبنان وضمان حدوده الحالية ، فنقلب صفحة جديدة من تأريخنا " [٢]

.

وحال ظهور نتائج الانتخابات التقى الرجلان في منزل بشارة ألخوري ، فتم الاتفاق فيما بينهم على المبادئ الأساسية للميثاق وهي:

١- أن يتخلى المسلمون عن المطالبة بالوحدة السورية أو الوحدة العربية الشاملة ويقبلوا بلبنان وطناً وكياناً ودولة [٣] .

٢- أن يتخلى المسيحيون عن الحماية الفرنسية ، ويتضامنوا مع المسلمين في إنشاء الوطن المستقل والدولة والكيان [٤] .

---

[١] نقلا عن جوزيف مغيزل ، لبنان والقضية العربية ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٨٤ - ٨٥ .

[٢] نقلا عن جوزيف مغيزل ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

[٢] احمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص ١٧٣ .

[٣] محسن خليل ، الطائفية والنظام الدستوري في لبنان ، الدار الجامعية ، بيروت،١٩٩٢،ص١٣١.

[٤] يحيى الجمل ، المصدر السابق ، ص٣٣٤ ؛ مفيد محمد نوري وآخرون ، المصدر السابق ص ٩٦.

٣- توزيع المناصب الرئيسية في الدولة بين الطوائف توزيعاً عادلاً ، بالإضافة إلى توزيع الوظائف العامة بين الطوائف وحسب النسب المقررة ، وفقاً لأهمية كل طائفة (١) .

فالميثاق الوطني اللبناني إذن هو عبارة عن وفاق سياسي غير مكتوب بين اللبنانيين(٢) ، وتسوية داخلية بين مختلف الاتجاهات اللبنانية (٦) ، وهو أيضاً صيغة تآلفية وحدت بين اللبنانيين من مختلف الطوائف وكان لها الدور الفعال في تحقيق استقلالهم وتلك الصيغة وضعت عن طريق الممارسة الفعلية (٣).

ومن جانب آخر فقد اعتبر الميثاق الوطني اللبناني بداية عهد جديد هو عهد الاستقلال ونهاية عهد الاحتلال والانتداب (٤) ، كما مثل الميثاق موقف لبنان في السياسة العربية والخارجية (٥) ، فأصبح الميثاق جزءاً مركزياً وغير رسمي من الدستور اللبناني ، فأتخذ شكل العرف الدستوري وطغت صيغته من حيث الأهمية على نصوص الدستور المكتوب(٦).

وقد حدد بشارة ألخوري الميثاق الوطني وما الميثاق الوطني سوى اتفاق بين عنصرين المسلم والمسيحي اللذين يتألف منها الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة ، استقلال لبنان الناجز دون الالتجاء إلى حماية من الغرب ، ولا وحدة ولا اتحاد مع الشرق (٧) .

كما ساهمت سوريا في دفع صيغة الميثاق الوطني اللبناني إلى الأمام ، وذلك عندما وافقت الحكومة السورية بضم الاقضية الأربعة إلى لبنان ، مقابل تخلي اللبنانيين عن

---

(٢) فرناندويلية ، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط ، تعريب نجدة هاجر ، طارق شهاب،المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ١٣١ .

(٦) جورج حنا ، المصدر السابق ، ص٢١ .

(١) محسن خليل ، الطائفية والنظام ...، ص١٣١ ؛ هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ، ص٩٣ .

(٢) حسين حمد صولاغ ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٣) جورج ديب ، الميثاق الوطني اللبناني ، شؤون فلسطينية (مجلة)، بيروت ، العددان ٥٠-٥١ ، ت١-ت٢، ١٩٧٥ ، ص٢١ .

(٤) حمدي الطاهري ، المصدر السابق ، ص١٢٦ ؛ هيلينا كوبان ، المصدر السابق ، ٦٣ .

(٥) هاشم قبلان ، لبنان أزمة وحلول ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨،ص٨٥ .

الضمانات الأجنبية ، وبذلك يكون الميثاق الوطني اللبناني قد قام على اتفاق ثلاثة أطراف هي المسيحي اللبناني والمسلم اللبناني وسوريا[١].

ومن جانب فان الخطوط الرئيسة ومبادئ وأهداف الميثاق الوطني قد توضحت من خلال خطاب رئيس الجمهورية ، في البرلمان أثناء توليه الحكم فكان ذلك الأساس الأول للميثاق ، وأما الأساس الثاني فقد تمثل بالبيان الوزاري الذي قدمه رياض الصلح إلى المجلس النيابي [٢] .

وبيّن الميثاق الوطني موضوعاً في غاية الأهمية وقد تمثل ذلك في توزيع الوظائف الرئيسة في الدولة حسب التوزيع الطائفي ، فاتفق بشارة ألخوري ورياض الصلح على أن تكون رئاسة الجمهورية للموارنة ، ورئاسة الوزراء للمسلمين السنة،ورئاسة المجلس النيابي للمسلمين الشيعة [٣] ، ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية للروم الأرثوذكس [٤] ، ووزير الدفاع للمسلمين الدروز ، ووزير الخارجية من الروم الأرثوذكس[٥] ، وقائد الجيش مسيحياً مارونياً ، ورئيس أركان الجيش مسلماً درزياً [٦] ، واستمرت نسبة ٦ : ٥ في توزيع المقاعد البرلمانية في المجلس النيابي بين المسيحيين والمسلمين[٧] .

ومن جانب آخر فان البعض قد صور الميثاق الوطني اللبناني على انه كان صفقة طائفية عقدت بين غلاة الطائفية المارونية وغلاة الطائفة السنية ، فرد منح الصلح وهو احد اعضاء الكتلة الاسلامية على ذلك ، على ذلك بان قطبي الميثاق الرئيسين بشارة ألخوري ورياض الصلح لم يكونا طائفيين ، فبشارة ألخوري لم يكن طائفياً مارونياً مغالياً ، بل انه أفنى عمره يطالب بالدستور والديمقراطية في لبنان ، في حين كان رياض

---

[٦] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢١ .
[٧] تشرين (جريدة) ، دمشق ، الطائفية خميرة الضلال في الحياة السياسية ، العدد ١٢٠١ ، في ١٩٧٩\٧\١٧.
[١] سامي الصلح ، لبنان العبث ...، ص ٩٢ ؛ نيقولاي هوفهانسيان ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .
[٢] يحيى الجمل ، المصدر السابق ، ص٣٣٤ .
[٣] جيمي كارتر ، رؤية إلى الشرق الأوسط ، تعريب سامي جابر ، دار المروج ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٠ .
[٤] هيلينا كوبان ، المصدر السابق ، ص٦٣ .
[٥] كميل شمعون ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٣٣ ؛ سامي الصلح ، احتكم ...، ص ٥٩ .

الصلح طرف الميثاق الثاني وطنياً عنيداً قضى حياته في طلب لبنان المستقل العربي ، ولذلك لا يمكن اعتبار الميثاق صفقة طائفية عقدت من اجل اقتسام المناصب ، وإنما يمكن اعتباره العامل المؤثر في الحصول على الاستقلال[١].

ويبدو إن الاتفاق على توزيع المناصب توزيعاً طائفياً كان اتفاقاً مؤقتاً من اجل تحقيق حالة انسجام وتوافق بين مختلف الطوائف اللبنانية بسبب الظروف التي كان يمر بها لبنان تحت الانتداب الفرنسي ، فرئيس الجمهورية لم يذكر في خطبته التوزيع الطائفي للمناصب الرئيسة في البلاد ، كما إن رياض الصلح في بيانه الوزاري دعا إلى إلغاء الطائفية والقضاء على مساوئها .

ومن جهة أخرى أكد رياض الصلح على انه اتفق مع بشارة ألخوري على إلغاء الطائفية السياسية عندما تسنح الظروف وان مسألة توزيع الرئاسات الثلاثة لم يكن بصورة نهائية ، وكذلك وضح إن قبوله التعاون مع بشارة ألخوري على أساس إعطاء رئاسة الجمهورية للموارنة ، وذلك لأنه كان راغباً بإعطاء الأمان والثقة للمسيحيين من خلال بقاء الرئاسة بأيديهم لمدة اثنى عشر عاماً ليطمئنوا من خلالها على مصير لبنان وصيانة استقلاله ، وعدم التحاقه بأي اتحاد عربي[٢].

إن الميثاق الوطني اللبناني كان خطوة ايجابية نحو استقلال لبنان وسيادته وخلق التعاون بين جميع طوائفه [٣] ، فأعاد الثقة إلى نفوس اللبنانيين وحشد طاقاتهم في ظل الوحدة الوطنية ، فكانت ثماره الأولى الاستقلال وكذلك رسم سياسة لبنان العربية على اعتباره وطن ذو وجه عربي يتعاون مع الدول العربية تعاوناً وثيقاً[٤].

وعلى ما يبدو فان اللبنانيين قد اختلفوا في تقييمهم للميثاق الوطني ، فالبعض رأى فيه تجسيداً لمعاناة اللبنانيين منذ قرون ، والبعض الآخر وجد فيه تسوية أو صيغة سياسية

---

[٦] الصياد (مجلة) ، بيروت ،حوار مع منح الصلح ، العدد ٢٠٧٩ ، ١٥ \ ٩ \ ١٩٨٤ ، ص ٤٤.
[٢] حسان حلاق ، التيارات السياسية ...، ص ١٨٤ – ١٨٥ .
[٣] باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ ...، ص ١٤٥ ؛ نيقولاي هوفهانسيان ، المصدر السابق ، ص٧٤ .
[٤] رياض الصمد ، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان ، (د.م) ،١٩٧٧ ، ص٥٧ .

لبلوغ الاستقلال [١] ، في حين وجد فيه آخرون انه كان نتيجة طبيعية لتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، في حين صوره البعض على انه كان اتفاقاً شخصياً شفوياً وكلمة شرف بين زعيمين سياسيين هما بشارة ألخوري ورياض الصلح ، كما وان البعض منهم قد نظر إليه من زاوية طائفية على اعتباره إنه اتفاقاً طائفياً جاء ليكرس الطائفية [٢] .

إن الميثاق الوطني اللبناني كان صيغة وطنية سياسية غير مكتوبة أو مدونة في وثيقة رسمية تبناها بشارة ألخوري ورياض الصلح عقدت عندما وصلا إلى الحكم عام ١٩٤٣ وبتأييد من الزعماء السوريين وبدعم وتشجيع من الوزير البريطاني المفوض في بيروت الجنرال سبيرس ، فأثمرت تلك الصيغة عن استقلال لبنان[٣] ، لذلك اعتبر الميثاق الوطني اللبناني نقطة تحول حاسمة وكبرى في تاريخ لبنان قديماً وحديثاً ، وذلك بسبب أنه استطاع توحيد أماني اللبنانيين[٢] .

وهكذا فقد وجد رياض الصلح في ذلك الميثاق ما يطمح إليه لتنفيذ برنامجه الوطني الذي وعد به الشعب اللبناني ، فكانت أولى خطواته نحو ذلك هو بتعديل فقرات الدستور الذي وضعته السلطات الفرنسية في لبنان الذي لا يتلائم مع استقلال بلاده التام ، ولاسيما انه قد وجد مساندة كبيرة من رئيس الجمهورية والشعب اللبناني .

---

[١] باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣...، ص ١٤٦ .
[٢] القبس ، (جريدة) ، الكويت ،الميثاق الوطني اللبناني في عام١٩٤٣ ، العدد ٣٨٨٦ ، ١٩٨٣\٣\٩ .
[٣] القبس ، المصدر السابق .
[٢] باسم الجسر ، رئاسة وسياسة ...، ص١١٦ .

المبحث الخامس : تعديل الدستور اللبناني عام ١٩٤٣:

أولا : المفاوضات بين السلطات الفرنسية والحكومة اللبنانية قبل جلسة التعديل:

عندما علمت السلطات الفرنسية بعزم الحكومة اللبنانية على تعديل الدستور أرسلت في التاسع من تشرين الأول عام ١٩٤٣ مذكرة إلى رئيس الوزراء تحذره وتنذره من مغبة القيام بذلك وان الحكومة اللبنانية تخالف صك الانتداب ، فلا يجوز لها تعديل الدستور بصورة منفردة [١] .

أما حكومة رياض الصلح فقد مضت في تنفيذ برنامجها الإصلاحي واتخاذ الخطوات العملية في سبيل تعزيز استقلال لبنان التام ، فخطوتها الأولى تمثلت بإزالة العرف المتبع في البلاد بعد تشكيل كل حكومة لبنانية منذ عام ١٩٢٦ وهو زيارة المندوبية الفرنسية

---

[١] منير تقي الدين ، ولادة استقلال ، ط٢ ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٣٦ .

العامة ، فعدت الحكومة اللبنانية ذلك العرف مناقضاً لاستقلال لبنان وسيادته ، ولاسيما إن اللبنانيين رأوا في ذلك رمزاً لاستعمار مذل [١] .

وتجسيداً لذلك أصدرت الحكومة اللبنانية تعميماً في الثالث عشر من تشرين الأول عام ١٩٤٣ ، ألزمت بموجبه الدوائر الحكومية إجراء كل المخاطبات والمعاملات الرسمية في البلاد باللغة العربية ، وهي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد[٢] ، كما أمر رئيس الحكومة باستبدال الأوامر العسكرية من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية اعتباراً من السادس عشر من تشرين الأول عام ١٩٤٣ ، فشكلت لجنة مختصة لوضع المصطلحات اللازمة لأفراد الجيش والشرطة باللغة العربية [٣] .

وفي الحادي والعشرين منه بعث المندوب العام الفرنسي برسالة إلى رئيس الجمهورية بشارة ألخوري ، وأشار فيها إلى ما جاء في البيان السياسي لرئيس الوزراء أمام المجلس النيابي ،بان اللجنة الوطنية الفرنسية ترى أن نية الحكومة اللبنانية في تعديل الدستور وجعل اللغة العربية ، اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد يتعارض وشروط الانتداب ، فالسلطات الفرنسية لن تسمح بتعديل الدستور من جانب اللبنانيين وتستنكر أي مناقشة لذلك الموضوع في المجلس النيابي [٤] .

ومن جانبها رفضت الحكومة اللبنانية ما جاء في رسالة الجنرال هيللو،فقد تعرضت الحكومة لضغط شديد من المجلس النيابي لفتح باب المناقشات لتعديل الدستور كرد عليها ، فطلبت الحكومة من السلطات الفرنسية سحب تلك الرسالة لاحتوائها على تهديدات ، إلا إن الفرنسيين رفضوا ذلك [٥] .

كما قدمت الحكومة اللبنانية في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٤٣ مذكرة إلى السلطات الفرنسية طلبت فيها تحويل المندوبية الفرنسية في بيروت إلى سفارة

---

[١] يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص ١٠٩٠ ؛ مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال ...،ص ١٥٩ ، نيقولاي هوفهانسيان ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

[٢] منير تقي الدين ، لبنان ماذا ....؟ ، ص٤٤ ؛ يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص ١٠٩٢ .

[٣] منير تقي الدين ، ولادة ... ، ص٣٣؛ حسان حلاق ، التيارات السياسية ....، ص ١٠٨ .

[٤] محمد رجائي ريان ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

[٥] المصدر نفسه .

أسوة ببقية الدول وتعبيراً عن ممارسة الاستقلال والسيادة[١] ، وتسليمها إدارة المصالح المشتركة والتي كانت تديرها سلطات الانتداب بشكل مباشر ، وذلك حتى يتسنى لها رسم سياستها العامة ، وخاصة الاقتصادية[٢] ، وكذلك رغبتها في تعديل بعض مواد الدستور التي لا تتلائم مع استقلال البلد التام [٣] .

أما الجنرال هيللو فقد أنكر حق الحكومة اللبنانية في تلك المطالب حتى يتم التوصل إلى صيغة تعاهدية بين الطرفين تضمن من خلالها فرنسا حقوقها ومصالحها في لبنان وعلى أساس المعاهدة اللبنانية – الفرنسية لعام ١٩٣٦ [٤] ، فردت الحكومة اللبنانية على ذلك بوجوب استكمال لبنان سيادته أولا ، ومن ثم يحق له عقد المعاهدات [٥] .

وهكذا بدأت العلاقات تتأزم بين الطرفين ، مما حدا بالمندوب العام الفرنسي الجنرال هيللو أن يجتمع مع الرئيس اللبناني بشارة ألخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح ، وبحضور وزير الخارجية السوري ، فتم تبادل الآراء فيما بينهم بخصوص القضيتين السورية واللبنانية موضحين له تصميم اللبنانيين على تعديل الدستور [٦] ، فما كان منه إلا إن أستمهل الحكومة اللبنانية عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً ليذهب إلى الجزائر للتشاور مع حكومته ، على أمل الأخذ بمطالب الحكومة اللبنانية والعودة بما يرضي اللبنانيون ، وأبلغه رئيس الحكومة إن مشروع تعديل الدستور سيقدم إلى المجلس النيابي ووفقاً لما جاء في البيان الوزاري [٧] .

ولتحقيق ذلك استعرض رياض الصلح في الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٤٣ ، أمام البرلمان الخطوات التي قام بها لتنفيذ برنامج حكومته إذ أشار إلى المفاوضات مع

---

[١] زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٣١٣ .

[٢] د.ك. و ، م ٣٦٦\٣١١، كتاب وزارة الخارجية المرقم ش\١٢٠٧\١٢٠٧\٨\١٠٠١٠ ، ١٨ /١١/ ١٩٤٣ ، و٥ ، ص١٤ .

[٣] رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

[٤] يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص ١٠٤٩ ؛ سامي الصلح ، احتكم ...،ص ٦٣ ؛ حسان حلاق ، التيارات السياسية ، ص١٠٩ .

[٥] منير تقي الدين ، ولادة ...،ص ٤٢ .

[٦] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٣٩ ؛ بيار زيادة ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

[٧] يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص ١٠٩٤ ؛ منير تقي الدين ، ولادة ...، ص ٤٣ .

الحكومة السورية حول المصالح المشتركة وتوصلهما إلى اتفاق يكفل مصلحة لبنان ، وتقديمهما مذكرة مشتركة للسلطات الفرنسية للمطالبة بتسليمهما تلك المصالح[١].

من جانب آخر وفي مطلع تشرين الثاني من العام نفسه ، غادر المندوب العام الفرنسي إلى الجزائر للتشاور مع حكومته بشأن القضية اللبنانية [٢] ، فترك إدارة شؤون المفوضية خلال فترة غيابة إلى وكيله شاتينو(Chataigneau) [٣] ، وخلال تلك المدة زاد قلق اللبنانيين وانتظارهم نتائج مباحثات المندوب العام مع حكومته ، لاسيما وان في هذه الأثناء صرح الوزير البريطاني ريتشارد لو(R.Loo) في مجلس العموم بشأن الانتداب في سوريا ولبنان حيث قال " لا يمكن إزالة الانتداب فنياً " [٤] .

وفي الجزائر اجتمعت لجنة مؤلفة من الجنرال ديغول رئيس لجنة التحرير الفرنسية والجنرال ماسيغلي (Massigli) مفوض الشؤون الخارجية ، والجنرال كاترو مفوض الشؤون الإسلامية مع الجنرال هيللو ، فأعطته تعليماتها ، بأن لا يتم بأي حال من الأحوال نقل السلطات والخدمات التي تقوم بها فرنسا في لبنان على أساس الانتداب حتى تصل فرنسا إلى معاهدة تنظم العلاقات بين الطرفين بشكل عام[٥] ، فطلب الجنرال هيللو من اللجنة تحديد موقفها من شرعية تعديل الدستور اللبناني من طرف الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي ، فأجابت اللجنة على ذلك إن التعديل لا يتم إلا عن طريق اتفاق مع ممثلين فرنسيين ، ولذلك فان لجنة التحرير الوطني الفرنسية لن تعترف بشرعية تلك التعديلات إذا تمت [٦] .

---

[١] جاك كولان ، الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ – ١٩٤٦ ، تعريب نبيل هادي ، مطبعة الرأي الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٤، ص٣١٤ .

[٢] اللايدي سبيرس ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

[٣] يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص ١٠٩٥ ؛ كميل شمعون ،المصدر السابق ، ج١ ،ص ٢٦ .

[٤]منير تقي الدين ، لبنان ماذا ...، ص٤٧ .

[٥] الجنرال ديغول ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣ ؛ محمد رجائي ريان ، المصدر السابق ، ص٨٤ .

[٦] د.ك.و ، م ٣١١\٣٦٦١ ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب وزارة الخارجية المرقم ش\١٢٠٧\١٢٠٧\١٠٠١٠\٨ ، ١٩٤٣\١١\١٨ ، و٥ ، ص ، ١٤ .

وفي الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ أصدرت لجنة التحرير الفرنسية بلاغاً عارضت فيه حق الحكومة اللبنانية في تعديل الدستور وإنهاء سلطة الانتداب دون موافقتها [١].

ولتنفيذ ذلك الأمر دعا مدير المطبوعات في المندوبية الفرنسية الصحافيين اللبنانيين الحضور إلى مقر المندوبية في الساعة الثانية ظهراً من اليوم نفسه لإبلاغهم بقرار لجنة التحرير الفرنسية من اجل نشره في صحفهم دون مناقشة سواء في الاجتماع أو على صفحات الصحف [٢] ، كما قام مندوب السلطات الفرنسية لدى الحكومة اللبنانية دافيد(David) بتسليم نسخة من ذلك البلاغ إلى رئيس الحكومة رياض الصلح الذي استنكر على الفرنسيين تدخلهم في تعديل الدستور معتبراً ذلك شأناً لبنانياً داخلياً [٣] ، ومن جانبه رفض الرئيس بشارة ألخوري استلام نسخة من البلاغ ، وذلك بسبب قيام الفرنسيين بتسليم ذلك البلاغ إلى الصحافة [٤] .

ويبدو إن المندوبية العامة الفرنسية تقصدت نشر البلاغ بذلك الأسلوب الغريب والذي لا يتناسب مع ابسط الأعراف الدبلوماسية ، وذلك من اجل الانتقاص من الحكومة الوطنية والتقليل من هيبتها أمام الشعب اللبناني ووضعها في عنق الزجاجة بإدخالها في إطار التحدي الذي خططت له السلطات الفرنسية ، فما كان منها ، إلا القبول بذلك التحدي والرد عليه بكل قوة.

وبناءً على ذلك اجتمع مجلس الوزراء اللبناني في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ واصدر بياناً جاء فيه " ولما كان مجلس الوزراء يعتبر إن تعديل الدستور حق من حقوق السلطات الدستورية اللبنانية وفقاً لأحكام المادة (٧٦) وما يليها من الدستور اللبناني ، فلقد قدمت الحكومة الآن إلى المجلس النيابي مشروع تعديل الدستور في بعض مواده التي تتعارض مع الاستقلال التام المعترف به ذلك المشروع الذي كان مجلس

---

[١] حسان حلاق ، التيارات السياسية ...، ص ١٠٩ ؛ نيقولاي هوفهانسيان ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .
[٢] منير تقي الدين ، لبنان ماذا ...، ص ٤٨ ؛ جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .
[٣] حسان حلاق ، التيارات السياسية ...، ص ١١٠ ؛ أمين سعيد ، تأريخ الوطن العربي ،د.م.د.ت ، ص ٦٣ .
[٤] بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٦ ؛ بيار زيادة ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

الوزراء قد باشر درسه عملا بالبيان الوزاري وتأميناً لتنفيذ الاستقلال بصورة عملية " [١] .

وبذلك قامت الحكومة بإحالة مشروع تعديل بعض مواد الدستور إلى المجلس النيابي للمناقشة والمصادقة عليه بموجب المرسوم رقم (٩٢) بتأريخ الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ [٢] ، فطلبت الحكومة من رئيس المجلس النيابي دعوة أعضاء المجلس للاجتماع بأسرع وقت ممكن فسعى إلى جمعهم في اليوم التالي ولكن تعذر عليه ذلك ، بسبب غياب بعض النواب ، فدعاهم للاجتماع في الثامن من تشرين الثاني ، للنظر في مشروع التعديل الدستوري [٣] .

وأمام ذلك بذلت المندوبية العامة الفرنسية جهوداً مضنية من أجل تأجيل جلسة المجلس النيابي ، فحاولت إقناع رياض الصلح بالعدول عن تنفيذ قرار تعديل الدستور وتأجيل مناقشته لحين عودة المندوب العام من الجزائر ، إلا انه رفض ذلك[٤] ، فاتصلت المندوبية بعد ذلك بعدد من أعضاء المجلس النيابي وحاولت التأثير عليهم وإقناعهم بعدم حضور جلسة التعديل ومن ثم تتعطل الجلسة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني ، وقد باءت تلك المحاولة بالفشل أيضاً [٥] ، وفي السابع من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، اجتمع اثنا عشر نائباً في مكتب أميل ادة وبحضور مدير الأمن العام الفرنسي والذي طلب من النواب عدم حضور جلسة تعديل الدستور إلا إن النواب رفضوا ذلك وأصروا على الحضور لتلك الجلسة على الرغم من تهديدات الفرنسيين لهم [٦] ، وأما المحاولة الأخيرة ، فكانت قبيل ساعات من عقد الجلسة ، إذا حمل نائب المندوب العام الفرنسي رسالة وصلته من الجنرال هيللو الموجود في القاهرة والذي هو في طريق عودته إلى بيروت ،

---

(١) الأهرام ، العدد ٢١١٧٤ ، ١٩٤٣/١١/١٧ .
(٢) م.م.ن، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الخامس ، الجلسة المنعقدة بتأريخ ١٩٤٣\١١\٨ لتعديل بعض مواد الدستور اللبناني.
(٣) د.ك.و ، م٣٦٦\٣١١ ، كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية ش١٢٠٧\١٢٠٧\٨\١٠٠١٠ ، ١٩٤٣\١١\١٨ ، و٢٢ ، ص ١٤ .
(٤) ادمون رباط ، الوسيط ...، ص ٤٤٨ ؛ زاهية قدورة ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .
(٥) حسان حلاق ، التيارات السياسية ... ، ص ١١٠ .
(٦) بشارة ألخوري ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٧ ؛ منير تقي الدين ، ولادة...، ص ٤٩.

إلى الحكومة اللبنانية طلب فيها تأجيل عقد جلسة المجلس النيابي لتعديل الدستور لحين وصوله إلى بيروت ، فأنه يحمل مقترحات مهمة ومفيدة للبنانيين ، فتأسف رياض الصلح لعدم استطاعة الحكومة تأجيل جلسة المجلس النيابي وذلك بسبب إن المجلس هو سيد نفسه وجدول أعماله ، وان مشروع تعديل الدستور مسألة داخلية لا تتعارض مع ما يحمله المندوب العام من مقترحات ، ولا مع المفاوضات التي بينهما [١] .

ثانياً:جلسة المجلس النيابي لتعديل الدستور اللبناني عام ١٩٤٣:

عقد المجلس النيابي اللبناني جلسته الثالثة في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، برئاسة صبري حمادة ، وبحضور رئيس الوزراء رياض الصلح وأعضاء حكومته لمناقشة تعديل بعض مواد الدستور [٢] ، وقد غاب عن الجلسة ثلاثة [٣] ، من النواب ، فبدأت الحكومة بعرض مشروع التعديل على المجلس لمناقشته والتصويت عليه ، فبادر بعض النواب الموالين [٤] ، لفرنسا بطلب إحالة المشروع إلى لجنة متخصصة لدراسته وتأجيل التصويت عليه ريثما تنتهي اللجنة من دراسته[٥] ، إلا إن الحكومة وبتأييد من أغلبية النواب في المجلس النيابي رفضت ذلك الاقتراح ، فاستمرت مناقشات التعديل ، وأنسحب أميل ادة وتبعه أمين باشا السعد[٦] .

وتحدث النائب عبد الحميد كرامي قائلاً " نحن لا نريد أن يتأخر استقلال لبنان مرة ثانية ، بل نريد أن نخلص من هذه القيود " [١] ، في حين أكد النائب سامي الصلح على انه ليس في لبنان من يرضى عن الاستقلال بديلاً ، ولا يوجد في البلاد من يرفض

---

[١] كميل شمعون ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٤٥ ؛ لبيب عبد الستار ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ ، اللايدي سبيرس ، المصدر السابق ، ص٧٩ .

[٢] م.م.ن ، الدور التشريعي الخامس العقد العادي ، محضر الجلسة الثالثة والمنعقدة بتأريخ ٨\ت١٩٤٣\٢ والمخصصة لتعديل بعض مواد الدستور .

[٣] غاب وبصورة مقصودة ثلاثة نواب وهم أيوب ثابت ، احمد الحسيني ، ودركالوسيان . منير تقي الدين ، لبنان ...،ص ٥١.

[٤] وهم (أميل ادة ، جورج عقل ، اسعد البستاني ، أمين السعد) .يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص١٠٩٩ .

[٥] ادمون رباط ، الوسيط...، ص ٤٤٩ ، نيقولاي هوفهانسيان ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

[٦] مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال ...، ص ١٦٤ ، رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ، حسان حلاق ، التيارات...،ص ١١١ .

[١] احمد زين ، المصدر السابق ، ص٢٥٢ .

التمتع بالسيادة والعزة الوطنية ، كما طالب باسم الشعب اللبناني بنقل المصالح المشتركة إلى الحكومة اللبنانية [1] ، ومن جانب آخر وصف النائب سعدي المنلا اجتماع المجلس النيابي في ذلك اليوم بأنه أعظم حدث في حياة لبنان الاستقلالية ، وأكد على إن فكرة تعديل الدستور فكرة عادلة ، بسبب عدم ملائمة بعض مواد الدستور مع استقلال لبنان المعترف به من قبل الحلفاء [2] ، وأما النائب صائب سلام فقال" نحن نريد أن يكون لنا دستور حر خال من القيود والشوائب ، فيه صيانة لاستقلالنا وفيه ضمانه لسيادتنا المطلقة والحريات العامة وان العمل من اجل الاستقلال وتدعيم أركانه واجب من أسمى واجباتنا الوطنية وهو حق من حقوقنا الصريحة المشروعة لا ينازعنا فيه منازع " [3] .

وبعد انتهاء المناقشات العامة لمشروع التعديل باشر المجلس النيابي في تعديل الدستور ، فشمل التعديل المواد (الأولى ، الحادية عشر ، الثانية والخمسين ، الخامسة والتسعين ، الثانية بعد المائة) [4] ، وكذلك تم إلغاء بعض المواد من الدستور اللبناني والتي تتعلق بحقوق الدولة المنتدبة وهذه المواد هي (التسعون ، والحادية والتسعون ، والثالثة والتسعون ، والرابعة والتسعون) [5] .

وقد وافق المجلس النيابي على تلك التعديلات الدستورية وبأغلبية (٤٨) صوتاً من مجموع عدد النواب في المجلس النيابي والبالغة عددهم (٥٥) نائباً [1] ، وفور انتهاء جلسته تبلغت الحكومة اللبنانية بموافقة المجلس على تعديل بعض مواد الدستور ، وعلى

---

[1] م.م.ن ، محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني ، والمنعقدة بتأريخ ١٩٤٣\١١\٨ ، والمخصصة لتعديل بعض مواد الدستور .
[2] احمد زين ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .
[3] نقلا عن المصدر نفسه .
[4] للمزيد عن التفاصيل ينظر : م.م.ن ، محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني ، والمنعقدة بتأريخ ١٩٤٣\١١\٨ والمخصصة لتعديل بعض مواد الدستور .
[5] للمزيد عن مضمون تلك المواد ينظر : م.م.ن ، محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني ، والمنعقدة بتأريخ ١٨\١١\١٩٤٣ والمخصصة لتعديل بعض مواد الدستور .
[1] كميل شمعون ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٧ .

الفور وقع رئيس الجمهورية بشارة ألخوري على قرار التعديل ، ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي ، لكي لا يتسنى للفرنسيين الاعتراض عليه[١].

ويعد ذلك التعديل هو الرابع للدستور اللبناني وبمثابة إعلان استقلال وذلك بسبب إلغائه لكل النصوص الدستورية الخاصة بعصبة الأمم المتحدة ، وبالدولة المنتدبة والتي كانت تتناقض واستقلال لبنان التام [٢] .

ومن جانبه فقد وقف الشعب اللبناني بجميع فئاته إلى جانب قرار المجلس النيابي التاريخي ، فخرجت المظاهرات الواسعة في بيروت ومختلف أنحاء البلاد مؤيدة لهذا القرار ، فحاولت السلطات الفرنسية استخدام العنف ضد المتظاهرين من اجل الضغط على الحكومة اللبنانية وإجبارها على التراجع عن قرارها في تحقيق الاستقلال التام والسيادة الوطنية الكاملة [٣] .

ونتيجة للتعديل الدستوري تأزمت العلاقات بين السلطات الفرنسية والحكومة اللبنانية ، فاعتبر الجنرال سبيرس إن هذا التعديل هو السبب المباشر للازمة السياسية اللبنانية التي حدثت في تشرين الثاني عام ١٩٤٣ [٤] ، ففي التاسع من تشرين الثاني وصل الجنرال هيللو إلى بيروت ، فتدارس الموقف مع أركان المندوبية العامة الفرنسية ، وقد عدت الأخيرة العمل الذي قامت به الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي تحدياً لها ويجب الرد عليه فوراً ، وأنتشرت الإشاعات القوية التي تؤكد على إن السلطات الفرنسية على وشك القيام بعملية اعتقال واسعة النطاق تشمل المسؤولين اللبنانيين [١] .

---

[١] سامي الصلح ، احتكم ...، ص ١٠٣ ؛ كمال صليبي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ ؛ محمد رجائي ريان، المصدر السابق ، ص٨٥.

[٢] هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ، ص ٨٧ ؛ هدى شحود طبارة، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

[٣] نيقولاي هوفهانسيان ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

[٤] مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال ... ، ص ١٦٥ ؛ محمد رجائي ريان ، المصدر السابق ، ص ٨٥؛ ممدوح الروسان، المصدر السابق ، ص٥٣

[١] بيار زيادة ، المصدر السابق ، ص ٩٥ ؛مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال ...،ص ١٦٦ .

ومن جانب آخر اتخذ الجنرال هيللو العديد من الإجراءات الانتقامية ، ففي العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، أمر رجال الأمن العام الفرنسي بالهجوم على مكاتب الصحف البيروتية ومصادرة الصحف قبل قيامها بنشر جلسة تعديل الدستور فضلاً عن ذلك قامت المندوبية العامة الفرنسية بإلغاء الدعوة الموجهة من قبلها للحكومة اللبنانية للمشاركة في الاحتفالات التي تقام بمناسبة ذكرى إعلان الهدنة في الحرب العالمية الأولى والتي تقام في الحادي عشر من تشرين الثاني ، فما كان من الحكومة اللبنانية إلا الرد على ذلك بسحب قوتها العسكرية من المشاركة في الاستعراض المقرر إقامته بالمناسبة ، وكذلك تضامن رجال السلك الدبلوماسي في لبنان مع الحكومة اللبنانية ، فقرروا عدم حضور الاحتفال بسبب عدم دعوة الحكومة اللبنانية له [١] .

وفي مساء اليوم نفسه ، وبعد نهاية حفلة العشاء التي أقيمت على شرف ملك يوغسلافيا الذي جاء إلى بيروت اجتمع الجنرال سبيرس مع المندوب العام الفرنسي لساعات طويلة ، فطلب منه عدم التسرع في استخدام القوة ضد الحكومة اللبنانية ، فوعده الجنرال هيللو وعد شرف أن لا يقدم على أي عمل من شأنه أن يعكر صفو الأمن والسلام [٢] .

ويبدو إن السلطات الفرنسية كانت تمهد من خلال قيامها بتلك الأعمال إلى عمل اخطر واهم وقد تمثل ذلك بقيامها في الحادي عشر منه ، باعتقال الحكومة اللبنانية ، وبفضل تلك السياسات الخاطئة التي قامت بها سلطات الانتداب الفرنسي في لبنان اندلعت الأزمة السياسية اللبنانية لعام ١٩٤٣ والتي تعرف بأزمة تشرين الثاني عام ١٩٤٣ .

---

[١] يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص ١١٢٧ .
[٢] اللايدي سبيرس ، المصدر السابق ، ص ٨١ ؛محمد رجائي ريان ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

المبحث الأول: المواقف العربية من الأزمة :

تضامنت الأقطار العربية مع الشعب اللبناني في أزمته السياسية مع السلطات الفرنسية ، فكانت ردود الأفعال العربية جماعية ورائعة ، وقد تمثلت تلك المواقف بالأتي:

أولا : موقف العراق :

كان للإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في لبنان بحق حكومته الدستورية صداها الواسع في العراق على المستوين الرسمي والشعبي ، فعلى صعيد المستوى الأول ، طلب نائب الوصي [١] ، الأمير زيد بن الحسين [٢] ، من القائم بإعمال المفوضية العراقية في بيروت تحسين قدري الذهاب إلى دور المعتقلين جميعا وطمأنت عوائلهم باسم المملكة العراقية وحكومتها وشعبها بالوقوف إلى جانبهم [٣] .

في حين كان له موقف آخر في بغداد فقد طلب نائب الوصي في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣، من السفيرين البريطاني والأمريكي مقابلته في البلاط ، وابلغهما احتجاجه واحتجاج الحكومة العراقية للإعمال غير القانونية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في لبنان ، كما طلب منهما إبلاغ حكومتيهما ذلك الاحتجاج ، واتخاذ ما هو مناسب لإعادة الحالة الطبيعية في لبنان وان تلك الإجراءات تعد طعناً في العهود والمواثيق المعطاة باسم الحلفاء وعدم احترام الفرنسيين لها [١] .

---

[١] كان الوصي عبد الإله أثناء حدوث الأزمة في زيارة إلى بريطانيا وبقي هناك حتى انفراج الأزمة، فكان نائب الوصي يقوم بإدارة شؤون البلاد أثناء فترة غيابه.فتحي عباس الجبوري، العلاقات العراقية اللبنانية ١٩٣٩-١٩٥٨ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ، ص٢٨ .

[٢] زيد ابن الحسين:ولد في اسطنبول في ٢٨ شباط عام ١٨٩٨،حينما كان والده الشريف الحسين بن علي مقيماً هناك ثم جاء مع والده إلى الحجاز ونشأ نشأة عسكرية حربية، ساهم في الثورة العربية عام ١٩١٦ تولى العديد من المناصب الدبلوماسية،فكان وزيراً مفوضاً في أنقرة لمدة سنتين،ثم وزيراً مفوضاً في مصر،ثم في برلين،وتولى أمور العرش عدة مرات بالنيابة منذ عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٥٠،عُين سفيراً للعراق في لندن عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٨،توفى في باريس عام ١٩٧٠. للمزيد ينظر: ويكيبيديا ، http;//ar.wikipedia . org .

[٣] د.ك.و، م ، ٣٦٦\ ٣١١، كتاب البلاط الملكي للقائم بالإعمال في بيروت في ١٩٤٣\١١\١٣، و١٣ ، ص٥١ .

[١] U.R.S.890,E00\184:Telegram from the charge in Iraq (Gaudin)to the secretary of state , BAGHDAD ,13 ,November ,1943, 1V,P,1025.

وإزاء ذلك قام القائم بإعمال المفوضية العراقية في بيروت تحسين قدري بتقديم مذكرة إلى المندوب العام الفرنسي الجنرال هيللو أكد فيها على إن ما قام به يعتبر عملاً شاذاً ، وان حكومته تحتج بشدة على تلك الإجراءات (١) ، ثم أضاف له "أن ابلغ فخامتكم أن العراق حكومة وشعبا قد علم بما يجري في لبنان من أعمال الشدة والإرهاب مما يخالف ابسط قواعد الإنسانية والسياسية وهو بذلك مستندا إلى الروابط التي تجمعه بلبنان والى حالة الهياج والاستياء الحاصل في أنحاء العراق نفسه ، وان كون حكومة صاحب الجلالة العراقية كدولة حليفة تقاتل ضد المحور ترى انه ليس من مصلحتها ومصلحة الدول الحليفة وقوع اضطرابات في بلد مجاور تؤدي إلى إشغال قوات حليفة " ، كما شدد قوله بأنه "في حالة إهمالكم نصائح حكومتي وطلباتها هذه لن يستطيع العراق أن يقف مكتوف اليدين ، إذ لابد أن يتخذ الموقف التي تمليه عليه واجباته الإنسانية ومصالحه الدولية كحليف يطلب هدوء هذه الناحية من العالم،..." (٢) .

ومن جانب آخر أرسل مجلس الوزراء احتجاجاً شديداً إلى هيئة عصبة الأمم المتحدة نددت فيه بالإجراءات القاسية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في لبنان ، وطلب كذلك من الحكومتين البريطانية والأمريكية بذل كل الجهود والمساعي لإرجاع الحالة في لبنان إلى وضعها السابق (٣) .

وفي الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، أجرى رئيس الوزراء نوري السعيد اتصالاً هاتفياً مع القائم بالأعمال الأمريكية ، وقد اظهر له انزعاجه الشديد من فعل الفرنسيين الذي وصفه بالعمل الخاطئ ، فقال إذا لم يصحح ذلك فانه سيقلل من هيبة ومقام الحكومتين الأمريكية والبريطانية على حد سواء ليس في المشرق العربي ، وإنما في جميع بلدان العالم وسيعبر ذلك عن حسن نواياهما ومبادئهما المعلنة ، ثم دعا

(٢) حسان حلاق،التيارات السياسية...، ص١١٩ ؛ بيار زيادة،المصدر السابق،ص٢٦٤-ص٢٦٥ .
(٣) نقلا عن يوسف مزهر،المصدر السابق،ص١١٥٩-١١٦٠ .
(٤) جهاد محيي الدين، العراق والسياسة الدولية ١٩٤١-١٩٥٨ ، مطبعة الارشاد ، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٩٩ .

إلى إعطاء الشعب اللبناني المزيد من السلطات ، ولاسيما في تعديل الدستور ، وان تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد [١] .

كما بعثت الحكومة العراقية في الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣، مذكرة احتجاج شديدة إلى الحكومة الأمريكية أظهرت فيها قلقها من تطورات الأحداث في لبنان ، طالبة من السلطات الأمريكية التدخل لإيقاف الفرنسيين عند حدهم ، وتامين الهدوء والطمأنينة والسلام في كل أقطار العالم العربي بوجه عام ، ولبنان بوجه خاص ، وذلك استناداً لمبادئ ميثاق الأطلسي [٢] ولوعود الحرية والاستقلال التي تنادي بها [٣] .

وفي السادس عشر منه ، بعثت الحكومة العراقية مذكرة إلى الحكومة المصرية شرحت فيها جهودها لإزالة المظالم التي لحقت بالشعب اللبناني وحكومته ، فأعرب رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس عن شكره للحكومة العراقية على موقفها المساند للشعب اللبناني ، فرد عليه القائم بالأعمال العراقي"إن الحكومة العراقية يسرها أن تقدم شكرها لمقامكم الرفيع مع التأكيد على استعدادها للقيام بأعمال التعاون المشترك وبالتآزر مع مصر لرفع الظلم عن لبنان" [٤] .

ومن جانب آخر قدم وزير العراق المفوض في واشنطن مذكرة احتجاج إلى وزير الخارجية الأمريكي هيل (Hill) عبر له فيها عن قلق بلاده حكومة وشعباً من جراء الحوادث التي وقعت في لبنان ، ودعا إلى وضع حد لأي تصرف من قبل السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان ، وأضاف قائلاً "إن حكومتي تعتقد انه بالإمكان أن تعاد

---

[١] F.U.R.S.890,E00\184:Telegram from the charge in Iraq(Gaudin)to the secretary of state,BAGHDAD,13,November,1943,17,P,1024 .

[٢] ميثاق الأطلسي:وقعت مبادئ الميثاق في ١٢\آب\١٩٤١ بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،وقد تضمنت تلك المبادئ عدم السماح لأي دولة بالتوسع أثناء الحرب،وان لاتحدث تغيرات في الحدود بغير موافقة الشعوب المعنية،وإيجاد خطط اقتصادية واجتماعية تعمل على تحسين أحوال تلك الشعوب بعد الحرب ونزع السلاح. للمزيد ينظر:عبد الحميد البطريق،المصدر السابق .

[٣] العراق، العدد ٦٤٥٣ ، ١٥\١١\١٩٤٣ .

[٤] د.ك.و، م ، ٣١١\٣٦٦،كتاب المفوضية الملكية العراقية في القاهرة إلى الديوان الملكي ببغداد المرقم ٦٧٤ في ١٦\١١\١٩٤٣،و١٩،ص٦٧ .

للشعب اللبناني بصورة عادلة وسريعة حقوقه الأولية ، ألا وهي الحرية والاستقلال" [١] ، فرد عليه الوزير الأمريكي قائلاً"إن حكومتنا التي تلقت الاحتجاج نفسه عن طريق مفوضها في بغداد ، فان الحكومة الأمريكية عبرت وبكل شدة وإصرار وتأكيد للجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر عن رفضها كل الأعمال القمعية التي قامت بها السلطات الفرنسية في بيروت كما طالبت بتطبيق الوعود الجدية بشان الاستقلال التي أعطيت للشعب اللبناني،..." [٢] .

وفي لندن قدم وزير العراق المفوض مذكرة إلى الحكومة البريطانية أعرب فيها عن احتجاج الحكومة العراقية على الإجراءات التي قامت بها السلطات الفرنسية في لبنان ، فأوضحت له الحكومة البريطانية أنها وجهت مذكرة إلى اللجنة الفرنسية طالبت فيها إطلاق سراح أعضاء الحكومة اللبنانية المعتقلين [٣] .

ومن جانب آخر كان لمجلس النواب العراقي حضوره الواضح تجاه تلك الأحداث ، فقد عقد جلسته الاستثنائية المشتركة في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ برئاسة حمدي الباجه جي ، لمناقشة الأوضاع في لبنان بكل تفاصيلها ، وقد تحدث في تلك الجلسة العديد من النواب ، فقد أكد النائب توفيق السويدي قائلاً "أننا ندعو بضرورة الاجتماع للنظر في ما أصاب الشقيقة لبنان من الاعتداءات ، وأننا بتلك الرسالة نشعر بأننا نقوم أولا ، بخدمة الروح الديمقراطية ، وثانياً بخدمة الشعور القومي المشترك مع تلك البلدان ، وثالثا لنثبت للعالم إن ما يصيب أي بلد عربي من الاضطهاد والاعتداء تكون نتائجه وصداه في البلاد العربية الأخرى"[١].

---

[١] د.ك.و، م ، ٣١١\٣٦٦ ، مذكرة وزير العراق المفوض في واشنطن إلى وزير الخارجية الأمريكي ١٩٤٣\١١\١٥ ، حول القضية اللبنانية ، و١٢، ص٢٦ .

[٢] F.U.R.S.890,E00\184:Telegram from the secretary of state to the charge in Iraq (Gaudin) ,WASHINGTON ,18,November, 1943,17,P,1036 .

[٣] د.ك.و،م،٣١١\٣٦٦،كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي المرقم ش\١٢٠٧\١٢٠٧ \١٠٤٢٠\٨\ ، ٢٤\١١\١٩٤٣\، و١١، ص٤٨ .

[٤] م.م.ن،محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب العراقي والمنعقدة بتاريخ ١٣\١١\١٩٤٣،ص ٤٤ .

ثم تحدث النائب عبد الوهاب محمود الذي طالب بتقديم احتجاج آخر إلى الحلفاء ، ولاسيما إلى الاتحاد السوفيتي ، ثم تلاه بعد ذلك النواب محمود رامز ورايح العطية ومولود مخلص الذين أكدوا على ما أكد عليه النواب السابقين ، وكذلك التأكيد على استقلال لبنان بصورة رسمية [١] ، كما تحدث في تلك الجلسة رئيس الوزراء نوري السعيد الذي صرح قائلاً " لن اكتفي بالاحتجاج ، إذ لا فائدة من تقديم احتجاج في حادث كهذا ، بل طلبت أن يقوم الحلفاء بكف ما يسمونه بالسلطة الفرنسية في لبنان إلى نتيجة الصلح ، وبعدئذ نتحاسب نحن وفرنسا فيما إذا كانت لهم حقوق أم لا " [٢] .

أما النائب جميل المدفعي فقد شجب الاعتداء الفرنسي شاكراً الحلفاء ولاسيما بريطانيا لموقفهم المساند للبنانيين ، ثم ذكر أن العراق مستعد لأن يساعد الحلفاء إذا اقتضى الأمر بإرسال قوة مسلحة من الجيش العراقي إلى لبنان لتحل محل أولئك السنغاليين الذين يعملون في بلد عربي من الأعمال الهمجية لا يقره إنسان ولا يقبله بشر [٣] .

وكان موقف مجلس الأعيان مشابها لموقف مجلس النواب ، فقد أدان السيد محمد الصدر رئيس المجلس الاعتداءات الفرنسية على لبنان ، كما تحدث العين السيد عبد المهدي المنتفكي طويلاً أثناء انعقاد جلسات المجلس ، وقد وصف الفرنسيين بالمحتلين الهمجيين ، وطالب بتطبيق مبادئ الأطلسي والمبادئ الحسنة التي أطلقها الحلفاء للعرب أبان الحرب ، وفي نهاية تلك الجلسة رفع المجلسان احتجاجاً رسمياً إلى عصبة الأمم ، ومما جاء في ذلك الاحتجاج " إن مجلس النواب الذي يمثل الشعب العراقي... يحتج بشدة على الاعتداء الذي قامت به لجنة التحرير الوطنية الفرنسية على كيان الجمهورية اللبنانية الشقيقة ... إن هذه التصرفات التي تحمل روح الاعتداء ورغبة السيطرة بالقوة على الشعوب والمغايرة تماماً للمثل التي تحارب من اجلها الأمم المتحدة فضلاً عن

---

[١] م.م.ن،محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب العراقي والمنعقدة بتاريخ ١٣\١١\١٩٤٣ ، ص٤٧-٤٩ .
[٢] نقلا عن ممدوح الروسان،المصدر السابق،ص٥٧ .
[٣] طارق يونس سعيد السراج،جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة بغداد،١٩٩٠،ص١٧٥-١٧٦ .

مخالفتها التامة لروح ميثاق الأطلسي ، فإنها تناقض جميع التصريحات التي صدرت من بريطانيا والولايات المتحدة واللجنة ذاتها في الاعتراف باستقلال لبنان وسيادته،..." [١] .

أما ردود الأفعال على المستوى الشعبي ، فقد تمثلت بخروج الجماهير في بغداد بمظاهرات كبيرة نددت من خلالها بالإجراءات التي قامت بها السلطات الفرنسية من انتهاك حقوق الحكومة اللبنانية المستقلة وشرعيتها والعبث بدستور البلاد [٢] ، موجهين غضبهم إلى اللجنة الفرنسية العابثة بالمبادئ الديمقراطية التي تحارب من اجلها الأمم المتحدة ، تلك الأمم التي تضحي بأبنائها وأموالها لطرد الألمان من فرنسا وغيرها من البلدان المحتلة [٣] .

كما استنكرت نقابة المحاميين العراقيين ذلك الأمر وأرسلت احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية ودول الحلفاء ناشدتهم فيه برفع الحيف والعدوان عن الشعب اللبناني وإعادة الأوضاع في لبنان إلى ما كانت عليه [٤] ، في حين بعثت نقابة عمال العراق برقية احتجاج إلى السلطات الفرنسية نفسها طالبتها فيه بجلاء قواتها من لبنان [٥] .

كما استنكرت العشائر العراقية تلك التصرفات فقد احتجت عشائر المنتفك في الجنوب وأعلنوا تأييدهم ونصرتهم للشعب اللبناني [٦] ، وكذلك تقدم شيخ عشيرة شمر الجربا صفوك الياور باحتجاج ندد فيه بالتجاوزات التي قام بها الفرنسيون ضد الحكومة اللبنانية وعد ذلك الاعتداء بمثابة اعتداء على العرب جميعاً [١] ، كما احتجت جمعية الهداية الإسلامية لدى رئيس الوزراء البريطاني تشرشل مستنجدين به لإنقاذ لبنان من

---

[١] م.م.ن،محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب العراقي والمنعقدة بتاريخ ١٩٤٣\١١\١٣، ص٥٤ .
[٢] جلال يحيى ،المصدر السابق، ص١١٠ .
[٣] العراق العدد ٦٤٥٨ ، ١٩٤٣\١١\٢٠ .
[٤] الزمان،العدد ١٨٧٣، ١٩٤٣\١١\١٥ .
[٥] جهاد محيي الدين،المصدر السابق ، ص٣٩٩ .
[٦] العراق،العدد ٦٤٥٧، ١٩٤٣\١١\١٩ .
[٧] فتحي عباس الجبوري،المصدر السابق ، ص٣١ .

الطغيان والإدارة الفرنسية التي أصبحت غير شرعية ، كما أرسلت رسالة أخرى إلى البطريرك الماروني أعلنت فيها تضامنها التام معه [١] .

وكانت الصحافة العراقية تراقب الأحداث عن كثب وعلقت تلك الصحف مؤكدة على أن العالم العربي مهتم بتدخل السلطات الفرنسية في شؤون لبنان الداخلية ، وانه ينبغي على اللجنة الوطنية الفرنسية أن تترك للزعماء اللبنانيين الحرية في حكم بلادهم وفقاً لروح ميثاق الأطلسي [٢] .

وقد أخذت تلك الصحف بنشر تطورات الأزمة بكل تفاصيلها ، فقد نشرت جريدة الرأي العام مقالاً تحت عنوان " ملاحظات يومية ووصف شائق للجلسة النيابية الأخيرة " [٣] ، أما جريدة العراق فقد نشرت مقالاً افتتاحياً حول الأوضاع في لبنان بعنوان" الدهاء والطيش والحق " ، فكان الدهاء البريطاني يرى إن الوقت لم يحن بعد لمناصرة الحق وكان يرى نفسه مضطراً إلى مسايرة الطيش ، وبعد ذلك وجد الدهاء البريطاني باستطاعته أن يناصر الحق وان يخذل الطيش ، فارتفع صوت الجنرال سبيرس ودوى صوت مجلس العموم البريطاني ضد الجنرال ديغول وراحت مختلف الصحافة البريطانية تعلن ضرورة إيقاف فرنسا عند حدها[٤] .

في حين نشرت جريدة الأخبار تطورات الأزمة منذ يومها الأول ، فقد تحدثت عن اعتقال السلطات الفرنسية لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وحلها المجلس النيابي ، كما أنها نشرت ردود أفعال الشعب اللبناني والمظاهرات التي خرجت في بيروت وطرابلس وشمال لبنان [١] .

وفي الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، نشرت جريدة الأخبار مقالاً افتتاحياً بعنوان "موقف العرب من حادثة لبنان وما فيه من عبر وذكرى" ، ومما

---

[٨] العراق ،العدد ٦٤٦٠ ، ١٩٤٣\١١\٢٢.
[١] الأخبار، عراقية ، العدد ٨٨١ ، ١٩٤٣\١١\١٢
[٢] الرأي العام، العراق ، العدد ٨٦٤، ١٩٤٣\١١\١٧
[٣] العراق، العدد ٦٤٥٦، ١٩٤٣\١١\١٨ .
[٤] الأخبار ، عراقية ، العدد ٨٨١ ،١٩٤٣\١١\١٢.

جاء فيه " إن موقف لبنان في وجه الاعتداء الذي أراد أن يمثل الدور البائد منذ عشرين سنة خلت كان موقفاً مشرفاً ومشي خطوات واسعة في طريق الاتحاد لأن الأمة العربية هبت في وجهه هبة رجل واحد واتفقت كلمة العرب على مقاومته ومعاضدة إخوانهم عرب لبنان واعتبروا اعتداء الغاصب اعتداءا على الشعوب العربية ، فلم يبق ملكاً ولا أميراً ولا فرداً إلا واظهر شعوره مستنكرا وقوع هذا الحادث المؤلم وكأنه وقع عليه مباشرة ،..." [١] .

وعلى اثر انتهاء تلك الأزمة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، وإطلاق سراح رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته المعتقلين تم تبادل برقيات التهاني بين كبار المسؤوليين في العراق ولبنان ، حيث قام نائب الوصي الأمير زيد ورئيس الوزراء نوري السعيد ووكيل وزارة الخارجية تحسين العسكري بإرسال برقيات تهنئة إلى نظراءهم من الساسة اللبنانيين ، وقد قابلها الزعماء اللبنانيون بعواطف الشكر والعرفان للعراق حكومة وشعباً لمناصرتهم الشعب اللبناني في قضيته العادلة [٢] .

ثانيا : موقف مصر :

تضامن المصريون حكومة وشعباً مع اللبنانيين وزعمائهم المعتقلين خلال تلك الأزمة ، ففي الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ قابل الملك فاروق[٣] ملك مصر السفير البريطاني في مصر ودار بينهما حديثاً عن أزمة لبنان ، فابلغه برغبات الشعب المصري وأمانيهم في خروج لبنان من تلك المحنة ظافراً بأمانيه الوطنية وبمساعدة ومساندة الدول الحليفة وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية [١]

---

(١) نقلا عن الأخبار ، عراقية ، العدد ٨٩٦ ، ٢٨\ ١١\ ١٩٤٣ .
(٢) د.ك.و،م ، ٣١١\٣٦٦، كتاب البلاط الملكي المرقم ٧٣٨ ، ٢٣\١١\١٩٤٣، و١٦، ص٥٥ .
(٣) الملك فاروق :هو ابن فؤاد الأول بن الخديوي توفيق بن إبراهيم بن محمد علي،ولد في القاهرة عام ١٩٢٠ أكمل تعليمه في فرنسا وبريطانيا ،أصبح ولياً للعهد وهو صغير السن حيث تولى العرش وعمره ستة عشر عاما بعد وفاة والده،وكان عمه وصياً عليه واستمرت تلك الوصاية لمدة سنة وثلاثة أشهر،وتوج رسمياً في ٢٩\تموز\١٩٣٧ واستمر حكمه ستة عشر عاماً،أرغمته ثورة ٢٣\تموز\١٩٥٢ بالتنازل عن العرش،ومن ثم توجه إلى منفاه في روما عاصمة ايطاليا،توفى في روما عام ١٩٦٥،ودفن في المقبرة الملكية في القاهرة بمسجد الرفاعي حسب وصيته في ١٨\آذار\١٩٦٥ .للمزيد ينظر :لطيفة محمد سالم،فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦-١٩٥٢،القاهرة،١٩٨٦ .
(٤) الأخبار ، عراقية ،العدد ٨٨٢ ، ١٣\١١\١٩٤٣ .

، كما أرسل في اليوم نفسه برقية احتجاج إلى الحكومة الأمريكية استنكر فيها الإجراءات التي قامت بها السلطات الفرنسية في لبنان قائلاً "بما انه حاكم مصر والتي كانت بحال من الحرية والقوة والبحث عن الاستقلال وانه مصدوم من معاملة لبنان بهذه الطريقة ، وان أثار ذلك سوف تكون كارثية بحق الأمم المتحدة إذا ما سمح لمثل هذه الأشياء بالحدوث ، وإنها تضر بمصلحة الحلفاء وتفيد الألمان ، وان مثل هذه الأحداث هي محزنة بالنسبة لسياسة التحالف في الشرق الأوسط ،..." [١] .

وفي الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، بعث الملك فاروق رسالة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية المعتقل بشارة ألخوري تسلمتها الحكومة المؤقتة في بشامون ، وقد أبدى فيها إعجابه وتقديره لموقفه المشرف ، معبراً له عن موقف مصر المساند له وللشعب اللبناني [٢] ، ومما قال فيها "إن تلك الثقة التي أولاها الشعب اللبناني الكريم لشخصكم بانتخابكم رئيسا للجمهورية قد قامت دليلاً على جدارتكم بما نلتموه وأظهرت ما نعلمه عنكم من مزايا وسجايا ومن وطنية صادقة لا يلين لها عود ، ولاشك في إن شعب لبنان سيتمتع باستقلاله ، وانه بالغ في ظل الكرامة والحرية والشرف ما هو جدير به من سيادة ومجد ولست في حاجة إلى أن اوكد لفخامتكم إن الشعب اللبناني يستطيع أن يعتمد على صداقتنا وصداقة حكومتنا وشعبنا في ساعات الشدة والحرج التي تمر به،..."[٣].

كما استدعى الملك فاروق سفيري الولايات المتحدة وبريطانيا في القاهرة وطالب حكومتيهما بالوقوف موقف الحزم من فرنسا بما يتماشى مع مبادئ الحرية والاستقلال وميثاق الأطلسي [١] .

---

[١]F.U.R.S,890,E00\176 Telegram from the minister in Egypt (kirk),to the secretary of state ,CAIRO, 11,November, 1943, vl,p ,1020.

[٢] يوسف مزهر ،المصدر السابق، ص١١٥٧.

[٣] علامة الاستفهام(؟) ، العدد ٤، ١٩٤٣\١١\١٤.

[٤] بدر الدين عباس الخصوصي،المصدر السابق،ص١١١ .

كما وجه في الحادي عشر من تشرين الثاني من العام نفسه ، رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس مذكرة احتجاج عنيفة إلى الجنرال ديغول جاء فيها "باسم الحكومة والشعب المصري نحتج احتجاجاً شديداً على الإجراءات القاسية التي اتخذتها السلطات الفرنسية... فمصر وجميع الشعوب العربية تعلن تضامنها مع الشعب اللبناني المجيد السيئ الحظ الذي لم يقترف جرماً سوى انه أراد توطيد استقلاله والاطمئنان إلى صداقة فرنسا الخالصة التي لا تقوم على مصلحة " مذكراً بالتاريخ الفرنسي بقوله " من مثل فرنسا تعلمنا جهادها باعتبارها معقل الحرية وملاذها ولا يمكن أن يقابل نقض أية دولة للنص المقدس الذي أقسمت الأمم المتحدة على احترامه بغير الاستنكار " مشددا " إذا لم تعد الحالة في لبنان إلى وضعها المنطقي فستجد مصر نفسها واقفة وجها لوجه أمام فرنسا وهي حالة ترغمها عليها الحوادث" [١] .

في حين بعث برسالة ثانية إلى الوزير البريطاني في مصر كرر فيها احتجاجه وأعرب عن اعتقاده بان الحكومة البريطانية ستبادر وتأخذ على عاتقها حل تلك الأزمة [٢] ، كما قام بإرسال مذكرة إلى وزير الولايات المتحدة المفوض في القاهرة ، أشار فيها إلى انه يعتقد أن انتهاك حرمة استقلال لبنان من قبل السلطات الفرنسية سيثير الأسف والحزن في الولايات المتحدة [٣] .

وقد رد الجانب الأمريكي على تلك المذكرة عندما قابل وزيرها المفوض جورج كيرك (G. Kirk) رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس ، الذي سلم له رد حكومته التي أظهرت فيها تأييدها الكامل لموقف مصر ، كما أعربت عن إيمانها بان القوى العظمى التي تحارب في سبيل المبادئ النبيلة سوف تعمل على التأكيد على

---

[١] نقلا عن يوسف مزهر، المصدر السابق ، ص١١٥٨ ؛ الأخبار ،عراقية ،العدد ٨٨٢ ،١٩٤٣\١١\١٣ .
[٢] العراق،العدد٦٤٥١، ١٩٤٣\١١\١٣ .
[٣] الأخبار ،عراقية،العدد ٨٨٢ ، ١٩٤٣\١١\١٣ .

احترام شخصيات الأطلسي والتي تريد لجنة التحرير الوطنية الفرنسية حجزهم ، وهو دليل على مس استقلال لبنان ، وسيعطي ذلك صدىً سيئاً في الولايات الأمريكية [١] .

وفي الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، التقى مصطفى النحاس الجالية اللبنانية في القاهرة ، ووعدهم بأنه لا يقبل أن يستبيح الأجنبي الشعب اللبناني وحرماته ، ومن ثم صرح قائلاً "بأن الفرنسيين يعملون في مصر بحجة الدفاع عن الحريات ، وإن مصر لا يمكن أن تأويهم بعد الآن ، إذا ظلوا سائرين في غيهم ، وثقوا إنني عامل للبنان ما أعمل لمصر" [٢] ، ثم توجهوا جميعاً إلى قبر سعد زغلول ووضعوا عليه إكليل من الزهور ولافتة كتب عليها من لبنان الجريح إلى سعد الخالد [٣] .

وفي تطور آخر عقد حزب الوفد المصري مهرجانه السنوي تحت شعار " يوم النضال في سبيل لبنان " ، وألقى مصطفى النحاس خطاباً مطولاً دعا فيه إلى الإفراج عن أعضاء الحكومة اللبنانية المعتقلين [٤] ، كما حث الدول العربية من اجل التضامن والوحدة في الموقف ضد السلطات الفرنسية ، فضلاً عن ذلك طالب الحكومات العربية إلى تقديم كافة الدعم للشعب اللبناني ، موضحاً لها الاحتجاج الفوري الذي قدمته حكومته للجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر ، وكذلك مناشدتها للحكومتيين البريطانية والأمريكية باعتبارهما الدولتان اللتان كفلتا استقلال لبنان ، ومن ثم طلب من الحكومة العراقية مساندة مصر والوقوف معها والعمل سوية لنصرة القضية اللبنانية والوقوف إلى جانب الشعب اللبناني[٥] .

وفي السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، تلقت الحكومة المصرية الرد من اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر على مذكرتها الاحتجاجية بما يلي "يجدر

---

[١] F.U.R.S,8,OEOO\176 telegram from the minister in egypt (kirk),to the secretary of state ,CAIRO, 11,November,1943,vl , p , 1020.

[١] نقلاعن العراق،العدد ٦٤٥٤، ١٦\١١\١٩٤٣ .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] بيار زيادة ، المصدر السابق ، ص١٠٦ ؛ سعد محسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص٧٠ .

[٤] د.ك.و، م، ٣١١\٣٦٦ ، (الأزمة اللبنانية) ، رسالة باسم صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا، و٤٥، ص١٠٩ .

مراعاة مصلحة لبنان ومصلحة فرنسا كما يفهمها أصدقائهما الحقيقيون وترك هذان البلدان وحدهما لحل مسالة عملت فرنسا على حلها بروح الصداقة التي تهيمن منذ قرون على علاقتنا مع الشعب اللبناني" ، فرد مصطفى النحاس على تلك المذكرة برسالة مطوله بقوله " يدهشني التميز الذي تميزون به بين الأصدقاء الحقيقيين للبنان ، وغيرهم إن مصر وسائر الشعوب العربية لتفتخر بأنها أعربت عن استنكارها في ساعة ذات مغزى في تاريخ لبنان والمشرق العربي بأسره ويكفي إن العالم برمته أنحى باللائمة على عمل ممثلكم لتبين من هم أصدقاء لبنان الخلص وأصدقاء فرنسا الخلص ومن هم الذين ضحوا عمداً بالحق والعدل في هذه الظروف العصيبة وما كان رائدهم إلا الانانيه الكاذبة " [١] .

كما أشار الملك فاروق في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، في خطاب العرش الذي ألقاه بمناسبة افتتاح البرلمان المصري إلى أحداث لبنان ، فأعرب عن عظيم أسفه للحوادث المؤلمة التي جرت في لبنان ، والتي رفعت من اجلها الحكومة المصرية احتجاجات شديدة اللهجة ، وان حكومته ستبذل كل ما في وسعها في سبيل إعادة الحالة إلى مجراها الاعتيادي وإرجاع الحق إلى نصابه[٢].

أما على المستوى الشعبي فقد خرجت المظاهرات الحماسية في شوارع القاهرة وأخذت تندد بسقوط فرنسا والمناداة بحرية لبنان [٣] ، وقد تزامن ذلك مع وصول الوفد الفرنسي إلى القاهرة برئاسة الجنرال كاترو ، والذي تمت حمايته من غضب الجماهير بصعوبة كبيرة الأمر الذي جعل رئيس الوزراء يأمر بنزول قوات مكافحة الشغب لحمايته ، كما قام مجموعة من الشباب المصري بالهجوم على مقر إقامة الوفد الفرنسي في احد فنادق القاهرة وتم تحطيم النوافذ وتدمير الكثير من ممتلكات الفرنسيين في

---

(١) الأخبار،عراقية،العدد٨٨٥، ١٩٤٣\١١\١٧ .
(٢) المصدر نفسه،العدد٨٨٨، ١٩٤٣\١١\٢٠ .
(٣) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص١١٠ .

القاهرة تأييداً لقضية الشعب اللبناني [١] ، ناهيك عن رشق المفوضية الفرنسية بالحجارة بعدما وصفوها بالغاشمة[٢] ، كما حصلت مظاهرات مشابهة في مدينة الإسكندرية ، فكان موقف الطلاب في الجامعات والمعاهد والثانويات في مصر رائعاً ومميزاً ومتجاوباً مع موقف نظراءهم الطلاب في لبنان [٣] .

وقد احتج شيخ الأزهر على الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في لبنان بقوله "إن شيخ الأزهر يحتج باسم جماعة كبار العلماء وشيوخ الكليات والمعاهد وأساتذتها على ما وقع من الاعتداء على الشعب اللبناني ويهيب بالمسؤولين عن هذا الاعتداء أن يراجعوا أنفسهم ويحترموا عهودهم فلا يمسوا حقوق اللبنانيين في الحرية والاستقلال،..." [٤] .

وأما موقف الصحافة فقد وقفت الصحف المصرية إلى جانب الشعب اللبناني وقامت بمتابعة التطورات على الساحة السياسية اللبنانية منذ لحظاتها الأولى ، فقد كتبت جريدة المقطم تعليقاً على الحالة في لبنان وأثرها على بلاد الشام قائلة " ولقد وقفت مصر موقفاً مشرفاً دل على زعامتها لأقطار المشرق العربي زعامة صحيحة تستند إلى عاطفة سياسية وروح قومية وعزم أكيد على التوصل بمقدرتها ونفوذها إلى خدمة الشعوب العربية في جميع أوطانها توثيقاً للعرى التي تربط هذه الشعوب بعضها ببعض" [٥].

كما أجمعت الصحافة المصرية على الترحيب بإعادة أعضاء الحكومة اللبنانية المعتقلين إلى مناصبهم ، وقد طالبت تلك الصحف بحذف كلمة الانتداب من المفاوضات بين رئيس الجمهورية اللبنانية والسلطات الفرنسية ، وأشارت جريدة الوفد المصري

---

[١] F.U.R.S,890,E00\176 Telegram from the minister in Egypt (kirk),to the secretary of state ,CAIRO, 11,November ,1943 ,vl,p,1032 .

[٥] د.ك.و،م،٣١١\٣٦٦،كتاب وزارة الخارجية المرقم ش \١٢٠٧\١٢٠٧ \ ٩٩١٦، في ١٩٤٣\١١\١٥ ، و٤٢، ص١٠٥ .

[٦] حسان حلاق،التيارات السياسية...، ص١١٩ .

[١] العراق،العدد ٦٤٥٧، ١٩٤٣/١١/١٩ .

[٢] نقلا عن الأخبار،عراقية، العدد٨٨٣ ، ١٩٤٣\١١\١٤ .

بعد انتهاء الأزمة على إن الحل يجب أن يكون كاملاً وان يحقق أماني لبنان تحقيقاً تاماً ، وان ذلك يبرهن على احترام الحلفاء للاستقلال الشعوب الصغيرة [١] .

وفي نهاية تلك الأزمة تبادلت الحكومتان المصرية واللبنانية التهاني ، فقد قام الملك فاروق بإرسال برقية تهنئة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية بمناسبة عودته إلى منصبه قائلاً فيها" سمعت مع السرور نبا الإفراج عنكم وأهنئكم بتقلدكم مهام منصبكم مرة أخرى ، وأهنئ لبنان في دفاعها عن كرامتها وكفاحها في سبيل الحرية" [٢] .

كما قام رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس بإرسال برقيتي تهنئة الأولى لرياض الصلح ، والثانية إلى رئيس المجلس النيابي صبري حمادة بمناسبة عودتهما إلى منصبيهما [٣] .

ومن جانبه بعث رئيس جمهورية لبنان رسالة إلى الملك فاروق عبر له فيها عن شكر الشعب اللبناني وتقديره العظيم للمساعدة التي أبدتها الحكومة والشعب المصري في الدفاع عن لبنان ، كما شكره على رسالة التهنئة التي بعثها له [٤] .

كما قامت الحكومة اللبنانية بتوجيه الشكر إلى رئيس الوزراء المصري على موقفه أثناء الأزمة اللبنانية وقد تضمنت أيضاً دعوته رسمياً إلى زيارة لبنان [٥] .

وفي السادس عشر من كانون الأول عام ١٩٤٣ ، وصلت إلى بيروت البعثة الملكية المصرية لتهنئة رئيس الجمهورية اللبناني وأعضاء حكومته رسمياً ، فاستقبلها اللبنانيون بالهتافات والخطب الترحيبية ، فرد عليهم رئيس البعثة المصرية باهتمام الملك فاروق بقضية لبنان ومن ثم قام بتسليم رسالة الملك فاروق إلى الرئيس بشارة ألخوري [١] .

ثالثا : موقف سوريا :

---

[٣] العراق،العدد ٦٤٦٢، ١٩٤٣\١١\٢٤ .
[٤] الأخبار،عراقية،العدد٨٩٠، ١٩٤٣\١١\٢٣ .
[١] الاخبار ، عراقية ،العدد٨٩٤ ، ١٩٤٣\١١\٢٨
[٢] المصدر نفسه.
[٣] العراق،العدد ٦٤٨٢، ١٩٤٣\١٢\١٤ .
[٤] الرأي العام،العدد٨٩٧ ، ١٩٤٣\١٢\٢٩ .

تفاعل السوريون بصورة كبيرة مع الأزمة السياسية اللبنانية ، فكانت مشكلتهم مع الفرنسيين استمراراً لتلك الأزمة وانعكاساً لها ، فأدرك الفرنسيون إن إخفاقهم في المحافظة على مركزهم الممتاز في لبنان سيجر عليهم حتماً الخروج من سوريا كلها ، ونتيجة لذلك وقفت سوريا إلى جانب اللبنانيين في محنتهم ، فقد اجتمع في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ مجلس الوزراء برئاسة سعد الله الجابري [١] ، وقرر الاتصال بالدول الحليفة والصديقة واطلاعها على الأحداث في لبنان ، وطالبها بالتحرك السريع لإنقاذ الشعب اللبناني من معاناته التي سببتها السلطات الفرنسية له من جراء اعتقال أعضاء حكومته الشرعية [٢] ، كما قامت الحكومة السورية بتوجيه مذكرة احتجاج إلى المندوب العام الفرنسي في لبنان الجنرال جان هيللو ، وقد جاء فيها" نلفت نظر السفير إلى ما يجري في لبنان من حوادث وما يسببه استخدام العنف من ردة فعل في داخل البلاد وخارجها ، وكذلك تأثر سوريا بالأحداث التي حصلت في لبنان " ، كما استنكرت الحكومة السورية الطريقة التي تعاملت بها السلطات الفرنسية مع استقلال لبنان قائلة " فلا يجوز إلغاء استقلاله بطريقة تتناقض مع القواعد الديمقراطية بين الدول وتنافي المبادئ الحرة وتسلب الشعوب ثقتها في مستقبل العلاقات السلمية بين الدول أو في مستقبل الشعوب واحترام حقوقها ورغباتها " [١] ، كما طلبت الحكومة السورية

---

(٥) سعد الله الجابري:هو سعد بن عبد القادر لطفي الجابري،ولد في حلب عام ١٨٩١ لعائلة مشهود لها بالوطنية ، وكان والده مفتي حلب، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في حلب،ثم أكمل دراسته العليا في اسطنبول في الكلية الملكية السلطانية،عمل في الحركة الوطنية الداعية إلى استقلال الأقطار العربية عن السلطة العثمانية،أصبح نائب رئيس الكتلة الوطنية التي ترأسها هاشم الاتاسي،ثم عُين وزيراً للداخلية في عهد رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي،بعد استقلال سوريا تولى رئاسة مجلس النواب،ومن بعدها أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٤٣، ترأس الوفد السوري للتوقيع على بروتوكول الإسكندرية،وقد حضر إعلان تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وفي عهد وزارته تم جلاء القوات الفرنسية من سوريا عام ١٩٤٦ ، ،توفى في حلب عام ١٩٤٨.عبد الوهاب الكيالي وآخرون،الموسوعة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،١٩٨٣، ص١٦٣ .

(١) أمين سعيد ، ثورات العرب...، ص١٠٩ .

(٢) د.ك.و،م ، ٣١١\٣٦٦،تقرير المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٣\١١\١٩٤٣، و ٤،ص١٠ .

رسمياً من الفرنسيين بالإفراج عن الزعماء السياسيين من أعضاء الحكومة اللبنانية المعتقلين [١] .

ومن جانب آخر قام وزير الخارجية السوري جميل مردم [٢] ، بتسليم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وود سورث احتجاجاً ضد تصرفات السلطة الفرنسية طالباً منها التدخل لإيجاد حل عادل لتلك الأزمة [٣] .

وفي الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، عقد مجلس النواب السوري جلسة له خصصت بأكملها لمناقشة الأزمة السياسية اللبنانية ، وأعلن عن مشاركته الشعب اللبناني في معاناته وأماله ، وقد خطب سبعة عشر نائباً فيه مطالبين بالاحتجاج الشديد ضد الإجراءات التي قامت بها السلطات الفرنسية في لبنان والتي اتخذت لتهديم دعائم الدستور وامتهان حرية واستقلال الشعب اللبناني[٤] ، كما صرح وزير الخارجية السوري جميل مردم في المجلس موضحاً إن الدول الكبرى ذات الشأن تعمل على إنهاء أزمة لبنان بالطرق الدبلوماسية ، وأكد على إن الحكومة السورية قلقة من تطور الأحداث وتعقدها لافتاً أنظار مندوب فرنسا العام إلى إن استخدام العنف لا يجدي نفعاً في حل تلك الأزمة التي احتلت مكانة متميزة بين أنباء الحرب والسياسة واهتماماً كبيراً في الأوساط العالمية ، ثم دعا إلى إعادة الأمور في لبنان إلى ما كانت عليه من استقلال ودستور وحكم [١] .

---

(٣) سامي الصلح ، لبنان العبث ...، ص١١١ .

(٤) جميل مردم: ولد في دمشق عام ١٨٩٤، درس القانون في باريس، من مؤسسي جمعية العربية الفتاة عام ١٩١٠، قام بتنظيم وإدارة المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣،وكان من المشاركين في مؤتمر الصلح في باريس، شارك في الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧)، كان احد مؤسسي الكتلة الوطنية،ويعد من أنصار الفئة التي تنادي بالتعاون مع الفرنسيين،وساهم في المباحثات حول المعاهدة الفرنسية-السورية لعام ١٩٣٦،أصبح رئيساً للوزراء ١٩٤٦-١٩٤٨، وبعد انقلاب حسني الزعيم هرب إلى القاهرة حيث توفى هناك عام ١٩٦٠ ونقل جثمانه إلى دمشق. موسوعة أعلام العرب ، دار الحكمة ، ج ١ ، بغداد، ٢٠٠٠،ص ١٢٨.

(٣) FURS , Foreigrelations , 1943 , V1 , Syria and Lebanon , p 1035 .

(١) د.ك.و.م\٣٦٦\٣١١،م\٣٦٦\٣١١،تقارير القنصلية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية في بغداد ١٥ \١١\ ١٩٤٣ و ٣٤، ص٦ .

(٢) المصدر نفسه ، و٢ ، ص٤ .

وفي ختام مداولاته أعلن مجلس النواب باسم الشعب السوري مناصرته للشعب اللبناني متمنياً أن تعود إليه حكومته الشرعية ومجلس نوابه [١] ، وكانت تلك النقاشات قد دارت في جو حماسي منقطع النظير[٢] .

وفي السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، وجهت الحكومة السورية بياناً إلى الشعب السوري ناشدتهم فيه بوجوب الركون إلى الهدوء والسكينة في الوقت التي تتخذ فيه مجموعة من التدابير لحل أزمة لبنان ، حيث أسرعت الحكومة بالاتصال بالحكومات العربية المجاورة لها للاتفاق معها على التدخل المشترك لنصرة حكومة لبنان الشرعية ، حيث وصل في اليوم نفسه إلى دمشق ممثل عن الحكومة المصرية لبحث تطورات الأوضاع اللبنانية معها[٣].

كما وجه رئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، إنذاراً إلى الجنرال كاترو طلب فيه إرجاع الأوضاع الدستورية إلى ما كانت عليه في لبنان محذرا إياه بالقول"وإلا فأنكم تتحملون وحدكم المسؤوليات " [٤] ، كما أشار في الرابع والعشرين منه ، إلى مسالة لبنان قائلاً "إننا حكومة وشعبا لا نعرف حلا لمسائل لبنان ما لم يعد الوضع الدستوري كما كان عليه ، وما لم يعد جميع الأشخاص الذين كانوا قائمين على الحكم فيه ،... " [٥] .

وفي تطور آخر استقبل الشعب السوري طلائع الأخبار للأزمة اللبنانية بالمظاهرات والإضرابات العامة ، إذ قصد المتظاهرون دور القنصليات الأجنبية هاتفين بحياة سوريا ولبنان وعند وصولهم إلى مقر الحكومة استقبلهم وزير الداخلية لطفي الحفار

---

[٣] وليد المعلم، المصدر السابق ، ص٣٩٩-٤٠٠ ؛ سعد محسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص٧٠ .
[٤] احمد طربين،الوحدة العربية...، ص٣١٦ .
[١] الأخبار، عراقية ، العدد٨٨٦ ،١٩٤٣\١١\١٨ .
[٢] حسان حلاق،التيارات السياسية...، ص١٢٠ ؛ حمدي الطاهري،المصدر السابق، ص١٤٢ .
[٣] الأخبار، عراقية ، العدد ٨٩٢، ١٩٤٣\١١\٢٤

والذي طلب منهم المحافظة على الهدوء والسكينة ووعدهم بنقل احتجاجهم إلى رئيس الجمهورية [١] .

وفي الثاني عشر من تشرين الثاني من العام نفسه ، أضربت مدينة دمشق فأغلقت المحلات والأسواق فيها ، وقد شارك فيه جميع فئات الشعب السوري رافعين خلاله الإعلام العربية وأعلنوا عدم إنهاء الإضراب حتى انتهاء تلك ألازمه[٢] ، كما احتج طلاب معاهد دمشق احتجاجاً صاخباً على الأعمال غير القانونية التي قامت بها السلطات الفرنسية في لبنان والتي تخالف مبادئ الديمقراطية التي تناضل في سبيلها الأمم المتحدة تحت نطاق حلف الأطلسي[٣] كما سارع كثير من السوريين إلى السفر للبنان للمشاركة في معركة لبنان الاستقلالية ضد الفرنسيين [٤] .

فضلاً عن ذلك عقد المحامون السوريون في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، اجتماعاً لهم في دمشق احتجوا فيه على الأعمال العدائية إذ أكدوا في بيانهم " إن مصير لبنان مرتبط بمصير العالم العربي بأسره ، فإذا كان لدى اللجنة الوطنية الفرنسية بعض وجهات النظر التي ترغب في إيضاحها أو تقديمها فالسبيل إلى ذلك لن يكون استخدام العنف والقوة التي أدت إلى اعتقال رئيس جمهورية لبنان ووزراءها الشرعيين الذين يتمتعون بثقة المجلس النيابي وتأييده فهذا العمل هو اعتداء صريح على الحريات ويجب استنكاره على الأخص لأنه صادر عن رجال ينتمون إلى لجنة تلقب نفسها بلجنة التحرير[٥].

وفي الثامن والعشرين منه خرج الآلاف من السوريين وأقاموا مظاهرات في الميدان الرئيس في دمشق وطالبوا الحكومة السورية بإصدار بيان تبين فيه جهودها في

---

[٤] د.ك.و ، م ، ٣١١\٣٦٦،تقارير القنصلية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية في بغداد والمرقم ٧٣\١\٦ ، ١٩٤٣\١١\١٦، و ٣٤، ص ٩٦.
[٥] المصدر نفسه ، ١٩٤٣\١١\١٤ و ٢٨، ص ٨٥ .
[٦] المصدر نفسه ، و٣٤، ص١٦ .
[١] أمين سعيد، ثورات العرب...، ص١٠٩ .
[٢] نقلا عن العراق ، العدد ٦٤٦٠، ٢٢\ ١١ \ ١٩٤٣ .

سبيل حل القضية اللبنانية [١] ، كما بعثت الجالية السورية في المكسيك كذلك ببرقيات احتجاج ضد عمل السلطات الفرنسية في لبنان إلى رئيس الوزراء البريطاني تشرشل والى رئيس الولايات المتحدة روزفلت ورئيس الاتحاد السوفيتي ستالين والى رئيس جمهورية المكسيك طالبين منهم التدخل السريع وحل أزمة لبنان ومعاناة شعبه [٢] .

وبعد نهاية الأزمة تبادلت الحكومتان السورية واللبنانية التهاني ، وقد سافر في الخامس والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه ، إلى بيروت وفد حكومي سوري برئاسة جميل مردم وزير الخارجية لتهنئة رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته رسمياً بإطلاق سراحهم وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد [٣] .

رابعا : موقف الأقطار العربية الأخرى :

لم تكن الأقطار العربية الأخرى غائبة عن معركة استقلال لبنان ، فقد تضامنت جميعها مع موقف الشعب اللبناني ، ولا غرابة في ذلك لسببين ، فالأول يكمن في الروابط المتعددة التي تشد الأقطار العربية يبعضها وقد تجلى ذلك في الموقفين الرسمي والشعبي والتي عبرت عنه مختلف القوى السياسية والشعبية في تلك الأقطار ، في حين كان السبب الأخر يتعلق بالسياسة البريطانية ودورها في التأثير على حكومات تلك الأقطار ودفعها لاتخاذ مواقف داعمة لموقف بريطانيا الداعي لاستقلال لبنان ، ولاسيما وان معظم تلك الأقطار كانت خاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للنفوذ البريطاني [٤] .

فالفلسطينيون تفاعلوا مع الأزمة السياسية اللبنانية منذ لحظاتها الأولى ، إذ بعث العديد من الوجهاء والشيوخ الفلسطينيين بالاحتجاجات الشديدة إلى الحكومة البريطانية عن طريق مندوبها السامي في القدس مطالبين إياه بتدخل حكومته السريع لإيجاد حل

(٣) الأخبار، عراقية ، العدد ٨٩٧ ،١٩٤٣\١١\٢٩ .
(٤) المصدر نفسه ،العدد ٨٨٦ ، ١٩٤٣\١١\١٨ .
(٥) المصدر نفسه ،العدد ٨٩٣ ، ١٩٤٣\١١\٢٥ .
(١) بيار زيادة ،المصدر السابق ، ص٢٦٤.

لتلك الأزمة [١] ، فضلاً عن ذلك تألفت لجان شعبية في العديد من المدن الفلسطينية وقراها لجمع الأموال لمساعدة المنكوبين من الشعب اللبناني وقد وجهت اللجنة العربية الفلسطينية لإعانة منكوبي لبنان في القدس نداء ناشدت فيه الشعب الفلسطيني بالتبرع لمساعدة الشعب اللبناني ومساندته في محنته التي يمر بها ، كما أغلقت جميع حوانيت العرب والأماكن التجارية في القدس احتجاجاً على تصرفات السلطات الفرنسية في لبنان [٢] .

ومن جانب آخر أعلنت الأحزاب السياسية الفلسطينية الإضراب في القدس وقد شاركت في ذلك وفود الغرف التجارية العربية والتي كانت تعقد اجتماعاتها فيها ، فخرجوا بمظاهرات واسعة ورفعوا مذكرة احتجاج للحكومة البريطانية على تصرفات السلطات الفرنسية وتجاوزاتها على حكومة لبنان الشرعية ، كما قدموا احتجاجاً شديد اللهجة للسلطات الفرنسية في لبنان لموقفها العدائي ضد الحكومة اللبنانية ، فضلاً على ذلك قام المتظاهرون بالاتصال بالقنصلية العراقية في القدس حيث أرسلوا برقية إلى الحكومة العراقية طالبوا فيها التدخل لحل تلك الأزمة [٣] .

أما موقف إمارة شرق الأردن فقد تمثل بقيام أميرها عبدالله بن الحسين بإرسال رسالة إلى البطريرك الماروني أنطوان عريضة ، أوضح له فيها عن تأييد الحكومة والشعب الأردني الكامل لقضية الشعب اللبناني ووقوفهم إلى جانبه ضد ممارسات السلطة الفرنسية ، كما بعث ببرقية احتجاج إلى الحكومة البريطانية مطالباً فيها بالوقوف إلى جانب الشعب اللبناني في أزمته [٤] .

وفي السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣، أرسل الأمير عبد الله بن الحسين احتجاجاً مزدوجاً شديد اللهجة للحكومتين البريطانية والأمريكية والى اللجنة الوطنية

---

[٢] د.ك.و،م ، ٣١١\٣٦٦، تقارير القنصلية الملكية العراقية في القدس،كتاب وزارة الخارجية المرقم ش\١٢٠٧\١٢٠٧\٨\١٩٩٢ ، ١٦\١١\١٩٤٣، و٣٧،ص٩٩، الموضوع (فلسطين والحالة في لبنان).

[٣] العراق،العدد ٦٤٥٤، ١٦\١١\١٩٤٣ .

[١] د.ك.و،م،٣١١\٣٦٦،تقارير القنصلية الملكية العراقية في القدس،كتاب وزارة الخارجية المرقم ش\١٢٠٧\١٢٠٧\٨\١٩٩٢، ١٦\١١\١٩٤٣، و ٣٧، ص،٩٩، الموضوع،فلسطين والحالة في لبنان .

[٢] احمد طربين،الوحدة العربية...،ص٣١٦ .

الفرنسية في الجزائر منددا ًفيهما بالاعتداء الذي قامت به السلطات الفرنسية على حكومة لبنان الدستورية الشرعية ، وما ينطوي على ذلك الاعتداء من مخالفته للمبادئ الديمقراطية والاستقلال الذي أعلن بضمانة الحكومتين البريطانية والأمريكية ، فاعترفت به الدول الأخرى ، كما طلب منهم العمل على تلافي الحيف الذي وقع على الشعب اللبناني بإعادة الأوضاع في لبنان إلى حالتها الطبيعية [١] .

في حين كان موقف المملكة العربية السعودية والذي تمثل بقيام الملك عبد العزيز آل سعود بالاحتجاج لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية على سياسة السلطات الفرنسية في لبنان وطالبهما بالتدخل في أسرع وقت ممكن لحل تلك الأزمة [٢] ، ثم بعث برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني تشرشل جاء فيها "في الوقت الذي تراق فيه دماء أبناء مملكتكم في الميادين المشرفة دفاعاً عن العدل والضعفاء ، وبعد تصريح الأطلسي الذي ذاع صيته في أنحاء العالم ، فان عمل الفرنسيين في لبنان الذين يقومون بإدارة تلك البلاد غير مراعين وعودهم التي قطعوها لها بالاستقلال ، فقاموا باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء الآخرين وعدد من النواب ، فقد احدث ذلك أسوء الانطباعات لدى الدول العربية بوجه عام والمملكة العربية السعودية بوجه خاص " ثم أضاف قائلاً " نحتج لدى فخامتكم ونرجوا منكم استخدام نفوذكم لديهم من اجل حل تلك الأزمة..." [٣] ، وفي العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، بعث أيضا بالعديد من برقيات الاحتجاج إلى دول الحلفاء ، وكذلك وجه احتجاجاً شديداً إلى الجنرال ديغول فطلب منه الإسراع في حل قضية الشعب اللبناني ومراعاة حقوق اللبنانيين[٤] .

وفي اليمن استنكر حاكم اليمن الإمام يحيى ، الاعتداء الذي قامت به السلطات الفرنسية على استقلال لبنان وسيادته وشرعية الحكومة اللبنانية ، فأرسل مذكرة

---

[٣] الأخبار ،عراقية،العدد ٨٨٥ ،١٩٤٣\١١\١٧ .
[٤] د.ك.و،م،٣١١\٣٦٦،كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي ١٩٤٣\١١\٢١، و٣٢،ص ٩٣.
[١] نقلا عن الرأي العام ، العدد ٨٦٤ ، ١٩٤٣\١١\١٧ .
[٢] نزار الكيالي ، المصدر السابق ، ص١٣٤ .

احتجاج إلى رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس طالباً منه الاحتجاج باسمه لدى الحكومة البريطانية ومطالبتهم بالوقوف إلى جانب اللبنانيين وأعضاء الحكومة المعتقلين [1] .

ونظراً للموقف العربي المؤيد للشعب اللبناني وحكومته ، فقد اتخذت السلطات الفرنسية قرارا بمنع دخول الصحف العربية إلى لبنان ، غير إن ذلك لم يمنع من تسرب بعض الصحف المصرية والفلسطينية والسورية إلى داخل لبنان[2].

وهكذا فقد برهنت الدول العربية من خلال موقفها من تلك الأزمة على إنها كتلة واحدة ودللوا على إن اتحادهم حقيقة واقعة ، ولاسيما أنها وقفت صفاً واحداً تقارع الاستعمار وتناضل من اجل حريتها واستقلالها.

المبحث الثاني: المواقف الدولية من الأزمة :

لم تمض مدة طويلة على إجراءات السلطات الفرنسية في لبنان ضد حكومتها الشرعية حتى بدأت الدول الأجنبية وبرلماناتها من استنكار تلك الإجراءات العنيفة فأنذرت تلك الدول الفرنسيين بسوء العاقبة إذا لم يعودوا إلى رشدهم ويعيدوا الأمور إلى نصابها ، وقد تمثل الموقف الدولي بما يلي :

أولا : موقف بريطانيا:

عندما علم الجنرال سبيرس بقيام السلطات الفرنسية في لبنان باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة اللبنانية عن طريق ابن بشارة ألخوري ، والذي اخبره بان الجنود الفرنسيين قد اقتحموا البيت الرئاسي وقبضوا على والده ، فقام بدوره بإخبار حكومته في لندن عن تلك التطورات الجديدة ، ومن ثم اتصل بقائد القوات البريطانية في المشرق وطلب منه تدخل القوات البريطانية المسلحة ، ولكن طلبه قد رفض من قبل ذلك القائد الذي كان لا يحبذ التسرع في مثل تلك المواقف ، كما اتصل

---

(٣) احمد طربين ، الوحدة العربية ...، ص٣١٦ .
(٤) حسان حلاق ، التيارات السياسية ...، ص١٢٠ .

في الوقت ذاته بوزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط كايزي ، طالباً منه التدخل وفرض الأحكام العرفية ، غير إن طلبه رفض أيضاً وطلب منه كتابة رسالة عن الوضع وتسليمها إلى الجنرال هيللو باسمه [١] ، وفي تلك الرسالة ذكره بقسم الشرف الذي لم يوف به ، كما حمله مسؤولية المحافظة على سلامة الوزراء اللبنانيين المعتقلين[٢] .

وفي الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، أصدرت الحكومة البريطانية بياناً رسمياً أوضحت فيه إن العمل الذي قامت به السلطات الفرنسية في لبنان قد جرى دون مشورتها أو إبلاغها أو علمها [٣] ، كما أكدت على أنها قامت بإبلاغ اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر أنها تنظر إلى الأزمة السياسية اللبنانية على أساس أمرين أساسيين ، فالأول منهما هو إن لبنان يدخل في نطاق مناطق الحرب التي يجب أن يبقى الأمن والاستقرار فيها كاملين لمصلحة الحلفاء الحربية والثاني إنها قد وعدت الحكومة اللبنانية بالاستقلال وهي تريد أن تتمسك بالإيفاء بوعودها [٤] .

ومن جانب آخر، طلبت الحكومة البريطانية من وزيرها المقيم في القاهرة كايزي بضرورة التوجه إلى بيروت لمراقبة تطور الأوضاع عن قرب وكثب شديدين ، وليتسنى له أن يكون في مكان قريب من الأحداث يمكنه من خلاله تقييم التقارير الواردة إليه من المنطقة [٥] .

وفي الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ وصل إلى بيروت ، فقابل مفتي الجمهورية اللبنانية محمد توفيق خالد والمطران اغناطيوس مبارك مطران ابريشية بيروت المارونية ، وهنري فرعون ويوسف سالم عضوا المجلس النيابي وكان يستطلع

---

[١] A.B.Gnnson,the anglo-french clash in Lebanon and syria, 1940-1945 ,London,1987,p,123.

[٢] Ibid .

[٣] الأوقات(جريدة) ،العراق ،العدد ٩٦٠٠، ١٩٤٣\١١\١٣ .

[١] منير تقي الدين،لبنان ماذا...،ص٩٨ ؛ الأخبار،عراقية،العدد ٨٨٢، ١٩٤٣\١١\١٣ .

[٥] F.U.R.S,890,E00\197Telegram from the minister in Egypt (kirk),to the secretary of state ,CAIRO,11 , November , 1943 , Vl,p,1023 .

الآراء ويسأل عن الوقائع والحوادث التي مرت بها البلاد بدقة ويطمئن بعض الشيء ، فقد كان يسمع أكثر مما يتكلم ، وقد ولد ذلك شكوكاً لدى بعض النواب اللبنانيين ومن بينهم هنري فرعون الذي اظهر عدم اطمئنانه إلى الموقف البريطاني ، والذي وصفه بأنه لا يذهب إلى تأييد قضية لبنان إلى المدى الذي يطمح إليه النواب اللبنانيون ، وأشار عليهم بحل مشاكل البلاد وذلك بالاعتماد على أنفسهم [١] .

من جانب آخر وفي الرابع عشر منه التقى كايزي القنصل الأمريكي وود سورث ببيروت ، وقال له انه التقى عدد غير قليل من الممثلين القياديين اللبنانيين موضحاً إن الوضع السياسي في لبنان كان مليئاً بالعديد من الاحتمالات ، والتي قد تسير بالوضع من سيئ إلى أسوء ، وقد تنتهي بثورة عارمة ، فينبغي إطلاق سراح السياسيين اللبنانيين المعتقلين ، وكذلك يجب إعادة الدستور والبرلمان إلى العمل ، طالما إن أوضاع الحلفاء في الشرق الأوسط تتطلب ذلك [٢] .

وقام كايزي بعد لقاءه بالجنرال سبيرس في بيروت ، بإرسال المعلومات إلى وزارة الخارجية البريطانية عن تطورات الموقف اللبناني ، وقد أوضح فيها تخلي جميع اللبنانيين باختلاف طوائفهم عن صداقتهم لفرنسا التي لم يعدوا يثقوا بها ، مؤكداً ببرقية ثانية إلى رئيس الوزراء البريطاني تشرشل قائلاً "لقد تجاوز الفرنسيون حدودهم ويحاولون أن يقوموا بالمسؤوليات بطرق غامضة ، لاسيما وان انبثاق حكومات وطنية في الانتخابات الأخيرة ، قد ولد ردة فعل قوية عند السلطات الفرنسية ، فقامت بذلك العمل الذي اهتز له الرأي العام في الشرق الأوسط " [٣] ، وأضاف قائلاً "علينا أن نضغط على اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر ، فإنها هي التي كانت تقوم بإدارة شؤون لبنان من خلال إرسال التعليمات إلى الجنرال هيللو ، وإنها قادرة على معالجة

---

(٣) منير تقي الدين، لبنان ماذا...،ص٩٩ .

(٢)F.U.R.S ,890,E00\207 Telegram from the diplomatic agent and council general at Beirut(wadsourth)to the secretary of state ,Beirut ,14, November ,1943, vl ,p,1030 .

(٣)A.B.Gaunson,op.cit,p.125 .

تلك الأوضاع وحل الأزمة من هناك"[١] ، وكذلك طالب بتدخل القوات البريطانية من اجل إعادة الأمور إلى أوضاعها الطبيعية في حالة رفض اللجنة الفرنسية حل الأزمة[٢].

وفي الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، وزع الجيش التاسع البريطاني في لبنان بياناً أكد فيه على إن حكومة بلاده لا تؤيد اعتقال أعضاء الحكومة اللبنانية ، وإنها ستحافظ على الوعود التي قطعتها للبنانيين عندما أخرجت القوات الفيشيّة من البلاد [٣]

.

ومن جانب آخر عاد كايزي إلى القاهرة في الخامس عشر من تشرين الثاني من العام نفسه ، والتقى بالجنرال كاترو وقد أوضح له إن الأوضاع في لبنان متدهورة وفي غاية الخطورة ، فطالبه بإيجاد حل سريع لتلك الأزمة ، وانه كان يعتقد إن أربع وعشرين ساعة ستكون كافية للجنرال كاترو إذا امتلك النوايا الحسنة لتهدئة الأوضاع ، وإذا لم يكن كذلك فان البريطانيين سيتوجب عليهم اتخاذ خطوات من المحتمل احتلال المراكز الرئيسة في بيروت وحمدون وطرابلس أو إعلان قانون الأحكام العرفية ليشمل كل البلاد ، ولكن الجنرال كاترو رفض ذلك الاقتراح وبيّن إن ذلك مكيدة سياسية تسعى من خلالها الحكومة البريطانية السيطرة على دول المشرق العربي ، فرد عليه الوزير كايزي بان موقفه هذا يعرض العلاقات الفرنسية-البريطانية للتدهور الشديد ، والوضع الداخلي في لبنان إلى الخطر [٤] .

وفي السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، تكرر اللقاء بينهما مرة ثانية ، فبيّن الجنرال كاترو خلاله إن باستطاعته حل تلك الأزمة بمفرده ، فقال بلهجة مطمئنة

---

[١] Ibid .

[٤] حمدي الطاهري، المصدر السابق،ص١٤٢ .

[٥] حسان حلاق،التيارات السياسية...،ص١٢٣ .

[٤] F.U.R.S,890,E00\216 Telegram from the minister in Egypt (kirk),to the secretary of state ,CAIRO ,16,November ,1943 ,vl, p ,1033 .

" إذا تم استدعاء هيللو وأعيدت الحكومة اللبنانية سيعتبر استسلاماً لبريطانيا وفقدان ماء الوجه لفرنسا ، هناك أشياء يمكن فعلها وأشياء لا يمكن فعلها" [١].

وفي اليوم نفسه عبر وزير بريطانيا المفوض لدى اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر مكميلان (Macmillan) عن رأيه الشخصي لرئيس الوزراء تشرشل على متن السفينة هاس (Has) ، أثناء توجهما لحضور مؤتمر طهران قائلاً " أنا اعتبر لبنان قضية اختبار لنا ، إذا عالجنا القضية ببعض الكياسة والحكمة ، فسوف نحصل على مساعدة اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر التابعة لديغول في حل الأزمة اللبنانية دون مشاكل " وأضاف قائلاً "طالما كان الجنرال سبيرس موجوداً في بيروت فسيكون هناك صراع عنيف بيننا وبين الفرنسيين" [٢] .

وبناءً على ذلك فقد مارست الحكومة البريطانية ضغطاً شديداً على اللجنة الوطنية الفرنسية ، إذ أكد رئيس الوزراء البريطاني تشرشل بان الأعمال التي قامت بها السلطات الفرنسية في لبنان عنيفة ، وإنها تخالف مبادئ ميثاق الأطلسي ثم اخذ يتساءل عن الكيفية التي يمكن لفرنسا بها أن تعمل لجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها وهي تبشر بالاستعمار في غير أراضيها [٣] ، كما وضّح إن الصراع في لبنان يؤثر على منطقة العمليات في الشرق الأوسط ، وانه يسيء إلى العلاقات بينهما مستقبلاً ، وان اهتمام البريطانيين بتلك المنطقة للضرورات العسكرية لا غير ، وان موقف حكومتهم لا يعني بالضرورة أنها تريد إزاحة الفرنسيين عن المنطقة والحلول محلهم [٤] ، ثم وجه دعوته إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لمساندته لحل تلك الأزمة ، فأشار إلى إن شدة تلك الحوادث في الشرق الأوسط قد خلقت الفرصة المناسبة للرأي العام العالمي للبحث جدياً في أمر الحكومة الفرنسية وإيقافها عند حدها ، فضلاً عن ذلك

---

[١] A.B.Gaunson,op.cit,p.130 .

[٢] Ibid.

[3] F.U.RS,890,E00\201 Telegram from the consul general at Algiers(wiley) to the secretary of state ,algiers, 25, November ,1943,v 1,p,1030

[٢] صلاح العقاد، العرب والحرب...،ص١١٤-١١٥ .

طالبت الحكومة البريطانية السلطات الفرنسية بإطلاق سراح أعضاء الحكومة اللبنانية المعتقلين وإعادتهم إلى مراكزهم [١] ، وإذا رفض الجنرال ديغول ذلك فستبادر الحكومة البريطانية إلى إلغاء اعترافها باللجنة الوطنية الفرنسية ، ويتم إيقاف كل المعونات والمساعدات العسكرية لها وعدم تسليح جيوشها المتواجدة في شمال افريقيا ، ومن ثم اصدر تشرشل أوامره إلى قواته في الشرق الأوسط بان تكون على أهبة الاستعداد تحسباً لأي طارئ كان ، ومن ثم الدخول إلى لبنان لإعادة النظام وإطلاق سراح المعتقلين من أعضاء الحكومة اللبنانية إذا تطلب الأمر ذلك [٢] .

وفي تطور جديد قام مكميلان وزير بريطانيا المفوض لدى اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر بتسليمها مذكرة تضمنت وجهة نظر حكومته من تطور أحداث لبنان والتي تضمنت ما يلي :

١-إن الحكومة البريطانية لا تسمح بأي مضاعفات للوضع في الشرق أو أية اضطرابات تؤدي إلى الإخلال بالأمن في المنطقة [٣] .

٢-المطالبة بعقد اجتماع يضم فرنسا ولبنان وسوريا وبريطانيا والولايات المتحدة لوضع اتفاق مؤقت يعمل به طوال فترة الحرب وتتعهد جميع الأطراف الالتزام به.

٣-استدعاء الجنرال هيللو من بيروت .

٤-إخلاء سبيل جميع المعتقلين من أعضاء الحكومة اللبنانية [٤] .

وأمام ذلك وفي السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣وجهت الحكومة البريطانية إنذاراً شديد اللهجة باسم الحلفاء إلى السلطات الفرنسية في لبنان ، وقد دعت فيه إلى تنفيذ مطالبها السابقة ، وإلا فإنها ستكون مضطرة إلى استخدام القوة في تنفيذ

---

[١]F.U.RS,890,E00\188 Telegram from the consul general at Algiers(wilys) to the secretary of state ,algiers, 13, November ,1943,v l,p,1026.

[٤] بيار زيادة،المصدر السابق،ص١٠٩؛ منير تقي الدين،لبنان ماذا...،ص٦١.

[٣]F.U.R.S,890,E00\221 Telegram from the ambassador in the united kingdom (winant) to the secretary of static,london ,10, November,1943,vl,p,1036.

[٢] مزهر يوسف ، المصدر السابق، ص١١٥٦-١١٥٧؛ بيار زيادة،المصدر السابق، ص١٠٥ .

ذلك ، كما طالبت بإعادة الاستقرار والتوازن في البلاد[1] ، وفي اليوم التالي أصدرت بياناً آخر أظهرت فيه انزعاجها من غموض الوضع اللبناني الداخلي ، فكررت مطالبها السابقة بإطلاق سراح المعتقلين من أعضاء الحكومة اللبنانية ، كما طالبت بتنازل السلطات الفرنسية عن بعض سلطاتهم غير الضرورية خلال فترة الحرب مع الاحتفاظ ببعض السلطات ومنها الأمن ، الاتصالات ، ضبط الحدود ، وسلطات اقتصادية معينة ، فكانت هي تلك نية الحكومة البريطانية والتي طلبت من وزيرها كايزي نقلها إلى الجنرال كاترو ، وإفهامه انه في حالة عدم التوصل إلى التسوية ، فان البريطانيين سوف يقومون بإعلان الأحكام العرفية في لبنان [2] .

وأمام تأزم الأوضاع قرر وزير الخارجية البريطاني انطوني أيدن أن يحدد مهلة للفرنسيين ، كما حذر وزير الدولة البريطاني كايزي الفرنسيين قائلا " إذا لم يقدم الجنرال كاترو في ليلة الثامن عشر من تشرين الثاني بياناً محدداً عن قبول فرنسا لمطالبنا فيجب أن نذهب إلى بيروت في اليوم التالي ونخبر الجنرال كاترو شخصيا بفشل التوصل إلى حل [3] .

وفي التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، عاد وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط ، مرة أخرى إلى بيروت ، فاجتمع مع الجنرال كاترو وسلمه بحضور الجنرال سبيرس إنذاراً من الحكومة البريطانية والحلفاء ، وتم فيه إبلاغ اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر والجنرال كاترو ، إنه إذا لم يتم إعادة تنصيب الحكومة اللبنانية المنتخبة حسب الضوابط بحلول يوم الاثنين الموافق الثاني والعشرين من تشرين الثاني وحتى الساعة العاشرة صباحاً ، فان البريطانيين سيعلنون الأحكام العرفية في لبنان ، وان الجيش البريطاني سيكون مضطراً للتدخل العسكري لتوطيد الأمن وإعادة الأوضاع اللبنانية إلى ما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة ، ومن ثم إعطاء

---

[3]صلاح العقاد،العرب والحرب...،ص١١٤-١١٥؛ بيار زيادة،المصدر السابق،ص١٠٩ .

[2]F.U.R.S,890,E00\221 Telegram from the ambassador in the united kingdom(winant)to the secretary of state ,London ,18, November,1943,vl,p,1036

[3]A.B.Gaunson,op.cit,p.133 .

مهمة إقرار الأمن الداخلي وإطلاق سراح أعضاء الحكومة المعتقلين لقائد الجيش التاسع البريطاني[١].

ومن جانب آخر بررت وزارة الخارجية البريطانية في العشرين من تشرين الثاني من العام نفسه ، إعلان الأحكام العرفية بأنه لن يتم إلا بالضرورة القصوى كما أكدت على إن حكومتها لا تتدخل بشؤون الشرق الأوسط ، وإنما هدفها من ذلك ضمان استقرار الوضع في المنطقة ، لاسيما إن الوضع كان متدهوراً في لبنان ، وان بوادر الاضطرابات والمشاكل قد بدأت تظهر في مصر وفلسطين ، ومن ثم فان ذلك سيؤدي إلى أزمة سياسية كبيرة في المنطقة ، مما يعني شل حركة قوات الحلفاء لتحقيق الأمن ، وهذا الأمر غير مرغوب فيه إطلاقاً [٢] .

وفي اليوم نفسه قابل وزير الدولة البريطاني كايزي والجنرال سبيرس الجنرال كاترو ، الذي كان مذهولاً من صيغة الإنذار البريطاني ، وأوضح لهما قائلاً **"** كان علي أن امرر ذلك الإنذار إلى الجزائر " ثم أضاف قائلاً "إن المهلة قصيرة جداً ، ومنذ وصولي إلى بيروت لم أضيع دقيقة واحدة من اجل إيجاد التسوية المناسبة لحل الأزمة" [٣] .

وفي الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، تسلمت السفارة البريطانية في بيروت برقية من وزير الدولة البريطاني كايزي عالج فيها الموقف في لبنان ، كما أشار إن المسؤولية البريطانية تكمن في الاهتمام بالأوضاع الداخلية فيها [٤] .

ونتيجة لتلك الضغوط أخبر الجنرال كاترو الوزير البريطاني المفوض في بيروت الجنرال سبيرس في اليوم نفسه ، أنه قد تسلم بيان اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر ، والذي كان يقتضي بإطلاق سراح المعتقلين وإعادة رئيس الجمهورية لمنصبه فقط ،

---

[٣] حسان حلاق،التيارات السياسية...،ص١٢٣ .

[٢] F.U.R.S,890,E00\201 Telegram from the consul general at Algiers(wiley) to the secretary of state ,Algiers ,25, November ,1943,v l,p,1030 .

[٣] A.B.Gaunson,Op.Cit,p136-137.

[٢] حسان حلاق،التيارات السياسية...،ص١٢٣ .

فأجابه الجنرال سبيرس إن ذلك الحل لا يمكن أن تقبله لندن ولا العالم العربي ولبنان ، وأنه يجب رجوع حكومة رياض الصلح وان ذلك الحل من قبل اللجنة الفرنسية لم يكن كافياً ، مما حدا بالجنرال كاترو أن يقول"انه حقاً لو كان لديه حرية أكثر لاتخذ ذلك النهج أيضاً " [١] .

وفي الثاني والعشرين منه ، تم إطلاق سراح أعضاء الحكومة اللبنانية المعتقلين من قبل الجنرال كاترو في بيروت ، وتم إبلاغ وزير بريطانيا المفوض لدى اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر مكميلان بذلك ، إلا إن الجنرال كاترو كان قد سلم الجنرال سبيرس رفض واستنكار اللجنة الوطنية الفرنسية الصريح للإنذار البريطاني [٢] .

كما انعقد مجلس العموم البريطاني في الثالث والعشرين منه لمناقشة الوضع المتدهور في لبنان ، فتحدث المستر(لو) امام مجلس العموم البريطاني بان السبب الذي دفع الحكومة البريطانية لاتخاذ مواقفها في لبنان يرجع إلى سببين مهمين:

الأول: مصادقة الحكومة البريطانية على دعوة الاستقلال التي أعلنها الجنرال كاترو للشعب اللبناني عام ١٩٤١ ، فالحكومة البريطانية تابعت وباهتمام وتعاطف تطورات الحكومة الدستورية في لبنان.

الثاني: كون لبنان يتمتع بأهمية حيوية للمجهود الحربي كقاعدة ، ومن ذلك فان أي تهديد للقانون والنظام يكون له الأثر المباشر على الحكومة البريطانية[٣].

ثم بيّن بان الحكومة البريطانية أجرت اتصالاتها مع الحكومتين الأمريكية والسوفيتية وأطلعتهما على تطورات الأزمة اللبنانية ، والتي لم تكن لديها أي رغبة في

---

[١] A.B.Gaunson ,Op.Cit,p137.

[٢] Ibid ,p.138 .

[٣] Hourani,Op.Cit,p.287 .

الخروج منها بميزة سياسية بأي حال من الأحوال ، لأن ليس لها أي مطامع في لبنان" [١] .

وبعد نهاية تلك الأزمة صرح وزير الخارجية البريطاني ايدن قائلاً "اعرف أنا وكايزي ومكميلان السياسة الراجحة لإتباعها في الشرق" ، ثم أضاف "بعد انتهاء الأزمة يجب أن تكون أهدافنا هي عقد معاهدات بين فرنسا ولبنان وسوريا على أن يكون لفرنسا دوراً في الشرق يتماشى مع دورنا في العراق"[٢].

ومن جانبها كان للصحافة البريطانية اهتمام خاص بالأزمة اللبنانية ، فقد خصصت معظم صحفها مساحة واسعة فيها لنشر تطورات وأخبار الأزمة وتفاصيلها ، ففي الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، نشرت جريدة ايفننك ستاندرد(Evening Standard) اللندنية مقالاً جاء فيه إن رئيس الجمهورية اللبناني قد أعيد إلى منصبه كما أطلق سراح الوزراء اللبنانيين ، وتلك الحقيقة اعتراف صريح بالعمل الطائش الذي قام به الجنرال هيللو الذي استدعي إلى الجزائر ومن شان ذلك أن يخفف من حدة التوتر الموجود في لبنان [٣] .

وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، كتبت جريدة الديلي هرالد (Daily Herald) مقالاً افتتاحياً حول الوضع الراهن في لبنان أفادت فيه إن الجنرال ديغول قد ارتكب اخطر غلطة سياسية ، فإذا ظلت اللجنة الوطنية الفرنسية مستمرة في عنادها ، فسيكون من واجب السلطات العليا الأخرى ، أي سلطات (الأمم المتحدة) أن تتخذ التدابير التي من شانها أن تضع حدا لتلك الاضطرابات ، وقالت إن الجنرال ديغول وأتباعه قد اظهروا تهوراً غريباً وإنهم امتنعوا عمداً عن استشارة الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية الموجودة في لبنان [٤] .

---

[٢] نقلا عن النهار، العدد ٢٧٩١، ١٩٤٣\١١\٢٧ .

[٢]A.B.Gaunson,Op.Cit,p.140.

[٤] نقلا عن العراق ، العدد ٦٤٦٢، ١٩٤٣\١١\٢٤ .

[١] نقلا عن الأخبار ،عراقية،العدد٨٨٣، ١٩٤٣\١١\١٤.

ويبدو إن السياسة البريطانية خلال تلك الأزمة قد جاءت بنتائج مثمرة ولاسيما إن الجنرال سبيرس والوزير كايزي قد نجحا في تنفيذ سياسة حكومتهما ، فتدخل بريطانيا الفعلي وجهودها الدبلوماسية وإنذارها المشهور الذي وجهته إلى السلطات الفرنسية في لبنان كان عاملاً مساعداً وفعالاً للشعب اللبناني في إنهاء الانتداب الفرنسي عن أراضيه وفي تحقيق أمانيه بالاستقلال.

ثانيا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب اللبنانيين في أزمتهم السياسية ، فعبرت عن قلقها إزاء تردي وتدهور الأوضاع في لبنان [١] ، ففي الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً شجبت فيه الإجراءات الفرنسية [٢] ، كما أنها أظهرت فيه دهشتها من النشاطات العدائية التي قامت بها السلطات الفرنسية في لبنان ضد أعضاء الحكومة اللبنانية المنتخبين ، وأنها تجد صعوبة في تفسير وفهم سلوك الفرنسيين الذين يئن بلدهم تحت نير الاحتلال الألماني ، وإنهم لا يمنحوا الحرية والاستقلال لبقية الشعوب ، وان تلك الأحداث تؤسس حالة من الشك والإحباط في إعلان عصبة الأمم المتحدة ، ولذلك فان حكومة الولايات المتحدة لايمكنها أن توافق على تلك الأعمال العدوانية والتي قامت بها اللجنة الوطنية الفرنسية [٣] ، كما طالبت في بيانها من إعادة الأوضاع في لبنان إلى حالتها الاعتيادية وإعادة أعضاء الحكومة اللبنانية إلى مواقعهم ، وتنفيذا للوعود المعطاة للبنانيين بالاستقلال ، وإلا فإنها ستكون مضطرة إلى الإعلان عن رفضها التام لتلك الإجراءات وسيكون لها مطلق الحرية في اتخاذ ما تراه مناسباً من التدابير لاحقاً [١] .

---

[٢] بدر الدين عباس الخصوصي،المصدر السابق،ص٢١٢ .

[٣] محمد فرج،المصدر السابق،ص٢١٢ .

[٣]F.U.RS,890, E00\2180 Telegram from the secretary of state to the consul general at Algiers(wiley) ,Washington ,12, November ,1943,v l,p,1022 .

[١]Ibid.

وفي الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣، بادرت الحكومة الأمريكية إلى إعلام اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر بعدم موافقتها على سياسة الضغط والقوة المتخذة من قبل سلطاتها في لبنان ، وأنها تطالب بإعادة الحكومة الشرعية في اقرب وقت ممكن [١] ، زيادة على ذلك طلبت وزارة الخارجية من ممثلها الدبلوماسي وقنصلها العام في بيروت وود سورث بعدم التعاون والتعامل مع حكومة أميل ادة ، وان لا تكون له علاقة رسمية به [٢] .

ومن جانب آخر وجدت الحكومة الأمريكية الفرصة سانحة أمامها لإبداء معارضة اكبر للفرنسيين عندما تعرض طلاب الجامعة الأمريكية [٣] ، في بيروت إلى نيران الجنود السنغاليين فجرح عدد منهم الأمر الذي جعل الحكومة الأمريكية تقوم بإدخال الجنود الأمريكان إلى بيروت بحجة حماية الجامعة والمفوضية الأمريكية وليس لإغراض قتالية [٤] .

وفي السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣، صرح وزير الخارجية الأمريكية أمام الصحفيين بان وزارته تبدي اهتماماً كبيراً بشان المذكرات التي تلقتها من عدة حكومات بشان تطور الحوادث في لبنان ، وكان من بينها مذكرة الحكومة المصرية ، كما ذكر أيضاً بان وزارته قد بحثت القضية مع اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر [١]

.

---

[٣] د.ك.و،م، ٣١١\٣٦٦، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي المرقم ش\١٢٠٧\ ١٢٠٧ \٨١ ٩٩٣٠، ١٦\ ١١ \ ١٩٤٣ ، و٤١ ، ص١٠٤ .

[٢] F.U.R.S.Op.Cit,p.1022.

[٥] الجامعة الأمريكية:وهي من أهم المعاهد العلمية في بيروت تأسست عام ١٨٦٦ من قبل الأمريكان،وكان لها فضل كبير على النهضة العربية،وأعطى الأمريكان اللغة العربية المقام الأول فيها وابتدأوا بإعطاء الدروس العلمية باللغة العربية،وكان تأسيسها نتيجة المنافسات بين البعثات التبشيرية.عبد الكريم الدندشي،العروبة في لبنان ، مطبعة الجمهورية ،دمشق ،١٩٥٧ ، ص١٠١ .

[٦] حسان حلاق ، التيارات السياسية ...، ص ١٢٥ .

[١] الأخبار،عراقية،العدد ٨٨٦، ١٨\١١\١٩٤٣ .

وأمام ذلك قامت حكومة الولايات المتحدة في الثامن عشر منه بتوجيه مذكرة شديدة اللهجة [١] إلى الجنرال ديغول عن طريق وزيرها المفوض لدى اللجنة الفرنسية فأوضحت فيه إن السياسة الفرنسية في لبنان لن تضر بمصالح فرنسا ولبنان وحدهما ، بل بجميع دول الحلفاء الذين لايريدون الانشغال عن الحرب الدائرة [٢] .

وقد أوضح شابان (chapin) المسؤول في الخارجية الأمريكية لدى اللجنة الفرنسية في الجزائر ، بان حكومته تلح على اللجنة بوجوب منح لبنان وسوريا الاستقلال التام بدلاً من التمسك بالانتداب ، وفي ذلك ضمان لمصالح فرنسا في المنطقة ، ولاسيما وان التدابير المتخذة من قبل السلطات الفرنسية تجاه الحكومة اللبنانية تعرض فرنسا لنقمة الرأي العام ، فضلاً عن إن أي اضطراب للأمن في الشرق سيسئ إلى جهود الحلفاء الحربية ويعرقل تنفيذ الوعود التي قطعوها للشعوب بشان حريتها واستقلالها [٣] .

ومن جانب آخر قامت المفوضية الأمريكية في بغداد ، بإرسال برقية إلى الديوان الملكي العراقي بعد استلامها برقية احتجاج بعث بها نائب الوصي الأمير زيد بن الحسين سابقاً ، فأشارت إلى إنها يسرها أن تعلم الديوان الملكي بأنه قد تمت إحالة الاحتجاج ببرقية مستعجلة إلى وزير الخارجية الأمريكي [٤] .

وفي العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣، أوضح الرئيس الأمريكي روزفلت بان الولايات المتحدة تساند بقوة الجهود التي تبذلها الحكومة البريطانية وتقدم لها كل العون والمساعدة من اجل إنهاء تلك الأزمة ، كما طالب اللجنة الوطنية الفرنسية إطلاق سراح أعضاء الحكومة اللبنانية المعتقلين وإعادة العمل بالدستور ، لأن ذلك مفروض

---

(٢)حتى قال احد العاملين في السلك الدبلوماسي، منذ خمسة وعشرين سنة انه لا يعرف إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت مذكرة في مثل تلك اللهجة شدة في أي شان من الشؤون العالمية.منير تقي الدين،ولادة...،ص١٦١ .

(٣) د.ك.و،م، ٣١١\٣٦٦،كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم ش\١٢٠٧\١٢٠٧\٨\١٠٠١٥ ، في ١٨ \ ١١ \ ١٩٤٣ ، و١٩ ، ص ٧٨ .

(٤) بيار زيادة ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(١) د.ك.و،م، ٣١١\٣٦٦،كتاب المفوضية الأمريكية في بغداد إلى الديوان الملكي ، ١٩\١١\١٩٤٣،و١، ص٢.

حسب معاهدة عصبة الأمم [١] ، وكذلك المعاهدة [٢] المعقودة بين الولايات المتحدة وفرنسا [٣] .

وبذلك نرى إن الجهود الأمريكية في تلك الأزمة كان لها حضورها الواضح والذي تجسد على مختلف الأصعدة والاتجاهات مما انعكس مستقبلاً على زيادة النفوذ الأمريكي بين الأوساط اللبنانية.

ثالثا : موقف الدول الأجنبية الأخرى :

كان للدول الأجنبية الأخرى دور واضح من الأزمة السياسية اللبنانية ، فالاتحاد السوفيتي كان قد ابدي تأييده الكامل للبنانيين في أزمتهم مع السلطات الفرنسية ، ولاسيما وانه قد تحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة على اثر الهجوم[٤] ، الذي شنته الجيوش الألمانية على أراضيه خلال الحرب العالمية الثانية فقامت الحكومة السوفيتية بإرسال مذكرة إلى دول الحلفاء أعلنت فيها إن وجهة نظرها تجاه حل الأزمة السياسية اللبنانية تتطابق تماما مع وجهتي نظر الحكومتين الأمريكية والبريطانية ، كما أكدت على أنها تؤيد جميع الإجراءات التي تتخذانها من اجل إنهاء تلك الأزمة ، كما أكدت على وقوفها إلى جانب الشعب اللبناني في نيل استقلاله الحقيقي مطالبة بإطلاق سراح رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته المعتقلين [١] .

في حين قامت المحطات الإذاعية التابعة للحلفاء في نقل وجهة نظر الحكومة السوفيتية إلى العالم العربي ، مما كان له بالغ الأثر في نفوس اللبنانيين والذين ابدوا

---

[٢] بيار زيادة،المصدر السابق،ص١١٩ .

[٣] وهي المعاهدة التي عقدت عام ١٩٢٤ بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، والتي منحت بموجبها الولايات المتحدة امتيازات واسعة في لبنان وسوريا ومنها حرية العمل التبشيري والثقافي،بينما حصلت فرنسا على اعترافها بانتدابها لسوريا ولبنان.للمزيد ينظر: مسعود ضاهر،تاريخ لبنان... .

[٤] المصدر نفسه ، ص١٩١ .

[٥] ارتبطت المانيا والاتحاد السوفيتي بعلاقات الصداقة بموجب المعاهدة الموقعة بينهما والتي بقيت حتى ١٩٤١\٦\٢٢ ، فانتشرت الأخبار بان الجيوش الروسية تستعد للهجوم على القوات الألمانية بعد تحالفها مع بريطانيا والولايات المتحدة ،فقرر هتلر مهاجمتها فاندفعت الجيوش الألمانية نحو الحدود السوفيتية في الثاني والعشرين من حزيران عام ١٩٤١،فدخلت بخطين متوازيين الأراضي السوفيتية وقد تكبدت القوات السوفيتية خسائر جسيمة.للمزيد ينظر :كونثر بلومنتريت،أسرار الحرب العالمية الثانية،ط٢،تعريب،محمود شيت خطاب،مكتبة النهضة،بغداد،١٩٩٦.

[١] حسان حلاق،التيارات السياسية...،ص١٢٦.

ارتياحاً كبيراً إزاءه ، ولاسيما وان السلطات الفرنسية قد أوهمت الرأي العام اللبناني بان حكومة الاتحاد السوفيتي تؤيد الإجراءات والتصرفات التي قاموا بها في لبنان [١] .

أما في ألمانيا فحال سماع أنباء التطورات السياسية في لبنان ، حتى سارعت إذاعة برلين بنشر البيانات باسم وزير الخارجية الألماني رينتروب (Rentrop) وقد جاء في إحداها "إن الشعب الألماني متضامن مع الشعب اللبناني بشكل خاص والشعب العربي بشكل عام في صراعه من اجل الوحدة والاستقلال" [٢] .

زيادة على ذلك كان موقف الحكومة الإيرانية من الأحداث ، قد برز من خلال تأييدها وتضامنها مع الشعب اللبناني ، إذ بعث رئيس مجلس النواب الإيراني حسن اسفنديان في الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣، ببرقية إلى رئيس مجلس النواب العراقي معبراً له فيها عن تضامنه والشعب الإيراني مع مجلس النواب العراقي ومشاركته الشعور تجاه ما يجري على الشعب اللبناني ، وأضاف إن أمثال تلك الحوادث تعد مخالفة واضحة لتصريح عصبة الأمم المتحدة وميثاق الأطلسي القائل بحرية الأمم والمحافظة على كيان جميع البلدان والأمم [٣].

في حين كان اهتمام الحكومة الأفغانية بالأزمة السياسية اللبنانية واضحاً من خلال صحافتها ، والتي كانت تقوم بنشر أخبار وتطورات تلك الأزمة ، فجريدة الإصلاح نشرت في عددها الصادر في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ مقالاً عن القضية اللبنانية ، وقد جاء في ذلك ، منذ أيام شغلت مسالة لبنان اهتمام الرأي العام العالمي كما أنها استرعت اهتمام هذه البلاد ، فأفغانستان تهتم بصورة خاصة بحرية وسعادة البلاد العربية والإسلامية وتستشعر الصعوبات التي تتعرض لها مدفوعة لذلك بثلاث عوامل ، من صلة الدين ، وشعور الإخاء ، وحب الحرية [١] .

---

[٢] منير تقي الدين ، ولادة ...، ص ١٧٢ .

[٣]وليد المعلم،المصدر السابق،ص٣٩٦ .

[٤] د.ك.و،م، ٣١١\٣٦٦،كتاب المفوضية الملكية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية العراقية ، ١٩٤٣\١١\٢٥، و٦٥،ص٢٢، الموضوع،الأزمة اللبنانية.

[١] الأخبار عراقية،العدد٩٠٦ ،١٦\١٢\١٩٤٣ .

كما استنكرت منظمة المسلمين الهنود العمل العدواني الذي قامت به السلطات الفرنسية في لبنان ، فقد نشرت جريدة الفجر الناطقة باسم المنظمة مقالاً افتتاحياً ، أكدت من خلاله على إن مثل ذلك العمل قد أثار سخط العالم الإسلامي بأسره ، ولاسيما مسلمي الهند [١] ، ونشرت جريدة هندستاني لسان حال المؤتمر الهندي الحاكم مقالاً افتتاحياً في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ جاء فيه"إن العالم سيلاحظ باهتمام الطريقة التي سيعالج بها الحلفاء أزمة لبنان ، وقد ارتكبت اللجنة الوطنية الفرنسية عملا ينطوي على الإجرام في نكثها عهودها التي كانت قد أعطتها إلى الشعب اللبناني "[٢] ، كما إن حوادث لبنان قد أثارت شعوراً عظيماً في نفوس مسلمي الهند ، والذين كانوا ينتظرون بقلق الحل المرضي الذي يأملونه ، فيما أشارت جريدة لاهور في مقالها ، سواء كان للحكومة اللبنانية الحق في تعديل دستورها أم غير ذلك فانه ليس ثمة شك في إن المندوب العام الفرنسي باعتقاله رئيس الجمهورية وأعضاء الوزارة التي لم يتجاوز صلاحيته فقط بل انه استخف بالمبادئ التي يقاتل من اجلها الحلفاء[٣].

في ضوء المعلومات الواردة في الرسالة يمكن إيراد بعض الاستنتاجات الختامية التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته للموضوع ، فكانت على النحو الأتي :

---

(٢) المصدر نفسه،العدد ٨٨٦، ١٩٤٣\١١\١٨ .
(٣) نقلا عن العراق،العدد، ٦٤٥٥، ١٩٤٣\١١\١٧ .
(٤) المصدر نفسه .

١- ترتب على نهاية الحرب العالمية الأولى آثار عديدة كان من بينها زوال سيطرة الدولة العثمانية عن المشرق العربي ، وبدأت مرحلة جديدة تمثلت بالصراع الأوربي للسيطرة على تلك المنطقة واشتدت المنافسة البريطانية – الفرنسية ، فكانت معاهدة سايكس بيكو التي شكلت الخطوط العريضة لآلية تقسيم المشرق العربي بينهما ، فأصبحت لبنان من حصة النفوذ الفرنسي .

٢- كان الحكم في لبنان خلال المرحلة ١٩١٨-١٩٢٦ حكماً عسكرياً تولى خلاله ثلاثة من الجنرالات العسكريين الفرنسيين إدارة أمور البلاد ، فجمعوا بأيديهم السلطتيين التنفيذية والتشريعية ، فلم يكن هناك أية صلاحيات للمجالس الإدارية سوى تقديم المشورة فقط .

٣- كانت طبيعة لبنان الاجتماعية ذات سمة مميزة واستثنائية عن سائر بلدان المشرق العربي ، إذ انه كان منقسما إلى قسمين ، تمثل الأول بالديانة الإسلامية ، والأخر الديانة المسيحية ، وأدى ذلك إلى تكريس الطائفية في الدستور اللبناني .

٤- في عام ١٩٣٦ وقعت الحكومتان الفرنسية واللبنانية على معاهدة صداقة وتحالف بينهما ، غير إن آراء اللبنانيين قد اختلفت حولها ، إذ قوبلت بموافقة الموارنة ومعارضة المسلمين عليها إذ إنها كانت تمثل تكريسا للاحتلال الفرنسي للبنان حسب اعتقادهم ، إلا أنها لم ترى النور بسبب عدم مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية عليها .

٥- إن الانتخابات النيابية التي جرت في أيلول عام ١٩٤٣ بين تياريين أساسيين في لبنان يسيطران على الساحة السياسية المتنافسة في الانتخابات ، وهما تيار الكتلة الوطنية ويتزعمه أميل ادة ويحظى بدعم السلطات الفرنسية في لبنان ، وتيار الكتلة الدستورية ويتزعمه بشارة ألخوري ويحظى بدعم من السلطات البريطانية في لبنان ، وقد جاءت نتائج الانتخابات لصالح الكتلة الدستورية ،

وانتخب بشارة ألخوري رئيسا للجمهورية والذي وفق في اختيار رياض الصلح رئيسا للوزارة ، فادى ذلك إلى ظهور حكومة وطنية قوية في لبنان قادت معركة الاستقلال ضد الفرنسيين بكل صبر وصلابة .

٦- إن الميثاق الوطني اللبناني الذي وضع في تلك المرحلة كان من اجل خدمة الشعب اللبناني وليس من اجل خدمة طائفة معينة ، فكان صيغة توافقية تمت بين طرفي المعادلة اللبنانية (المسلمين والمسيحيين) ، لان التوافق بات ضرورة ملحة في تاريخ لبنان ، وإن مرحلة الاستقلال كانت بحاجة إليه ، إلا إن اعتباره بمثابة العرف الدستوري قد حوله إلى قنبلة موقوتة سببت حدوث العديد من الأزمات في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر.

٧- أخفقت السلطات الفرنسية في لبنان من مساعيها الرامية الى عرقلة قيام المجلس النيابي اللبناني في عقد جلسته التاريخية لتعديل بعض مواد الدستور اللبناني والتي كانت تتعارض مع الاستقلال ، فحولت تلك الجلسة الدستور الصادر في عهد الانتداب إلى دستور الاستقلال ، وبذلك قامت الحكومة اللبنانية في ممارسة حقها الطبيعي في الحرية والسيادة على الرغم من إن اللجنة الفرنسية قد أعلنت عدم اعترافها بصحة أي تعديل يجري دون موافقتها ، لذلك غضبت السلطات الفرنسية وقامت في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وعدد من النواب ، وقد تأزمت العلاقات الفرنسية- اللبنانية على اثر ذلك .

٨- وقف الشعب اللبناني إلى جانب حكومته الشرعية ، وقد أظهرت تلك الأزمة مدى التلاحم الوطني بين اللبنانيين سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين وكان على الفرنسيين ترك اللبنانيين وشأنهم ومغادرة البلاد .

٩- كان رئيس الجمهورية بشارة ألخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح والوزراء وأعضاء المجلس النيابي بمستوى الحدث ، فبثباتهم وصبرهم

وإصرارهم على عدم الرضوخ والاستسلام للضغوطات التي مارستها السلطات الفرنسية ضدهم ، جعلت منهم زعماء حقيقيين ، قادوا البلاد إلى تحقيق الاستقلال وإنهاء الانتداب الفرنسي عن بلدهم .

١٠- كانت الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ ، خير محك لإظهار وحدة الشعور بين أبناء البلاد العربية ، وأظهرت للعالم أنها وحدة طبيعية لايمكن تجزئتها ، فقد توحدت كلمتهم لنصرة القضية اللبنانية ، وقد خدم حادث لبنان القضية العربية كثيراً ، إذ انه دفعهم للتعاون والتكتل لمواجهة الأخطار التي تهدد كياناتهم ، فلولا تضامنهم لما عاد الحق إلى نصابه .

١١- كان موقف الحكومتان البريطانية والأمريكية مؤثراً في تلك الأزمة ، لاسيما وأنهما قد أظهرتا حرصاً شديداً على تحقيق المبادئ التي يحارب من اجلها الحلفاء وتطبيق بنود حلف الأطلسي في لبنان ، وبذلك أعطت تلك الدولتان دليلاً واضحاً على إنهما في ذلك الوقت لم يسمحا أن يؤدي حليف لهما مثل تلك المخالفات للمبادئ التي ينادون لها حفاظاً على مصالحهما الحربية .

١٢- ارتبط استقلال لبنان وإنهاء الانتداب الفرنسي بالسياسة البريطانية ، ولاسيما وان الجنرال سبيرس كان الشخصية الفعالة خلال أحداث تلك الأزمة وقد شاركه في ذلك وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط ريتشارد كايزي ، والذي سلم إلى الجنرال كاترو الإنذار البريطاني فكان له الأثر الفعال في استجابة اللجنة الفرنسية لمطالب الشعب اللبناني في الحرية والاستقلال .

١٣- إن الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ كانت القاعدة التي ارتكز عليها استقلال لبنان التام ، فبعدها بدأت معركة جديدة مع الفرنسيين تمثلت بنقل المصالح المشتركة التي كانت تدار من قبل السلطات الفرنسية إلى السلطات الوطنية في لبنان ، ومن ثم معركة الجلاء وانسحاب آخر جندي فرنسي من

الأراضي اللبنانية ، وقد تحقق كل ذلك بفضل وحدة الشعب اللبناني ، والتفافه حول زعماءه الوطنيين .

١٤- قدم الجنرال هيللو خدمة كبيرة إلى الشعب اللبناني عندما قام باعتقال أعضاء الحكومة اللبنانية الشرعية ، إذ وحد بعمله هذا جميع فئات الشعب ضد السلطات الفرنسية ، والتي أثمرت بحصول اللبنانيين على استقلالهم .

أولا : الوثائق غير المنشورة :

أ – الوثائق العراقية / ملفات البلاط الملكي :

- ٣١١/٣٦٦
- ٣١١/٧٣١
- ٣١١/٧٣٣
- ٣١١/٢٦٤٨
- ٣١١/٢٦٨٠
- ٣١١/٤٨١١

ب – ملفات وزارة الخارجية العراقية مركز البحوث والمعلومات .

ج- محضر الجلسة الاستثنائية السادسة لمجلس النواب العراقي المنعقدة في ١٣ / ١١ / ١٩٤٣ .

ثانيا : الوثائق المنشورة :

أ – الوثائق اللبنانية : محاضر المجلس النيابي اللبناني :

- محضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ٥/٢٠/ ١٩٢٦ .
- محضر الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٥/٢٢/ ١٩٢٦ .
- محضر الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ٤/٢٨/ ١٩٢٩ .
- محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ١٠/١٥/ ١٩٣٦ .
- محضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ١١/١٧/ ١٩٣٦ .
- محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ١١/٢٩/ ١٩٣٧ .
- محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ٩/٢١/ ١٩٤٣ .
- محضر الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٠/٧/ ١٩٤٣ .
- محضر الجلسة الثالثة (جلسة استثنائية) المنعقدة بتاريخ ١١/٨/ ١٩٤٣ .
- محضر الجلسة الاولى (المستعجلة) المنعقدة بتاريخ ١١/١١/ ١٩٤٣ .
- محضر الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١١/١٦/ ١٩٤٣ .

- محضر الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ١/١٢/ ١٩٤٣ .

ب : الوثائق الاجنبية المنشورة :

United States Department of States , Foreign Relation of The United State , 1943 , Vol 17 , United State Printing office ,(Washington 1964) .

ثالثا: الكتب الوثائقية :

١- انطوان عريضة ، لبنان وفرنسا وثائق اساسية تبرز دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي والاحتكارات الفرنسية ، تعريب فارس غصوب ، تقديم مسعود ضاهر ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٧ .

٢- بيار زيادة ، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق ، بيروت ، ١٩٨١ .

٣- حسن الحكيم ، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦ ، دار صاد ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٤- عبد العزيز سليمان نوار ، وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠ ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٥- موسى الكاظم التونسي ، وثائق التدخل الاجنبي في الوطن العربي ، ج ١ ، دار البعث ،دمشق ، ١٩٧٢ .

رابعا :الرسائل والاطاريح :

١- احمد عبدة العجمي ، البقاع بين سوريا ولبنان ١٩١٨-١٩٣٦ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٠ .

٢- ايمان متعب التميمي ، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية الاسباب والنتائج ١٩٢٩-١٩٣٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٣ .

٣- جاسم محمد خضير ، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥ ، دراسة تاريخية وثائقية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٦ .

٤- حسين حمد صولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٥- رائد عباس الشمري ، السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان ١٩٢٠-١٩٤٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

٦- سعد محسن عبد العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ٢٠٠١ .

٧- شيماء فاضل مخيمر ، سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ، بغداد ، ٢٠٠٠ .

٨- صالح جعيول السراي ، فرنسا ولبنان ،دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٣٦-١٩٤٦ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، البصرة ، ٢٠٠٦ .

٩- طارق يونس سعيد السراج،جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب ،جامعة بغداد،١٩٩٠ .

١٠- عدنان اسكندر أنطوان،الشيخ بشارة ألخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ٢٠٠٥ .

١١- فتحي عباس خلف الجبوري ، العلاقات العراقية اللبنانية ١٩٣٩-١٩٥٨ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٣ .

١٢- ماهر جبار علي الخليلي ، التيارات الفكرية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

١٣- محمد حسين زبون ، الدروز والتطورات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، البصرة ، ٢٠٠٦ .

١٤- محمد سكير الشمري ، الحياة النيابية في لبنان ١٩٤٤-١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

خامسا:الكتب :

أ- الكتب العربية :

١- ابراهيم علوان ، مشكلات الشرق الاوسط في الوطن العربي ، المكتبة العصرية ، (د.م) ، ١٩٦٨ .

٢- احمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية ، دراسة تاريخية سياسية ، المركز العربي للابحاث والتوثيق ، بيروت، ١٩٩٤.

٣- احمد زين ، محاضر ومناقشات الدستور وتعديلاته ١٩٢٦-٢٠٠٤ ، ط٣، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٤- احمد سرحال ، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية ، دار الباحث ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٥- احمد طربين ، الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٥٨، ط٢،دمشق، ١٩٦٦.

٦- ــــ، لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ١٨١٦-١٩٢٠ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٦٨ .

٧- احمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨ .

٨- احمد موسى البكري وسعيد شاهين ، تاريخ الوطن العربي في العصور الحديثة ،ط٢ ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٧٢.

٩- ادمون بليبل ، تاريخ لبنان العام ، بيروت ، ١٩٤٦ .

١٠-ادمون رباط ، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠ .

١١-اسعد داغر ، مذكراتي على هامش القضية العربية ، القاهرة،١٩٥٩.

١٢-اسكندر الرياشي، لبنان قبل وبعد عام ١٩١٨-١٩٤١ ، مطابع الحياة،بيروت، ١٩٥٣.

١٣-ـــــ، الايام اللبنانية ، شركة الطبع والنشر اللبنانية ، بيروت ، ١٩٥٦ .

١٤-ـــــ، رؤوساء لبنان كما عرفتهم ، المكتب التجاري للطباعة ، بيروت، ١٩٦١ .

١٥-امين سعيد ، تاريخ الوطن العربي الحديث ، (د.م) ، (د. ت) .

١٦-ـــــ، ثورات العرب في القرن العشرين ، دار الهلال ، (د.م)، (د.ت) .

١٧-انطوان عارج ، لبنان السلطات العامة ، مؤسسة بدران ، بيروت، (د.ت) .

١٨-انيس صايغ ، لبنان الطائفي ، دار الصراع الفكري ، بيروت، ١٩٥٥.

١٩-باسم الجسر ، رئاسة وسياسة ولبنان الجديد ، مكتبة الحياة،بيروت، ١٩٦٤ .

٢٠-ـــــ، ميثاق ١٩٤٣لماذا كان وهل سقط ؟ ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٢١-بشارة الخوري ، حقائق لبنانية ، ج ١ ، ج ٢ ، منشورات اوراق لبنانية ، بيروت ، ١٩٦٠-١٩٦١ .

٢٢-ـــــ ، خطب الرئيس بشارة الخوري في مراحل الجهاد والاستقلال ، ٢١ ايلول سنة ١٩٤٣ – ١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ ، بيروت ، ١٩٤٧ .

٢٣-بدر الدين عباس الخصوصي ، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر ، مطبعة الهلال ، (د.ت)، ١٩٧٨ .

٢٤-بيار الجميل ، لبنان واقع مرتجى ، الكتاب الاول ، منشورات الكتائب اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

٢٥-جاسم محمد العدول واخرون ، تاريخ الوطن العربي المعاصر ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٧٣ .

٢٦-جبران جريح ، حقائق عن الاستقلال ، ط٢ ، (د.م) ، (د.ت).

٢٧-جهاد محيي الدين ، العراق والسياسة الدولية ١٩٤١-١٩٥٨ ، مطبعة الارشاد ، بغداد، ١٩٨٠ .
٢٨-جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
٢٩- جواد بولس ، تاريخ لبنان ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٢ .
٣٠-جورج حنا ، العقدة اللبنانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٧ .
٣١-جورج قرم ، مدخل الى لبنان واللبنانيين ، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٦ .
٣٢-جوزيف مغيزل ، لبنان والقضية العربية ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٥٩.
٣٣-حسان حلاق ، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢ ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١ .
٣٤-ـــــ، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦ ، دار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
٣٥-ـــــ، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣-١٩٤٣ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
٣٦-ـــــ، المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم ١٨٨٧-١٩٧٨ ، بيروت ١٩٨٠ .
٣٧-حسن الحسن ، الانظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية ، بيروت ، ١٩٦٧ .
٣٨-حكمت البير حداد ، لبنان الكبير ١٩١٨-١٩٢٠ ،دار نظير عبود ،بيروت، ١٩٩٦ .
٣٩-حليم ابو عز الدين، سياسة لبنان الخارجية، قواعدها، اجهزتها، وثائقها ،بيروت ،١٩٦٢ .
٤٠-حمدي الطاهري ،سياسة الحكم في لبنان ،المطبعة العالمية ،القاهرة، ١٩٧٦ .

٤١-خالد العظم ، مذكرات خالد العظم ، ج ١ ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٤٢-خيرية قاسمية ،الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ -١٩٢٠ ،دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١ .
٤٣-الجنرال ديغول ، مذكرات الحرب – الوحدة ١٩٤٢-١٩٤٤ ، تعريب عبد اللطيف شرارة ، مراجعة احمد عويدات ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦٩ .
٤٤-ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠-١٩٣٩ ، دار الطليعة ،بيروت، ١٩٧٥ .
٤٥-رافت الشيخ غنيمي ، تاريخ العرب الحديث ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
٤٦-راغب العلي واخرون ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر ، جامعة دمشق ، ١٩٩٧.
٤٧-رفعت العسلي ، كفاح سوريا ، مطبعة بن زيدون ، دمشق ، ١٩٣٧ .
٤٨-رياض الصمد ، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان ، (د.م) ،١٩٧٧ .
٤٩-زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ .
٥٠-زكي النقاش ، لبنان بين الحقيقة والظلال ، المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٥ .
٥١-زين نور الدين زين ، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧١ .
٥٢-ساطع الحصري ، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث ، دار الاتحاد ، بيروت ، ١٩٦٤ .
٥٣-سامي الصلح ، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٦٨ .

٥٤-ـــــ، احتكم للتاريخ ، دار النهار، بيروت، ١٩٧٠ .
٥٥-اللايدي سبيرز ، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان ، تعريب منير البعلبكي ، دار الملايين ، بيروت ، ١٩٤٧ .
٥٦-سليمان تقي الدين ، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠-١٩٧٠ ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٧.
٥٧-ـــــ، تحولات المجتمع والسياسة افكار عن عالم جديد ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٩٢ .
٥٨-ـــــ، المسالة الطائفية في لبنان- الجذور والتطور التاريخي ، دار ابن خلدون ، بيروت ، (د.ت) .
٥٩-سليمان موسى ، الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤ ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٧ .
٦٠-صفاء كريم شكر ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، بغداد ، ٢٠٠٧ .
٦١-صلاح العقاد ، العرب والحرب العالمية الثانية ، مطبعة الرسالة القاهرة ، ١٩٦٦ .
٦٢-ـــــ، تكوين لبنان الحديث ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
٦٣-ضاهر غندور ، النظم الانتخابية ،المركز الوطني للمعلومات والدراسات، بيروت، ١٩٩٢ .
٦٤-عادل اسماعيل ، السياسة الدولية في المشرق العربي، ج ٤ و ج٥ ، بيروت ، ١٩٧٠ .
٦٥-عادل الصلح ، حزب الاستقلال الجمهوري من المقاومة الوطنية ايام الانتداب الفرنسي ، دار الطليعة ،بيروت، ١٩٧٧ .

٦٦-عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصر ١٩١٥-١٩٦٠ ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

٦٧-عبد الرحمن البيطار ، الوحدة السورية -اللبنانية تحت الانتداب الفرنسي ١٩١٨-١٩٣٩ ، مطبعة اليمامة ، حمص ، ١٩٩٦ .

٦٨-عبد الرحيم عبدالرحمن عبد الرحيم ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٦٩-عبد العزيز قباني ، لبنان والصيغة الماساة ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٧٠-عبد الكريم الدندشي ، العروبة في لبنان ، مطبعة الجمهورية ، دمشق ، ١٩٥٧ .

٧١-عبد الله ابراهيم سعيد ، الشيخ محمد الجسر من مجلس المبعوثان الى رئاسة لبنان ، دار النهار بيروت ، ٢٠٠٥ .

٧٢-عبد صفير باشا ، الانتداب الفرنساوي والتقاليد الفرنساوية في سوريا ولبنان ، مطبعة امين هنيدي ، مصر ، ١٩٢٢ .

٧٣-عبده عويدات ، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦١ .

٧٤-عدنان الحكيم ورمضان لاوند ، القومية العربية واحداث لبنان ، الدار القومية ، روض الفرج ، ١٩٦٢ .

٧٥-عدنان ضاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال ، دار بلال ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

٧٦-ـــــــــــ، المعجم اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١- ٢٠٠٦ ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

٧٧-علي حاج بكري ، العقلية العربية بين الحربين ١٩١٨-١٩٣٩ ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٩٥٢ .

٧٨-علي المحافظة ، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٧٩-علي محمد الاغا ، الاتجاهات السياسية في لبنان ١٩٢٠-١٩٨٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩١ .

٨٠-عوني فرسيخ ، الاقليات في التاريخ العربي ، رياض الريس للنشر ، لندن ، ١٩٨٤ .

٨١-غسان احمد عيسى ، العلاقات اللبنانية – السورية ، شركة المطبوعات ، بيروت (د.ت) .

٨٢-فضل شرور ، الاحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان ١٩٣٠-١٩٨٠ ، دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٨١ .

٨٣-الكتائب اللبنانية ، تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ، ج١ وج٢ ، دار العمل للنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٨٤-كمال سليمان الصليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٨٥-كميل شمعون ، مذكراتي ، ج ١ ، بيروت ، ١٩٦٩ .

٨٦-لبيب عبد الساتر ، تاريخ لبنان المعاصر ، ط٤ ، دار المشرق، بيروت ، ١٩٨٦ .

٨٧-لحد خاطر ، عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١-١٩١٨ ، بيروت ، ١٩٦٧ .

٨٨-لطيفة محمد سالم ، فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦-١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٨٩-محسن خليل ، النظم السياسية والدستورية في لبنان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ .
٩٠-ـــــ، الطائفية والنظام الدستوري في لبنان ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٢ .
٩١-محمد جميل بيهم ، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ، ج٢ ، دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٥٥ .
٩٢-ـــــ، سورية ولبنان ١٩١٨- ١٩٢٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٨ .
٩٣-ـــــ، لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٢٠-١٩٦٩ ، بيروت ، ١٩٦٩ .
٩٤-ـــــ، النزعات السياسية في لبنان عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨-١٩٤٥ ، دار الاحد ،بيروت ، ١٩٧٧ .
٩٥-محمد صبيح ، مواقف حاسمة في تاريخ القومية العربية ، دمشق ، ١٩٥٩ .
٩٦-محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية ، مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته ، المكتب التجاري ، بيروت (د.ت).
٩٧-محمد فرج ، الامة العربية على الطريق الى وحدة الهدف ، تاريخ الامة العربية من الاحتلال العثماني الى القمة العربية ١٥١٤-١٩٦٤ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، (د.ت) .
٩٨-محمد فريد ابوحديد ، امتنا العربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦١.
٩٩-محمد كمال الدسوقي ،. الحرب العالمية الثانية ،دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
١٠٠- مسعود ضاهر ، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦ ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٤ .
١٠١- ـــــ، لبنان الاستقلال الميثاق الصيغة ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٧ .

١٠٢- مصطفى الشهابي ، محاضرات في الاستعمار ، ج٢ ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة، ١٩٥٧ .

١٠٣- مفيد محمد نوري واخرون ، دراسات في الوطن العربي ، جامعة الموصل ، ١٩٧٢ .

١٠٤- ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، ج١ ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٨١ .

١٠٥- منير تقي الدين ، لبنان ماذا دهاك ؟ ، مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٧٩.

١٠٦- __________، ولادة استقلال ، ط٢ ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٩٧ .

١٠٧- ممدوح الروسان ، العراق وقضايا المشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨ ، المؤسسة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

١٠٨- نجيب الارمنازي ، سورية من الاحتلال حتى الجلاء ، ط٢ ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٧٣ .

١٠٩- نزار الكيالي ، دراسة في تاريخ سورية السياسي ١٩٢٠-١٩٥٠ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٩٧ .

١١٠- نزار يونس ، الطريق الى الدولة ، ط٣ ، دار المسار ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

١١١- هاشم قبلان ، لبنان ازمة وحلول ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٨ .

١١٢- هدى شحود طبارة ، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .

١١٣- هناء صوفي عبد الحي ، النظام السياسي والدستوري في لبنان ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، ١٩٩٤ .

١١٤- وجيه كوثراني ، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠ ، ط٢ ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨ .

١١٥- وليد عوض ، أصحاب الفخامة رؤوساء لبنان ، الاهلية للنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ .

١١٦- وليد المعلم ، سوريا ١٩١٦-١٩٦٤(الطريق الى الحرية) ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٩٨ .

١١٧- وهيب ابي فاضل ، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة ، ط٢ ، مكتبة انطوان ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

١١٨- الياس الديري ، من يصنع الرئيس ، المؤسسة الجامعة للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١١٩- يحيى الجمل ، الميثاق الوطني والنظام الدستوري في لبنان ، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة، ١٩٧٨.

١٢٠- يوسف السودا، تاريخ لبنان الحضاري، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢.

١٢١- يوسف مزهر ،تاريخ لبنان العام،ج٢، بيروت ،(د.ت).

١٢٢- يونس احمد البطريق ،دراسات في المجتمع العربي، دار النهضة العربية ،بيروت، ١٩٦٩ .

ب -الكتب المعربة :

١- ايرسكين تشايلدرز ، الحقيقة عن العالم العربي ، تعريب: خيري حماد ، المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٧٠ .

٢- بول بالطا و كلودين ريللو ، سياسة فرنسا في البلاد العربية ، تعريب: كامل ناعور ونخلة فريقر ، دار القدس ، بيروت ، (د.ت) .

٣- ببير روندو ، الطوائف في الدولة اللبنانية ، تعريب : فارس غصوب ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٤- جاك كولان ، الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩-١٩٤٦ ، تعريب: نبيل هادي ، مطبعة الراي الجديد ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٥- جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ط٤ ، تعريب: ناصر الدين الاسد واحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٦- جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشئون العالمية ، ج٢ ، تعريب: جعفر الخياط ومراجعة جعفر خصباك ، دار المتنبي ، بغداد ، ١٩٦٥ .

٧- جيمي كارتر، رؤية الى الشرق الاوسط ، تعريب: سامي جابر ، دار المروج ، ١٩٨٦ .

٨- فرناندويليه ، الاسس التاريخية لمشكلات الشرق الاوسط ، تعريب: نجدة هاجر وطارق شهاب ، المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٠ .

٩- فيليب خليل حتي ، تاريخ لبنان ، تعريب: جرجيس نصار ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٠ .

١٠-ـــــ ، لبنان في التاريخ ، تعريب: انيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨٥ .

١١-ف .لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية ، تعريب عفيفة البستاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ .

١٢-كونثر بلومنثريت،اسرار الحرب العالمية الثانية،ط٢،تعريب: محمود شيت خطاب ، مكتبة النهضة ، بغداد،١٩٩٦.

١٣-نجلاء عز الدين ، العالم العربي ، ط٢، تعريب: محمد عوض واخرون ، دار احياء الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٤-نيقولاي هوفها نسيان ، النضال التحرري في لبنان ١٩٣٩-١٩٥٨ ، تعريب: بسام اندوبان ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٤ .

١٥-هنري لورنس ، اللعبة الكبرى ، تعريب: عبد الحكيم الاربد ، مصراته ، ١٩٩٣ .

١٦-هيلينا كوبان ، لبنان ٤٠٠ سنة من الطائفية ، تعريب: سمير عطا الله ، لندن ، ١٩٨٥ .

ج - الكتب الاجنبية :

1- A.B. Gaunson , The Anglo – French clash in Syria and Lebanon 1940 -1945 , London , 1987 .

2- Albert Hourani , Syria and Lebanon ,Apolitical Essay , London , 1946.

3- Catrox . G. Dansla Bataille de medite rrance , Egypte , Levent – Afrigue , Paries , 1949 .

4- George Kirk , The middle East in the war , surng of international affaris 1939-1946 , London ,1963 .

5- E. Rabbath , Lafrmation Historigne du Liban Poligneet Constitutionnel , Beyrouth , 1975 .

6- Howard Sachard , Europle Leaves the middle east 1936-1940 , London , 1948 .

7- Nicola A.Aziadth , Syria and Lebanon , Lebanon , 1965 .

8- S. H. Longrigg , Syria and Lebanon under French mandat , London , 1958 .

9- W.B.Flsher,The middle East and North Africa , London 1960

.

سادسا : الموسوعات :

أ – العربية :

١- احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢- روجرز باركنس ، موسوعة الحرب الحديثة ، تعريب سمير عبد الرحيم الجلبي ، ج ١ ، دار المامون ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٣- عبد الوهاب الكيالي واخرون ، الموسوعة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٤- موسوعة اعلام العرب ، ج ١ ، دار الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ .

ب _ الاجنبية

1- Encyclopedia Britannic ,Vol 17 , London , 1987 .

2- Who s who , 1944.

سابعا : البحوث والدراسات :

١- ادمون رباط ، لبنان والميثاق الوطني،مجلة الاداب ،بيروت، العددان٣و٤، ١٩٧٧ .

٢- ــــــ ، ولادة الدستور اللبناني ، مجلة الحياة النيابية ، لبنان ، العدد ٦١ ، ٢٠٠٦ .

٣- جورج دبب ، الميثاق الوطني ، مجلة شؤون فلسطينية ،بيروت ، العددان ٥٠ و٥١ ،ت١ و ت٢ ، ١٩٧٥ .

٤- جوزيف نصر ، الانتخابات ٥٠ سنة وسنة ، ملف جريدة النهار ، بيروت ، ١٩٧٢ .

٥- ـــــ ، تطور القوانيين الانتخابية من ١٨٦١ الى ١٩٦٠ ، ملحق النهار ،بيروت ، ١٩٧٤ .

٦- خليل ارزوني ، عن البنية القانونية للطائفية في لبنان ، مجلة الحياة النيابية ، المجلد ٥٨ ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٧- خليل محمد الحفو ، ثورة العراق مايس ١٩٤١ في استراتيجية الدول الكبرى ، مجلة اداب المستنصرية ، كلية الاداب ، الجامعة المستنصرية ، العدد٩ ، بغداد ، ١٩٨٤ .

٨- راشد حميد ، الكتائب اللبنانية تاريخها –عقيدتها –تنظيماتها ، مجلة شؤون فلسطينية ،بيروت ، العدد ٤٠ ،١٩٧٥ .

٩- روبيير ارون ، محاكمة الجنرال دانتس واحداث مايس في العراق ، تعريب اكرم فاضل ، مجلة افاق عربية ، العدد٥ ، بغداد ، ١٩٨٥ .

١٠- محمد رجائي ريان ، الازمة السياسية اللبنانية ١٩٤٣ في ضوء الوثائق البريطانية ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٤٠ ، بغداد ، ١٩٨٩ .

١١ – محمد هليل الجابري ، موقف لبنان من ثورة مايس ١٩٤١ في العراق ، مجلة افاق عربية ، العدد ١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ .

١٢- مسعود ضاهر ، العلاقات اللبنانية –التركية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣ ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٩١ ، بيروت ، ١٩٨٦ .

١٣- السيد رجب حراز ، مبدأ مونرو وازمة التضامن الامريكي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ،العدد٦، السنة٢، القاهرة، ١٩٦٦.

١٤- نجلاء عطية ، التصور التاريخي للازمة اللبنانية ، مجلة افاق عربية ، العدد٧٥ ، بغداد ، ١٩٨٤ .

ثامنا : المجلات :

١- مجلة افاق عربية (العراق) .

٢- مجلة شؤون فلسطينية (لبنان) .

٣-مجلة المستقبل العربي (لبنان) .

٤- مجلة السياسة الدولية (مصر).

٥- مجلة الحياة النيابية (لبنان) .

٦- مجلة المؤرخ العربي (العراق) .

٧- مجلة الاداب (لبنان) .

٨- مجلة اداب المستنصرية (العراق) .

٩- مجلة الصياد (لبنان) .

تاسعا : الصحف :

١- صحيفة الاخبار (العراق) .

٢- صحيفة الاخبار (لبنان) .

٣- صحيفة الانوار (لبنان) .

٤- صحيفة الاهرام (مصر).

٥- صحيفة الاوقات (العراق).

٦- صحيفة تشرين (سوريا) .

٧- صحيفة الراي العام (العراق).

٨- صحيفة الزمان (العراق).

٩- صحيفة السفير (لبنان) .

١٠-صحيفة العراق(العراق).

١١- علامة الاستفهام(لبنان)

١٢- صحيفة العمل (لبنان).

١٣-صحيفة القبس(الكويت) .

١٤- صحيفة اللواء (لبنان).

١٥- صحيفة النهار (لبنان).

١٦ – صحيفة النهار العربي والدولي (فرنسا) .

عاشرا : شبكة المعلومات (الانترنيت) :

(١) الموقع الالكتروني :

http://www.ayletmarcharbel.org/PatElHowayek.htm

(٢) **ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة :**

http://ar.wikipedia.org .

(٣) **الموقع الالكتروني :**

http://www.ayletmarcharbel.org/PatAArida.htm

Abstract

Lebanese crisis of 1943 has played are markabe and an instrumental role in political formation of modern Lebanese map , where many foreign and local factors ; ethenical , sectarian and international , parhcipated in that crisis so this reseach aims to investigate and analysis this crisis .

The reseach is of intreoducation , for chapters and conclusion :

The first chapter , inteoducation , four chapters , studies the political development in Lebanon , from 1914 – 1942 . It is of three sections , they studies Labanese political status as the following :

A- 1914 – 1926 , istww and beganed .

B- 1926 – 1939 , form writing constitution to French Lebanese Tready

C- 1939 – 1942 , Lebanon during zndww.

The second Chapter studies the reasons behind **1943** Lebanese political crisis . It is of Five sections , as the following :

A- British – French competition in 1943 Lebanon .

B- The crisis of 49 and 50 decree – law .

C- Partimentary election and minsterial statement .

D- Lebanese centitution amendment of 1943 .

The htird chapter , the political crisis of 1943 and its consequences , is of Four sections . They are as following :

A- The detention of Lebanese government member , partiment member , and the president .

B- The offical and constitutional attitude towards offical detentien .

C- The French National Front in Al.geria attitude towards the crisis .

D- The release of the detainees and crisisend .

The Fourth chapter , Arab and international attitude towards Lebanese political crisis of 1943 , is Four sections . They are as following :

A- The Arab attitude .

B- The international attitude .

C- The Lebanese partiment hails international and Arab attitudes .

The main conclusions are as the following :

1- Lebanon is characterzed by peculair feature , it is being of tow main religious sects ; Islamic and chirstain Accordingly , Lebanese conshtution has deprcted of sectarian features .

2- 1943 election was a competition between tow trends ; National bloc supported by Fren ch and constitution bloc supported by British . The constitution bloc won the election and led the independence battle .

3- French authority was unable to stop constitutional amendment , where this amendment has changed French mandatory pact to independence constitution . The French government response was to detain the Lebanses president , prime minister , ministers , and parliament memhers .

4- The crisis had made the Lebanese officale ; president , prine minister , minister and partiment members , as national heroes seeking for country indetendence .

5- The American and British roles were instrumental and supportive for freedom principles , on which coalition force were fighing zndww .

6- 1943 was the base on which Lebanon had built total independence .

Ministry of Higher Education
and scientific Rescach
Thi – Qar University / College of
Education
History Depatment

Lebanese Crisis in 1943
and Internationah attudes

A Thesis Submitted to the Bord of the college
of Education – Thi - Qar University in

Partial Fulfillment of the Requirements
for the Degree of Masler and
in Modern and contemporary History

By

Mohammed Ridiwe Fajir Mohammed Al. Himydawi

Supervised by

Dr . Assislant Teacher
Salih Jiewil Jewied Al . Sirai

2010 **1431**